رواد التخطيط القومي

د/إبراهيم حلمي عبدالرحمن

1998 - 1919

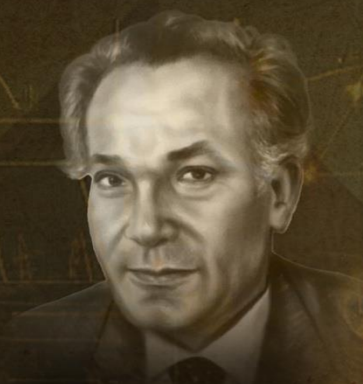

د/إسماعيل صبري عبدالله

2006 - 1924

د/ محمد محمود الإمام

2016 - 1924

د/كمال الجنزوري

2021 - 1933

معهد التخطيط القومي

2025

المحتويات

تقديم..... 3

د.إبراهيم حلمي عبدالرحمن..... 5

أولًا: إبراهيم حلمي عبدالرحمن في سطور..... 7

ثانيًا: قراءة في فكر إبراهيم حلمي عبدالرحمن..... 9

ثالثًا: المداخلات والتعقيبات..... 20

د.محمد محمود الإمام 39

أولًا: محمد محمود الإمام في سطور..... 41

ثانيًا: قراءة في فكر محمد محمود الإمام..... 42

ثالثًا: المداخلات والتعقيبات..... 47

د. إسماعيل صبري عبدالله 61

أولًا: إسماعيل صبري عبدالله في سطور..... 63

ثانيًا: قراءة في فكر إسماعيل صبري عبدالله..... 66

ثالثًا: المداخلات والتعقيبات..... 81

د. كمال الجنزوري..... 105

أولًا: كمال الجنزوري في سطور..... 107

ثانيًا: قراءة في فكر كمال الجنزوري 110

ثالثًا: المداخلات والتعقيبات..... 108

الملاحق..... 121

ملحق رقم (1) : د.إبراهيم حلمي عبدالرحمن 127

ملحق رقم (2) : د.محمد محمود الإمام..... 129

ملحق رقم (3) : د. إسماعيل صبري عبدالله..... 163

ملحق رقم (4) : د. كمال الجنزوري..... 197

ملحق رقم (5) : سمنار الثلاثاء للعام الأكاديمي 2022 /2023..... 185

تقديم

يحتفل معهد التخطيط القومي هذا العام بذكرى مرور خمسةٍ وستين عامًا على تأسيسه عام 1960 كأول مركز فكر على المستويين الوطني والإقليمي يُعنى بصفة أساسية بقضايا التخطيط والتنمية. وعبر تاريخ المعهد العريق والممتد حتى يومنا هذا، تستمر مسيرة عطاء أبنائه عبر الأجيال المختلفة كمنارة للعلم تُشع بصنوف المعرفة الأكاديمية والعملية على الأجيال المتعاقبة من الباحثين والمفكرين وطلاب العلم لينهلوا من معين لا ينضب، أسسه الأجداد والآباء وحافظ عليه الأبناء، ويستمر سير الأبناء والأحفاد على الدرب نفسه مع مواكبة كافة المستجدات والمتغيرات على كافة الأصعدة للمحافظة على ديمومة العطاء والريادة، وليظل المعهد دائمًا منبعًا للعلم ومقصدًا للفكر المستنير للقاصي قبل الداني. وقد شاءت الأقدار أن يكون من تولوا قيادة المعهد في مقتبل عمره وفي مراحل لاحقة، هم أنفسهم الذين وقع على كاهلهم قيادة العمل التخطيطي في مصر.

في هذا الإطار، تم تخصيص حلقات "سمنار الثلاثاء" للعام الأكاديمي 2023/2022 لتسليط الضوء على فكر أربعة من رواد التخطيط في مصر وفي المنطقة العربية وعلى أعمالهم. فقد أثروا بفكرهم وأعمالهم المكتبة العربية والعمل التنموي العربي والدولي على مدى العقود الطويلة الماضية. وهم (مع حفظ الألقاب): **إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ومحمد محمود الإمام، وإسماعيل صبري عبد الله، وكمال الجنزوري**. وقد تم تحديد هدفين رئيسين من هذا الجهد: الأول هو تجميع أعمال هؤلاء الرواد وتوثيقها، أما الثاني فيتمثل في إعادة قراءة لبعض من تلك الأعمال والأفكار والرؤى في محاولة للإفادة منها عند معالجة القضايا والإشكالات التنموية المطروحة حاليًا. وقد شارك في حلقات السمنار نخبة من كبار المفكرين والمثقفين الذين عاصروا هؤلاء الرواد وتأثروا بأفكارهم وأعمالهم - حتى وإن اختلفوا معهم أحيانًا - والذين تحدثوا عنهم وعن أعمالهم بنظرة تحليلية عميقة، فكان لهم دورٌ كبيرٌ في إنجاح الفكرة ووضعها موضع التنفيذ. كما شارك أيضًا في حلقات السمنار ممثلون عن أسر هؤلاء الرواد والذين تطرقوا في كلماتهم للعديد من الجوانب الشخصية المهمة لهؤلاء العظماء والتي كان لها مردودٌ إيجابيٌّ ملموسٌ على ما أنجزوه على المستويين العلمي والعملي. وقد عكف منذ ذلك التاريخ فريق موسّع من معهد التخطيط القومي على جمع أهم كتابات وأعمال هؤلاء الرواد على مدى تاريخهم الحافل بالعطاء، وتبويبها في صورة إلكترونية بسيطة يسهل التعامل معها من قبل الباحثين والمثقفين والمهتمين بالشأن العام وبقضايا التخطيط والتنمية في مصر والعالم العربي.

وقد تواكب انتهاء هذا العمل الممتد على مدى أكثر من عامين مع ذكرى مرور خمسةٍ وستين عامًا على تأسيس معهدنا العريق، وهو ما يزيد من أهمية إصدار هذا الكتيب في هذا التوقيت احتفاءً بالرواد واحتفالًا باستمرار ريادة المعهد على مدى ستة عقود ونصف العقد.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لفريق عمل سمنار الثلاثاء بقيادة الأستاذ الدكتور مصطفى أحمد مصطفى (رحِمَه الله)، لكل ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب لإخراج حلقات السمنار بالصورة اللائقة. والشكر موصول لكل السادة العلماء والخبراء والباحثين وأُسَر الرواد الذين أثروا بمساهماتهم القيّمة هذا العمل المهم، والشكر موصول أيضًا لكل من: د. داليا إبراهيم مدير المكتب الفني لرئيس المعهد، وأ. سالي دياب الباحثة بالمكتب الفني لرئيس المعهد، لما قدمتا من جهد ودعم فني لإنجاز هذا العمل. كما أتوجه بشكر خاص للأستاذ الدكتور علاء زهران الرئيس السابق للمعهد على ما خصصه من وقت وجهد وفكر للإشراف معي على تنفيذ هذا الكتاب وإخراجه بالصورة اللائقة. وختامًا، لا أجد من الكلمات ما أعبر به عن مدى شكري وتقديري لأستاذنا الكبير الدكتور إبراهيم العيسوي، أستاذ الاقتصاد بالمعهد، لمراجعته الدقيقة لهذا الكتاب قبل إصداره في صورته النهائية التي نضعها بين يدي القارئ الكريم، آملين أن يحظى برضائه وأن يكون إضافة مهمة للمكتبة العربية.

أ.د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

القاهرة: 2025

رواد التخطيط القومي

د/ إبراهيم حلمي عبدالرحمن

1998 - 1919

أولًا: إبراهيم حلمي عبد الرحمن في سطور

هو مؤسس معهد التخطيط القومي وأول مدير له. من مواليد محافظة القليوبية، وُلِدَ في الخامس من يناير عام 1919م، في قرية كفر الولجا التابعة لمركز كفر شكر بمحافظة القليوبية، وهو ابن الشيخ علي عبد الرحمن الهلباوي، عمدة قرية كفر الولجا، وكان ترتيبه الأول على الجمهورية في جميع مراحل التعليم. حصل على بكالوريوس العلوم من جامعة القاهرة عام 1938 وهو دون العشرين من عمره، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة أدنبره عام 1941، ثم على دراسات ما بعد الدكتوراه في الفلك من جامعة كمبريدج عام 1942. عُين مدرسًا بكلية العلوم بجامعة القاهرة عقب عودته من الخارج، ثم أستاذًا مساعدًا بمرصد حلوان، وسافر كأستاذ ومحاضر زائر في جامعات ليدن بهولندا ومينوسوتا وويسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم عام 1985.

ساهمت دراسته لعلم الفلك في تشكيل فكره الشمولي، والنظرة الأكثر عمقًا للأمور، وهو ما جعله إضافة قيمة لكافة المؤسسات التي عمل بها محليًا وعربيًا ودوليًا، وأهله لترأس العديد من المنظمات الدولية كمنظمة اليونيدو UNIDO. وعلى الرغم من رحيله عن عالمنا، فإن أفكاره لا تزال محط الأنظار، وملهمة للاستراتيجيات البناءة اللازمة لدعم جهود التنمية الشاملة في مصر. شغل د. إبراهيم حلمي عبدالرحمن العديد من المناصب العلمية والإدارية والسياسية المهمة، لعل أبرزها: عضوية اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق، وسكرتير عام المؤتمر المشترك لمجلس الوزراء ومجلس الثورة (1952 - 1953)، وسكرتير عام لمجلس الوزراء (1953 - 1958)، وأول مدير لمؤسسة الطاقة الذرية (1954 - 1959)، وسكرتير عام وعضو المجلس الأعلى للعلوم (1956)، كما أسس المركز القومي للبحوث (1957)، وسكرتير عام لجنة التخطيط القومي (1957 - 1960) لإعداد الخطة الخمسية (1960 - 1965)، ووكيلًا لوزارة التخطيط القومي (1959)، وعضو المجلس الأعلى للعلوم (1959)، ورئيس وفد مصر إلى المؤتمر الدولي لمصادر الطاقة غير التقليدية في روما (1960)، وأسس معهد التخطيط القومي، وكان أول مديرٍ له (1960)، وانتُدِب لمساعدة نائب رئيس الجمهورية في تنظيم الإدارة الحكومية (1961)، وعمل كمستشار للأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لشؤون الصناعة (1963 - 1966)، كما يعد أحد مؤسسي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وأول مدير تنفيذي لها (1966 - 1974)، وعمل مستشارًا لرئيس مجلس الوزراء (1974 - 1975)، ووزيرًا للتخطيط والتنمية الإدارية في حكومة السيد ممدوح سالم الأولى (1975 - 1976)، ومستشارًا اقتصاديًّا للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

والاجتماعي (1976 - 1978)، ومستشارًا لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول بالكويت (1976 - 1979)، ورئيس وفد مصر في مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الاقتصادي الدولي في نيويورك (1980). كما تولى أمانة "المؤتمر الاقتصادي " الذي طالب بعقده الرئيس محمد حسني مبارك عام (1982).

للدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن أكثر من 170 بحثًا ومقالًا في فروع شتى. وله 174 دراسة ومحاضرة باللغتين العربية والإنجليزية. ويمكن الاطلاع على السيرة الذاتية والإنتاج العلمي للراحل الكبير بالملحق رقم (1)، أو من خلال الرابط التالي:

ثانيًا: قراءة في فكر إبراهيم حلمي عبد الرحمن

د. علي نصار:[1]

ما أن أوصلت ثورة 1919 رسائلها، وأظهرت ما شعبها قادر عليه ويستحقه، من كبرياء واستقلالية يطمح إليها، إلا ودبّت الحياة عملاً بعد قول في الكيان المصري. وبالطبع حمل الرسالة أيضًا الأجيال التالية التي أسهم في تكوينها إبراهيم حلمي عبد الرحمن، وإسماعيل صبري عبد الله، ومحمد محمود الإمام، وجمال حمدان، وكمال الجنزوري، وإبراهيم بدران، وبناة عديد من المؤسسات والمدارس التنموية والبحثية والتربوية، كل هذه أسماء تقاطعت أحلامها ومسئولياتها مع العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارية. وتقاطعت مع أسماء أكثر في العلوم الأخرى، العلوم الطبيعية والأحيائية والطبية والرياضية والحاسوبية، ومن هؤلاء وأولئك من أدى به علمه وتبنيه لأحلام مستقبل مصر، وانتشاره وحواره ومجالات إبداعه ومهاراته وممارساته إلى التقاطع مع مساحات معهد التخطيط القومي وقاعاته.

وكان المعهد آلية من آليات بناء مصر وتبني أحلام أكثر طموحًا شملت تبني مناهج وأدوات ونشر وعي، واختيار باحثين متنوعين للتفاعل فيما بينهم استهدافًا لاستدامة الرسالة في تبني مستقبل تنموي أفضل وملاحقة عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية بأفكار نظرية أحدث، ومطورين في الوقت نفسه لمنظومة وعقول وأساليب تدريب وسياسات وأدوات اتخاذ قرار تناسب هذه الآونة وما تلاها، وشرُف هذا التحول بريادة وإلهام جيل الكرامة والاعتزاز بالنفس والتمايز الحضاري، قاده الزعيم جمال عبد الناصر وصحبه ممن شيدوا مبادئ ثورة يوليو 1952 في مصر، وأحاطوه بفئات ومؤسسات العلوم التي نشير إليها الآن، وأتاحت لها علاقات وتعاطف عبر الإطار الإقليمي المحيط بمصر، وكسبت لها ما استحقت من احترام معرفي علمي مؤسسي عبر العالم ومؤسساته الأكاديمية.

هذه الكرامة والاعتزاز وبعض من ملامح التمايز الحضاري حملها معه جيل من الباحثين، فاكتسبوا بذلك قدرًا من عائد التنمية واستقلالها بعيدًا عن ضعف واستكانة المهزوم المغلوب على أمره المولع أبدًا بتقليد الغالب، والذي ينتظر دائمًا أن تأتيه تعليقات ونظريات غير قابلة للتفاوض، ومؤشرات تنموية مُختلَفٌ عليها، لينفذها ويَدَّعي تفوقه فيها، بينما هو يتراجع في الحصانة والاستدامة ومستوى المعيشة بانتظام، ويعيش فقط في وهم ما تدعيه. وكان إبراهيم حلمي عبد الرحمن العالم الأكثر رشاقة في تحقيق العائد وإنجاز البناء مع تجاوز الخلافات والمعوقات، ولم تستطع مراكز القوى أن توقفه أو تضمه

---

(1) أستاذ المستقبليات - معهد التخطيط القومي (رحمة الله عليه).

إليها، يحاول في كافة الأحوال أن يُعطي ويُستشار، وإن لم يشبع لديه الرغبة الجارفة في البناء، وانطلاقًا من نظرة أشمل فسوف يغادر، وسيعرف الآخرون أنه قد أصبح لديه وقتًا أكثر للانتقال ومساعدة الآخرين. هذه المَلكات تكون لذوي النظرة الأوسع والأشمل والأكثر كونية (والتي تعبر عن التشابكات بين أنواع المادة ومسافات بين الكواكب والمجرات، ومن وإلى المخلوقات الذكية، وبين الأخيرة وتنوع ذكاواتها).

لقد أعطت المسيرة منذ الميلاد في 1919 أو وهبت إبراهيم حلمي عبد الرحمن القادم من الريف المصري (محافظة القليوبية. كفر الولجا) انفعالات ثورة 1919 واستنارة محيطه البشري في كفر شكر، وغيرها من قرى شاركت في إنجاب رجال ثورة يوليو 1952. وعندما انضم إلى كلية العلوم بجامعة القاهرة كان حلمه ونبوغه يدفعه إلى استكمال النظرات الأشمل كدافعية لكل العلوم، ولسيادة منهجية معرفية للفيزياء وعلوم الفضاء.

في عدد أكتوبر 1959 من مجلة "العربي"، كتب إبراهيم حلمي عبد الرحمن مقالًا عن كلية العلوم، ذكر فيه تنبؤًا عما ستأتي به سنوات تالية، حيث ذكر: "إن التطور العلمي الذي نمر به اليوم، سيجعل المجتمع الإنساني في السنوات المقبلة أكثر اختلافًا عنه اليوم، من اختلاف مجتمعنا الراهن عن مجتمع عشرين سنة مضت. والسبب الرئيس هو الكشف عن الطاقة الذرية والتقدم العلمي العظيم في الآلات الإلكترونية، وكيماوية المفرقعات، الذي خلق الصواريخ والأقمار الصناعية".

من يعرف إبراهيم حلمي يدرِك أنه لم يكن يكتفي بالكلام، بل كان يلاحق حلمه ويسعى إلى أدوار جديدة يترك من خلالها بصمة واضحة. ففي تلك الفترة، تنقّل بين مصر وعدد من الدول، وتناول قضايا متعددة، سعيًا لتحقيق ما يليق ببلده وبالعالم في مجالات التنمية البشرية، وبناء المؤسسات، وإبرام التعاقدات. وتميز بقدرة عالية على التخطيط والتيسير، كما اهتم بالتعريف بقضايا البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وبالتعرف على الكفاءات والقيادات، وبناء العلاقات الخارجية، وذلك خلال أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين. وقد نجح بالفعل في تعزيز القدرات البحثية بالمركز القومي للبحوث، ودعم مؤسسة الطاقة الذرية، وتقوية منظومة اتخاذ القرار الوزاري في مصر.

هنا نجد أحلام ومبادرات وقدرات بشرية وحركية لدى إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ليس فقط وراء معهد التخطيط القومي وأوراقه البحثية، ولكن نراها واضحة فيما يلي من خطوات في التنمية الشاملة والتصنيع، في بدايات المركز القومي للبحوث، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ثم إلى مشاركته كزائر في كليات بجامعات خارجية، وقيادة في منظمات عالمية للطاقة، وفي لقاءات عالمية غيرت الكثير من شكل العالم، مثل "نادي روما" بالسبعينيات وحوارات حول مستقبل التنمية بالعالم أثرت على الفكر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي العالم العربي، وعبر مجمعات للتنمية البديلة

والتنمية الصناعية وحفظ السلام، إلى الترشيحات لقيادات وأفكار وأوجه تكريم عبر العالم وفي لقاءاته، وفي المعاونة في وضع خطط متوسطة وتصورات استراتيجية بعيدة المدى.

لقد كانت قدراته متفوقة في إبرام تعاقدات وحشد إمكانيات دعم وتمويل، وفي استجلاب المعرفة والحساب العلمي، وفي تفادي الصدامات، وفي القيام بزيارات واستشارات. ويشمل عطاؤه العلمي مشاركة في تطوير مناهج، والحصول على دراسات تهتم بمصر وفى تطوير أفكار ونماذج للتنبؤ والتخطيط الشامل، والتعاون المتبادل بين أقطار نامية. وبالفعل أتاحت مساعداته لمعهد التخطيط القومي، ومشاركة أجياله عند بدء مسيرة المعهد، وبعدها في تطوير قواعد البيانات ونماذج بحوث العمليات والمحاكاة، واستخدام الحاسب الإلكتروني في تدريب أو تعليم قيادات عسكرية بمركز بحوث العمليات، وتدريب متخذي القرارات، والتفكير المنظومي الاجتماعي والاستشراف، ودعم البحوث الاجتماعية الاقتصادية التي لا تخلو من صعوبة القياس، وتطوير حسابات قومية (في خلفية الرصد والقياس لمتغيرات اقتصادية ومالية). في كل ذلك نعتز ونسعد في اللقاءات بقاعة إبراهيم حلمي عبد الرحمن، واستضافته لتمركز عمله في المعهد ومشاركته في حواراته. من نادي روما إلى مجموعة التخطيط بعيد المدى للبلدان العربية، إلى مزيد من الاهتمام البيئي من السبعينيات من القرن الماضي رصدًا وبحثًا وتعليمًا، وهو ما كان له آثار مهمة على الأنشطة العلمية العربية في العالم الثالث.

كتب إبراهيم حلمي عبد الرحمن عن نفسه، في مجلة "الهلال" بالربع الأخير من عام 1994ولكن طابعه كعالم متواضع كان يسيطر عليه. ولم يحاول أن يُغني صفحات سيرته الذاتية بكنز متراكم من القصص والذكريات أو بشحنات أدبية يكرم بها نفسه. ومن الواضح مما نشره مروره بعيدًا عن الأحداث والمعاناة، ومن الإنجازات على مستوى مصري وعالمي، وفي بعض اللحظات كانت تفلت منة كلمات تدل على إدراكه لجسامة ما عاشه وما يقصُه حتى أنه كتب ثلاث مقالات عن نشأته وسيرته وإنجازاته وخبراته تحت اسم "التكوين"[2] تُرَسخ العلوم في قائمتها بقدر ما تقدمة للمعارف من إضافات، وعلى رأسها التقدم في مناهج البحث عن الموارد، وأثرها على بقاء وشكل العلوم الأخرى من خلال ما تضيفه من تشابكات وحاكمية وتوقعات حول المستقبل، من هنا تزايدت أهمية علوم الفلك والفيزياء، وتفوق علم الفلك منذ حضارات مصر القديمة.*

---

(2) ملاحظة: يطلق اسم "سفر التكوين على مجمل " الكتاب المقدس – العهد القديم" والمكون من 50 إصحاحًا. يبدأ الإصحاح الأول 1:1 بـ (خلق الله السماوات وكانت الأرض خربة وخالية ومظلمة ... إلخ).

***حصل سيادته على أول شهادة دكتوراه له في علم الفلك في العام الذي ولدت أنا شخصيًا فيه، 1941 - برجاء مراجعة كتاب (الكون)، كارل ساجان، سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر، 1993.**

وبالفعل أظهر إبراهيم حلمي التفوق واختصار الزمن، وترك الرسائل والإنجازات والانتشار لما يحتاج ليس لدارسات مصرية فقط، ولكن أيضًا عالمية. وبما أنجزه من ربط للعلوم (الفلك، والدين، والفلسفة، والرياضيات ورؤيته للعالم حولنا). لقد عاش وشارك في مثل هذه الإنجازات، من خلال تساؤلاته وروحُ بثها في المكان، والمعرفة في إجاباته ما بين تطوير ملاحظاتنا، وتطوير أدواتنا ومفاهيمها، وجهد في اختصار الزمن، على الرغم من أي معوقات حتى إن كانت تمس وجودنا نفسه. [3]

جمعتني به العديد من الحوارات حول المستقبل، بعد انتهاء عمله كمدير لمنظمة اليونيدو وتصاعد اهتمامه العربي، على الرغم من انشغاله وسفره كثيرًا. كما تحاورنا في أثناء زيارة مشتركة في المعهد العربي للتخطيط بالكويت. شملت هذه الحوارات الكثير عن المستقبل، وكيف يتصرف الإنسان أمام المعوقات المؤسسية وعن آفاق النخبة العلمية في مجال التخطيط الشامل. وكان عليّ أن ألتفت لإشاراته الموسوعية وكيف يتصاعد ما لدينا من معرفة منظومية إلى ما هو أعم وأعمق وأكثر علمية. وهو في ذلك يجمع بين ما هو اقتصادي وبشري واجتماعي ومحلي وغير محلي، وحتى إلى ما هو كوني بالطبع.

والحقيقة أنه ترك للآخرين أيضًا استكمال استنباط حلمه وما يليق بهذا الحُلم من جهد ومثابرة، وما خلف اتخاذه للقرارات وحصر ما جمعه من مسئوليات وأصدقاء وتلاميذ وأدوات لجمع المعارف. إضافة إلى مقاومة قوى وتقاليد وأشكال للسيطرة وممارسات للسلطة وتبدل للأحداث ونواتج للصراع الدولي.

وفي الحقيقة إن الثورة هي تخطيط لتحول حضاري شامل. وما تتحمس البلدان الصناعية المتطورة له يقود إلى تحول جذري في أغلب مجالات الحياة والنشاط الاقتصادي وتأثيراته الاجتماعية على مفهوم البشر والإنسانية والأسرة والعمل والاستهلاك، في الإدارة والحكومات، ويؤدي إلى أشكال جديدة للأسواق وللرأسمالية. بينما ارتبط التخطيط حتى الآن بصراعات اقتصادية في عالم متغير يزداد تشابكًا ومشاركة أكبر من الشعب، كانت هناك فرصة لتطوير التخطيط لنفسه من خلال نظرة وتعليم أكثر منظومية من خلال المنهج والعلاقات الزمنية وتطور وعي وقراءات العاملين بالتخطيط، وكان المخططون الاستراتيجيون قد استفادوا بالمعرفة

---

(3) تقدم الكتابات والبحوث والكتابة الشعبية حول علم الفلك بعض من أشهر الأمثلة. منها مشاهدة سلسلة تلفزيونية أمريكية عن "الكون" لكارل ساجان أو فيلم عن تحديات إيصال سفينة فضاء هندية إلى المريخ. وما زلت أتمنى أن يكون لدينا مثل هذه التغطية لجهوده وعلمه، عبر السينما والتلفزيون، في التخطيط و اتخاذ القرار في المرصد الفلكي بحلوان، وفى الطاقة النووية، وفي القمر الصناعي، وفي البيئة، وفى دراسة المستقبل.

الفلسفية والكونية الأوسع أمام البيئة والجغرافيا والزمن الكوكبي. وكلها مُكوِن في الفلسفة والدين والخبرات المحلية.

لقد عبر د. إبراهيم حلمي عن تراث حياة شملت التنوع وجمع الطبيعة والوجدان، وجمع التنظير بمرحلة تكونه والأساليب وبحوث العمليات مع تنظير بالعلوم الاجتماعية والإنسانية. كان يرى علاقات ثقل الجاذبية في منظومات أضخم وأوسع في العلاقات الإنسانية والمجتمعية، فيتوقع ديناميات ومكونات تربط قوى التأثير وفلسفة الاستدامة والخَلق ونظرياته الطبيعية، كخطوة تنتصر للإنسان على حالات ضعفه وأنه السبب الحقيقي وراء ما نراه من مأزق فكري وروحي وبيئي.

ومنذ اللحظات الأولى لإنشاء معهد التخطيط القومي وتأسيس الأفكار الأولى للانتقال ما بين لجنة التخطيط" وخطة مشروعات محدودة إلى التخطيط القومي الشامل، من خلال دمج المعرفة، والمكان وتبعات التغير في الزمن، وما يضاف من نزاعات وردود أفعال بشرية ومادية، فإن ثورة 23 يوليو أعطت مع إبراهيم حلمي عبد الرحمن أمثال مجدي يعقوب وأحمد زويل، وفاروق الباز، ومصطفى السيد، وعصام حجي، مثلما فعلت الدول الإسلامية في فترات الازدهار. إن إبراهيم حلمي تفاعل وتأثر بما سمحت وأتاحت الثورة له من إمكانات ورغبة في التقدم وحرية حركة، وفرص تفاعل من تجارب جنينية وتفاعل بين العلوم الطبيعية والنووية ومع علماء ووكالات فضاء وعلوم مستجدة ونشر ومطبوعات. ولكن بقي التساؤل: كيف يمكننا الحفاظ على ذلك على مستوى القيادات والتخطيط والمشاركة في اتخاذ القرار.

إن أكثر شيء تعلمته من الباحث إبراهيم حلمي أن يكون لديَّ حُلم أو فكر وسرعة التنقل، والمعرفة والتغير والتطوير الفكري. وقد حاولت الاجتهاد في التطوير، الذي أجبرني أيضًا على عدم تغيير المكان. أما أمنياتي فشملت الكثير، ولكنه رحل في وقت أبكر. لقد دارت بيننا حوارات حول:

- التحول الحضاري الذي بدأ عالميًّا.
- الثورة الصناعية الرابعة وما يتصل بها من تجاوزات إنسانية وثقافية.
- إنشاء منظومة للابتكار والاختراع بالبلدان النامية، وفى مصر.
- تطوير العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

- فرص حركة التنمية البيئية في أفريقيا – علاوة على الصين وأمريكا اللاتينية - مع تقديم إرهاصات التحول الحضاري في الثورة الصناعية الرابعة[4].

ومن الطبيعي أن نختلف مع بعضنا في بعض الحالات. وكان يسعدني كما يُسره تمامًا حدوث مثل هذه الخلافات في الرأي، وأذكر بعض الأمثلة هنا:

أ- الاختلاف حول دور نادي روما: أتذكر أن التركيز كان على التحيز الرأسمالي الواضح في توجهات وخيارات النادي الذي شُكل لتطوير توجهات الدول الصناعية الغربية الرأسمالية المتقدمة بعد صدمتهم من مقاومة المملكة العربية السعودية ورفع أسعار النفط في مطلع السبعينيات من القرن الماضي. ولذا كنت أرحب برد الفعل المعاكس من أمريكا اللاتينية، والتي عبروا عنها بتصورات تنمويَة بديلة، ونماذج رياضية كانت تعبيرًا عن أن الأفضل للبلدان النامية يجب أن يكون فلسفة مغايرة للتنمية[5].

ب- عندما كان يقدم الاستشارة لتطوير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وجدته يركز على دعم إمكانات المعهد في القياس والنمذجة والحساب العلمي، بخلاف ما كنت أتمناه من دعم بدائل فكرية وفلسفية بعد فهم طبيعة التراث والظروف المحيطة ودور الدولة بالعالم العربي. وبالطبع تمنيت أن يوجه اهتمامًا أكبر لمعهد التخطيط القومي، وخاصة في أثناء فترات مصاعب الإدارة التي عبرها المعهد.

ولكن الذي ساد في العلاقة والتعاون بيننا، كان استمراري في التعلم منه في التخطيط بعيد المدى واستشراف المستقبل، وفهم المنظومات التي تحكم العالم شاملة البيئة والتكنولوجيا. كانت الأجيال الأولى التي عملت بالهيئة العلمية بالمعهد محظوظة بما أتاحه لها إبراهيم حلمي من علاقات مؤسسية داخلية وعربية وعالمية، مهدت لزيارات أساتذة عظام في التخطيط الشامل، والإدارة والتدريب في المجالات الاقتصادية المالية، وفى النمذجة الحاسوبية والنماذج الرياضية. وجيلي لا يمكن أن ينسى فرص التعلم على أيدي Engert Lineman و R. Frisch، وإسماعيل صبري عبد الله، وصلاح حامد، وإبراهيم سعد الدين، وأسامه الخولي، وأشرف حسونة، ومحمد

---

(4) هي ظهور تكنولوجيا جديدة وطرق مبتكرة لرؤية العالم من حولنا، والتعامل معه، مما يقود إلى تغيير عميق في البعدين الاقتصادي والاجتماعي". وقد ظهرت تعليقات تدعي أن منطقتنا غير مؤهلة لذلك. يمكننا الآن ليس فقط استشراف مستقبل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن بدء الانتقال إلى استشراف الأحداث ومستقبل التخطيط وأساليبه.

(5) نجح نادي روما في تجميع طاقات و أفكار تحت مسمى حركة النماذج العالمية، وعبرت جماعات ومعاهد من أمريكا اللاتينية باختياراتها البديلة في نموذج حاسوبي عالمي لإنقاذ التنمية من سيطرة المنظومة والفكر الرأسمالي، وحتى لا نصل إلى ما وصلنا إليه الآن من تغير مُناخي وإهدار للموارد الطبيعية.

محمود الإمام، وعزيز البنداري. مثلما أثَر الحديث عن أهل الفلك والفيزياء في اختياراتي بعد الثانوية العامة وكذلك في اختياراتي داخل إطار كلية العلوم. وبعد ذلك كنت أقرب إلى أن أسمع كيف تؤثر العلوم الاجتماعية على اختياراتنا التطبيقية وتسمح باستدامة ما يتم إنجازه في تقدم العلوم الطبيعية والإحيائية. فآليت البقاء عند دراسات المستقبل كما نصحني إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ففيها عليك أن تتابع تطورات كافة العلوم والتقدم التكنولوجي وأن تكون أقرب لتوقعات ما يحدث. وبالفعل لقد أتاح لي ذلك فهمًا لمثالب الثورة الصناعية الثالثة من أضرار بيئية وقيمية واختيارات سلبية أو غير إنسانية في أنماط الحياة والاستهلاك والعمل. ثم انتقلت اليوم إلى رؤية مدى خطر الثورة الصناعية الرابعة، وما سبق من أساليب ومحتوى للإدارة (بأشكالها: العام والخاص، والمادي والخدمي والتربوي) والتي تنقلنا إلى ما بعد الإنسان، وبعد البشرية، وبعد تحقيق الذات من خلال العمل والتنافس، وربما يُحكَم علينا بتدمير أنفسنا وتدمير كوكبنا.

من خلال العمل مع إبراهيم حلمي تعرفت على علماء مصريين وغير مصريين في مجالات مختلفة، واتضحت لي أهمية التطوير المستمر في منهج البحث في ضوء الاختيار والمحاكاة والحوار الفلسفي وتجربة افتراضات جديدة. كما أدركت كيف يكون التخطيط شاملاً، وليس فقط شكليًا، أو انحيازًا إلى المتغيرات الاقتصادية. وعندما أراد هذا العالم كتابة خاتمة لما أسماه "التكوين" الذي قدمه عن حياته؛ قال:[6]

"وبعد، فقد شاءت الإرادة الإلهية أن أتجاوز السبعين من العمر (السادسة والسبعين) مع استمرار الرغبة والمقدرة على الاطلاع والمشاركة الفكرية والعملية في ميادين شتى. وأكثر ما يسعدني في كل تلك المشاركات الفكرية أن أجتمع بشباب ناهض متطلع إلى المعرفة بصدق والعمل بأمانة. والكثير من هؤلاء من طلبة وزملاء بل ورؤساء أعتز بصداقتهم وأعتبرهم والحمد لله الثروة الحقيقية التي كونتها في سنوات "التكوين" التي ما زالت مستمرة بحمد الله. وإذا نظرت إلى سنوات "التكوين" بعد أكثر من سبعين عامًا أشعر براحة نفسية ورضا عميق لأن مسيرة حياتي كلها كانت ركائزها الصدق والإخلاص والإيمان الذي توج رحلتي العلمية والعملية. حيث لم أبخل خلالها بكل جهدي وطاقتي وعلمي وصحتي في سبيل عملي ووطني، وفي كل الهيئات والمنظمات التي عملت بها، سواء منها المحلية أو العالمية. ويكفيني هذا مكافأة على هذه الرحلة الطويلة"

---

(6) صفحة أخيرة من 3 حلقات من إبراهيم حلمي عبد الرحمن: "التكوين" مجلة الهلال، نوفمبر 1994.

وعبر مراحل العمر أريد أن نُذكر أنفسنا بكلماته، من سيرة معاناة، ثم تعدد الدراسات والتخصصات، وصولًا إلى مسارات البذل والعطاء لمصر ثم للعالم، في التالي:

- أدت المضاربات في القطن إلى ضياع معظم أملاك الأسرة، وما تبقى من الأراضي أصبحت مثقلة بالديون. ثم أطلت الأزمة المالية العالمية بالعشرينيات، وزادت أعباء تعليم الأبناء، وتكرر ترحال الأسرة وزيادة الأعباء على ذكور العائلة.
- عرف مجلات الهلال والمقتطف وجريدة السياسة وكان عملية الوصول إليها دون قدرة على شرائها. وانبهر بروايات جورجي زيدان عن تاريخ الإسلام، وحاصرته معتقدات وعادات شعبية، وفقدت الأم خمسة من الأبناء. واتسمت السنوات بالشعور بالحرمان دون حقد أو مرارة أو قسوة. ولكنها بلورت النهم الشديد للمعرفة بكافة مصادرها وطبيعتها. وأصبحت القراءة هي هوايته الوحيدة. ثم اكتشف عيبًا تمثل في صعوبة تمييز الأصوات والحروف [7].
- ما ظل دائمًا لديه كان هو الرغبة في البحث والتقصّي، وليس مجرد الاطلاع والمعرفة. وبعد عبور سنوات الابتدائية بدأ الاهتمام بالمسرح ومتابعة الاستماع إلى الغناء وتلاوة القرآن.
- تحسن بعض الظروف الخاصة بتعليم المتفوقين في فترة الملك فؤاد.
- استمر في التفوق والتحصيل حتى التحق بكلية العلوم بجامعة فؤاد، وكان يرتوي من دراسة الفيزياء، فوصله إخطار بإنشاء تخصص جديد هو الفلك. فتقدم ليختصر السنوات وينتظم في التفوّق.

ويتحقق ما أراده، فيرشحه د. على مصطفى مشرفة ويسافر في بعثة إلى كندا وإنجلترا، ويحصل على فرصة عمل في مرصد حلوان. استمر في مساعدة الآخرين بفعل الحماس إلى جانب الشباب والقيم الاجتماعية التي تحتاجها مصر، وإلى حين سفره إلى إنجلترا لاستكمال دراسته في عام 1938، وفى وقت لاح فيه شبح الحرب العالمية الثانية، بدأ في التردد على مرصد صغير بضواحي لندن، وهكذا جعلته الحرب أمام اختيارات ومشكلات السُكنى وتكرار الغارات الحربية، فآثر البقاء واستكمال الدراسة على الرغم من ظروف الحرب. وقد وصف الفترة 1938-1939 بأنها أخصب سنوات تكوينه العلمي والثقافي والإنساني، ووصف النكسة المصرية في عام 1967 بأنها كانت أيامًا تقطر أسىً وأيامًا سوداء في عمر مصر.

---

(7) إضافة إلى حادث مروري أصاب ساقه فيما بعد واستمر أثره بشكل دائم.

لا يقل تأثير ثورتي 1919 ويوليو 1952 بشأن ما تحتاجه مصر من تغييرات في القيم والسلوك والعلوم بأنواعها ومعارفها، ومستويات في الإدارة واتخاذ القرار وإطلاق للحريات والتعليم مع تطوير في الهوية عن تأثير تحولها مع مجيء الإسكندر الأكبر (332 ق م) أو الحملة الفرنسية (1801-1798م) إلى مصر. وتركت الحملتان خلفهما العديد من التساؤلات والتحديات، فضلًا عن مطالب الاستقلال والكرامة. وهذا ما تبناه ثوار وناشطو التنوير الاجتماعي والثقافي. فبعضهم سافر وتعلم وتثقف، وبعضهم بدأ العمل واستفاد من ثقافة العائدين من الخارج وعلمهم.

بدأ إبراهيم حلمي عبد الرحمن بدعم مسئولي ثورة يوليو في مسئوليات إدارية وعلمية، ثم توجه إلى دعم الإدارة والتخطيط واتخاذ القرار في سياق إنشاء لجنة للتخطيط وبعض المؤسسات العلمية لمراكز للبحث العلمي والتنمية والطاقة الذرية. وكان إبراهيم حلمي يضع في هذه الأعمال مع بداية ثورة مصر كل جهدة لإنشاء علاقات مع مؤسسات عالمية للتزود فيما حققته من إنجازات. أسس معهد التخطيط القومي عام 1960 ليكون كما قال: مركزًا ليستقر فيه ويتيح فيه التفكير العلمي في ربط العلوم الطبيعية والأحيائية بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، مع الإفادة من الحساب العلمي الذي تطور سريعًا خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

ومن خلال تنقله عبر عدة جامعات ومراكز في أوروبا والولايات المتحدة، كان إبراهيم حلمي يتحرك بدافع التغير المستمر في المعرفة، وعدم التوقف أمام معوقات أو ظروف تدعو إلى التباطؤ مثل استشراء البيروقراطية. وعلى غير انتظار، عرض على الأمم المتحدة في أغسطس 1963 أن يشغل منصب رئيس مركز التنمية الصناعية؛ فوافقت على أساس أنه يخدم وطنه في ميدان عالمي. وبدأ زياراته العلمية وتعرفه على مزيد من أساتذة التخطيط والاقتصاد والحاسبات والبيئة وتنمية المحليات وفكر التنمية البديلة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

كتب إبراهيم حلمي: لم تستطع أية مصاعب أن تحبط طموحاتي التي وددت تحقيقها للدول النامية من خلال عملي بما في ذلك الموارد المالية. كانت المعوقات التي أشار إليها تشمل مفاجآت سياسية وتصور في المفهوم وسوء أحوال عديدة في البلدان النامية، ومصاعب عقد المؤتمرات، وأخرى في الحصول على مواقع للعمل إضافة إلي حروب باردة أو نظرة دول كبيرة بعدم ارتياح إلى المنظومات الجديدة وتكاثر خبرائها.

وبالإضافة إلى التكوين من الطفولة إلى عظمة العطاء والبذل، لم ينسَ إبراهيم حلمي استكمال، أو محاولة استكمال ما فاته في الفنون من شغف ورغبة في التعلم ورعاية البشر (والشباب خاصة).

كذلك فإنه قدم اسهامات مهمه خلال توليه مناصب شرفية واستشارية في مصر، ومن خلال انضمامه إلى جمعيات فكرية دولية. ونشر كتبًا علمية، وشارك في حملات وكتابات لإنقاذ البيئة العالمية. ولعل أهم مساهماته في فتراته المتأخرة كانت حول إعادة تشكيل النظام الدولي، بينما شُغل في الفترات الأولى (1951 وما بعدها) بأصول التخطيط الاقتصادي. ومما يثير الاندهاش في تاريخه، ملاحظة كيف كان يفلت من المناصب الحكومية برشاقة كبيرة، أو كيف كان يتنقل عبر العالم والمنتديات ومراكز تطلب الفكر والنصيحة دون قيود مصاحبة.

جمع إبراهيم حلمي عبد الرحمن بين الفكر والعلم، فكان رجل الحلم والرؤية. كان في سباق مع الزمن لاختصار مراحل تعليمه، ودافع بضراوة عن حقوق الدول النامية في إحراز تقدم في التصنيع يقلل تبعيتها للدول المتقدمة، ودعا إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي وإقامة نظام عالمي جديد. وشكل مجموعة بحثية للتخطيط بعيد المدى للبلدان العربية في ظل تغيرات السبعينيات من القرن الماضي، بخاصةٍ بعد نصر أكتوبر وتدفق أموال النفط. واهتم بأساليب استشراف المستقبل التي طورها نادي روما.

إن شخصية إبراهيم حلمي عبد الرحمن وُلدت من رحم المعاناة حيث انتمى لأسرة خسرت الجزء الأكبر من ثروتها في مضاربات القطن، مما استدعاه لتحمل مسؤولية القراءة والاطلاع في عمر مبكر، حتى يستطيع التعبير عن نفسه. وقد ساعده في ذلك أساتذته الذين تحمسوا لإرادته في تحصيل العلم واختصار الزمن، ونظرته المتجاوزة لكل عقباته ومشكلاته، واتباعه نهج الفكر الشمولي، والنظرة الكونية الأوسع تجاه كافة الأمور والأحداث والقضايا. وهو ما ساهم في تشكيل شخصية رشيقة تمتلك حلم المعرفة، وتنتقل من مكان لآخر، ومن اهتمام إلى آخر بسلاسة ويسر.

كان له دورٌ محوريٌّ في إنشاء معهد التخطيط القومي لترسيخ فكر التخطيط القومي في مصر، والعالم العربي، ودول العالم النامي، إلى جانب توليه مسؤولية التطوير بالعديد من المؤسسات الوطنية كالمركز القومي للبحوث، وأقسام الفلك بكليات العلوم. وكان من أوائل العلماء في العالم الذين كانت لهم نظرة مستقبلية حول ما آلت إليه أوضاع البيئة وتغير المُناخ. واستعانت به الأمم المتحدة لإنشاء منظمة جديدة للتنمية الصناعية UNIDO بهدف تشجيع الصناعات في الدول النامية. وترأس العديد من المجموعات البحثية لترسيخ الفكر الشمولي بعيد المدى، وإعادة تشكيل المؤسسات وهيكلتها بما يمكن من إيجاد حلول مرنة للخروج من بيروقراطية الدولة.

من كلماته:

- اهربْ إلى المستقبل... تبن التفكير بعيد المدى والتفكير الشمولي. فقضيتنا هي الشمول ومهمتنا ربط الظواهر ببعضها.
- الإنسان الحر يحتاج إلى فكر.... والفكر ضرورة.

ثالثًا: المداخلات والتعقيبات

د. مصطفى الفقي:[8]

إن الاحتفاء بالرموز هو أمر منسي. ويعد الاحتفاء بهم فضيلة يجب الاهتمام بها، وبالأخص في مجال العلم والعلماء، خاصةً العلماء الذين غيروا مسارنا بأفكارهم وتوجهاتهم المختلفة. أتحدث اليوم عن شخصية استثنائية كانت لها بصمة واضحة في مجالات متعددة، وهو الرائد الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن. لقد كان إبراهيم حلمي شخصية فذة، تتميز بتواضع كبير على الرغم مما حققه من إنجازات عظيمة. كان عالمًا بمعنى الكلمة، وعالمًا ليس فقط في المجال العلمي، بل في الفكر والتوجه الاستراتيجي. كانت لديه قدرة على التفكير الشمولي، مما جعل أفكاره لا تقتصر على المستوى الجزئي Micro بل تتسع لتشمل المستوى الكلي Macro، أي الخطوط الكبرى التي تحدد مسار الأمم والمجتمعات، وهذا من سمات العلماء الذين يمزجون بين العلم والفكر، شأنه شأن العلماء العظام الذين جمعوا بين العلم بما فيه من دراسات تطبيقية وتجريبية، والفكر بما يتضمنه من فلسفة وتصور وخيال، وهو ما أسهم في وجود شخصية فريدة لديها رؤية أفقية ورأسية استطاعت حفر اسمها دوليًا. وإبراهيم حلمي عبد الرحمن هو أحد القناديل التي مزجت بين العلم والفكر وعندما تتمازج هذه الأمور معًا، ينتج عنها سبيكة خاصة لا يمكن إنكارها. كما كان لهذا الرجل دورٌ كبيرٌ في مصر وفي العديد من المؤسسات الدولية، حيث ترك أثرًا لا يُمحى في مجال الطاقة، وعلوم الفلك، والتخطيط الاستراتيجي. وقد ساهمت دراسته في الفلك بشكل كبير في جعل نظرته واسعة وشاملة لقضايا المجتمع.

لقد كان إبراهيم حلمي عبد الرحمن مثالًا للعالِم الذي لا يتوقف عند حدود علمه، بل يسعى دائمًا لتوسيع آفاقه، ويساهم في تطوير المجتمع من خلال عمله في معهد التخطيط القومي، وفي العديد من المنظمات الدولية. وأود أن أؤكد على أن شخصيات مثل الدكتور إبراهيم حلمي هي التي تساهم في بناء الأمم وتغيير مصيرها نحو الأفضل. ومن خلال إسهاماته وتوجيهاته، ترك لنا إرثًا علميًا وفكريًا نتذكره ونفتخر به. كذلك يتمتع الدكتور إبراهيم حلمي بقدرة وكفاءة وعقلية عملية منظمة، ومع أن هذا الأسلوب يتعرض في كثير من الأحيان لكثير من الانتقادات، إلا أنه في بعض الأحيان يكون مفيدًا جدًا إذا ما كان هؤلاء الأشخاص من أمثال إبراهيم حلمي عبد الرحمن.

---

(8) المفكر والمستشار السياسي الأسبق لرئيس الجمهورية.

يعد الحوار الدائم داخل معهد التخطيط القومي من الأمور الحيوية التي لا تستقيم إلا داخل المعهد. وجاء عهد الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن بالمناصب الوزارية متأخرًا. ويقال إنه اعتذر مرارًا عن الاشتراك فيها، وعندما شكل السيد. ممدوح سالم حكومته الأولى في عهد الرئيس محمد أنور السادات ضم الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن للحكومة كوزير للتخطيط. وتولى د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن مناصب عدة في جهاز الدولة المصرية بعد ثورة يوليو 1952 منها سكرتير عام مجلس الوزراء 1954 ـ 1957، ثم أصبح سكرتيرًا عامًا للجنة التخطيط القومي عام 1955 ولمدة عشر سنوات، وأصبح أيضًا سكرتيرًا عامًا وعضوًا بلجنة الطاقة الذرية المصرية 1955-1958.

خلال فترة عمله سكرتيرًا عامًا للجنة التخطيط القومي، شارك إبراهيم حلمي مع فريقه المعاون في وضع الخطة الخمسية الأولى لمصر بعد الثورة 1960-1965، والتي استهدفت بصفة أساسية مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات. وكان اسمه يتردد في كل الأروقة والمنتديات باعتباره أحد المؤسسين الأوائل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمؤسس الأول لمنظمة اليونيدو، وغيرها من المنظمات الدولية التي نحتفي به حتى يومنا هذا.

من وجهة نظر الكثيرين - وأنا لست باحثًا اقتصاديًا ولا من أبناء المعهد ولا من خريجيه - لعب معهد التخطيط القومي دورًا كبيرًا اقتصاديًا وسياسيًا في تاريخ مصر الحديث. وعندما تولى الرئيس السادات منصب رئاسة الجمهورية، شعرنا حينها أن الأمور تتجه نحو الأفضل، لأننا نعتقد أن الحوار الدائم داخل معهد التخطيط القومي كان يجمع بين تيارات اليمين واليسار والتقدم، والنظرة الأخرى لهذه الأمور هي أنها أمور حيوية لا يمكن أن تستقيم إلا في معهد التخطيط القومي. الأمر له أهمية كبيرة، وعلاقتي بالمعهد علاقة قوية بحكم علاقتي الوثيقة بالدكتور كمال الجنزوري، حيث لم يكن يلتقي بي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلا في معهد التخطيط القومي، وكان يفضل هذا المكان على أي مكان آخر. وعندما عدت من فيينا في إجازة، مررت عليه في معهد التخطيط القومي، لأن معهد التخطيط له قيمة ورمز يجب أن نعتني به ونفخر به جميعًا.

معهد التخطيط القومي هو أحد هدايا العصر الناصري، وعلى أولئك الذين يهاجمون هذه الحقبة أن يتذكروا أن مؤسسات كثيرة ساهمت في رفعة هذا الوطن، ودفعته إلى مراتب عالية، وهي أشياء نفتقر إليها في الحقبات التالية. لكي أتحدث عن الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، لا بد أن أحتفي بالرموز الكبيرة، خاصة

العلماء، لقد عاملوا أفكار إبراهيم حلمي عبد الرحمن كما ذكر الدكتور محمد علي نصار، بالعبارة الملهمة "اهرب إلى المستقبل"، كانت دعوة نحو المستقبل، وهذا هو شخص إبراهيم حلمي عبد الرحمن.

عندما تم تعييني في فيينا عام 1995 سفيرًا ومندوبًا دائمًا لوكالة الطاقة الذرية، ومندوبًا لليونيدو ومنظمات الأمم المتحدة الصناعية الأخرى، تعرفت على شخصيات مثل كروب وكراين وبريفينجن، وغيرهم، واكتشفت أن إبراهيم حلمي عبد الرحمن قد أسس سمعة كبيرة تصل لعنان السماء بعد سنوات من العمل في فيينا. في كل مكان ذهبت إليه وعرف الحاضرون أنني سفير مصر، كانوا يتحدثون عن الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن وأهميته وقيمته. ولم أذهب إلى أي مؤسسة دولية كبيرة إلا ووجدت اسم إبراهيم حلمي عبد الرحمن معروفًا، ليس فقط في اليونيدو، الذي كان مؤسسها ومديرها الأول، ولكن أيضًا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي كانت دائمًا تتحدث عنه وتعترف بفضله في فترات إدارته. وكان لديه أيضًا تأثيرٌ في مجال الطاقة، قبل أن يتركها لمصري كبير هو الدكتور إبراهيم شحاتة، كما تعلمون. إذ كان هذا الرجل واسع الأفق ورحبًا، فإن مظلته تشمل جميع المعاني القيمة لعالم كبير يثري الآخرين.

كان الدكتور الإمام والدكتور الجنزوري شخصين سهلين في الوصول إليهما، حسنَا المعشر، طيبا القلب، وكانا أبناء طبيعيين لهذا الوطن. وتبقى كلمات إسماعيل صبري عبد الله منقوشة في قلبي. كل هؤلاء الأشخاص هم مجموعة أعتز بها. مصر ولّادة وتضم العديد من الرموز العظيمة، الذين أثبتوا أنفسهم في الجامعات الأجنبية، ومراكز البحوث، وفي العديد من الكتابات غير المنشورة. العلماء كثيرون، مثل أحمد زويل، الذي كان زميلي في الفصل. وكان يقول لي إنني أستطيع أن أحدد في كل جامعة إقليمية في الجامعات المصرية خمسة أو ستة باحثين يمكنهم الحصول على جائزة نوبل لو أتيحت لهم الفرصة التي أتيحت لي. والقضية هي قضية الفرص، القدرة على اقتناص اللحظة والمضي قدمًا فيها. وإذا أتيحت لك الفرصة، يجب أن تستغلها. وإذا لم تُمنح لك، فانتزعها، واحصل منها على ما يجب أن تستحقه من دور في المجتمع.

وأذكر هنا الرئيس أنور السادات، وهو من القلائل الذين يجب أن نذكر لهم، أنه قام بتعيين وزراء من تيارات اليسار المصري، وهو ما لم يفعله الرئيس جمال عبد الناصر. كان كل من إبراهيم حلمي عبد الرحمن، والإمام، وإسماعيل صبري، يمتلكون الشجاعة لتولي المناصب الوزارية. وكان ذلك يعد من ذكاء السادات وحذرًا منه،

بالإضافة إلى كونه محاولة للاحتواء، ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن السادات كان رجل دولة، ويجب أن نعطيه حقه في ذلك.

كانت هناك لقاءات كثيرة بيني وبين إبراهيم حلمي عبد الرحمن، وأتذكر من هذه اللقاءات أنه في إحدى المرات كنت في محطة القطار في الإسكندرية، وفجأة وجدته يسعى إليّ، وكان يعاني من تعب في قدمه وكانت زوجته معه، قال لي: يا مصطفى أريد أن أراك كثيرًا، أنا أقرأ لك كل شيء، لكن لدي رأيًا، فسألته ما هو رأيك؟ فقال لي "سجل ما تكتبه في الصحف في كتب، لأن الصحف تمضي مع يومها، ولكن الكتاب يبقى"، ولا أنسى هذه النصيحة من أستاذ كبير وعالم فذ مثل إبراهيم حلمي عبد الرحمن بتواضعه وبساطته، فهو الذي سعى إليّ، وأنا لم أكن ألحظ وجوده؛ وهذا لا يحدث إلا من كبار العلماء، فكلما ارتفع قدر العالم، ازداد تواضعه، ومثل هؤلاء يفعلون ما لا يتحدثون عنه. أما هؤلاء الذين نراهم أحيانًا يتحدثون عما لا يفعلون، فلا قيمة لهم.

لقد تغيرت الأمور تمامًا، ولا ينبغي لأحد أن يشعر بالحزن طالما أن التعليم المصري قد تراجع بعد أيام طه حسين وإسماعيل القباني، وبعد أيام وزراء ما بعد الثورة الذين كانوا في اندفاع نحو التقدم. وأتذكر جيدًا عندما كنت أسجل درجة الدكتوراه في لندن، حيث قال لنا المسؤول هناك: نحن لن نختبر المصريين في المادة العلمية، بل في اللغة، أما الهنود فسنختبرهم في المادة العلمية واللغة معًا.

ما أود قوله هو أنني سعيد جدًا بالتواجد اليوم والتحدث عن رجل بدأ حياته بدراسة الفلك. وأعتقد أن أحمد زكي كان كذلك أيضًا، أحمد زكي صاحب كتاب "مع الله في السماء"، الذي كان رئيس تحرير مجلة "العربي الكويتية"، وأعتقد أنه كان أيضًا رئيسًا لجامعة القاهرة. الفلك هو مادة توسع الأفق وتجعلك ترى الكون ككوكب واحد، مما يتيح لك رؤية الأمور من منظور شمولي يشمل معنى "الكلي" أكثر من "الجزئي". هكذا كان إبراهيم حلمي عبد الرحمن.

الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، إذا لم يحصل على حقه داخل البلاد، فقد ناله في الخارج. اسمه معروف، وصورته موجودة في المباني التي سبق ذكرها، حيث كلما رآني الناس قالوا: دكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، لأنه كلما ذكروا مصر، ذكروا إبراهيم حلمي عبد الرحمن.

لذا أدعو معهد التخطيط القومي، بعد الانتهاء من مسيرته في تناول رواد التخطيط القومي، إلى الاهتمام ببعض الشخصيات الرائدة مثل الدكتور عبد الفتاح القصاص، رائد علم البيئة، ليس في مصر فقط، ولكن على مستوى الأمم المتحدة بأكملها.

د. محمود محيي الدين:[9]

أحسن المنظمون لهذا اللقاء بدعوة الأستاذ الدكتور علي نصار، والأستاذ الدكتور مصطفى الفقي للحديث عن الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن. وفي دعوتهما أتصور إشارة إلى الجوانب المتعددة التي تمتع بها الأستاذ الدكتور الراحل إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ما بين العمل البحثي المدقق والدعوة إلى استخدام النماذج الرياضية والقياسية، فضلًا عن المساعدة في إدخالها إلى الممارسة العامة في بلادنا. وهذا ليس بالغريب على الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن كمثقف وكممارس وصاحب إسهام عالمي. وبالتالي تعد دعوة هذين الأستاذين في محلها تمامًا. وأشكر الأستاذ الدكتور أشرف العربي على هذه المبادرة المتميزة لإحياء ليست فقط الذكرى، ولكن أيضًا إحياءً للأساليب وللعلم وللانضباط الذي تمتع به الأساتذة الأجلاء من الرواد وأتطلع إلى الجلسات القادمة.

لدي ثلاثة موضوعات محددة مبنية على المداخلات القيمة التي استمعنا إليها، وأتذكر في حديثنا عن الأستاذ الراحل إبراهيم حلمي عبد الرحمن، أنه ليس فقط من أبناء محافظة القليوبية من كفر شكر، ولكن هناك نموذجًا آخر لعالم جليل قال عنه الإمام الشافعي، أنه أفقه من الإمام مالك، وكان من أهل القليوبية أيضًا، وهو الإمام الشيخ الليث بن سعد، وكان فقيهًا في علمه وممارسًا أيضًا له، ولكن لا نعلم من علمه إلا ما قال عنه الإمام الشافعي وتأثر به الأئمة في ذلك الوقت.

الموضوع الأول: وهو موضوع التوثيق، والذي أؤكد على أهميته، على أن يكون هذا التوثيق توثيقًا حيًا وباللغة البسيطة. فالشرط الضروري أنه لا بد أن يكون هناك توثيق، والشرط الكافي أن يكون هناك تفعيل لهذا التوثيق. ويجب أن يستدعي هذا التوثيق أمرين، الأمر الأول يتعلق بالبحوث العلمية الجارية، حيث يجب أن يُستفاد منها أيضًا في صياغة السياسات العامة، لأننا نعاني من مشكلاتنا الراهنة، في حين نجد جذورها فيما كتبه أساتذتنا

(9) أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، ووزير الاستثمار الأسبق.

الأجلاء، مثل الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن والدكتور سعيد النجار والدكتور إسماعيل صبري عبد الله وغيرهم من الأساتذة الأفاضل.

يرجع الفضل حقيقةً لتعرفي على كتابات الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن لمبادرة طيبة من أستاذين كريمين: الدكتور محمود عبد الفضيل - رحمة الله عليه - وأستاذي الجليل الدكتور جودة عبد الخالق، الذي كان يوجهنا إلى الاطلاع على ما تجود به الأقلام والعقول الرائعة بمعهد التخطيط القومي، في أثناء إعداده لنا كطلاب بحث في المادة الشهيرة عن مصر والشرق الأوسط، ولكن هذا الأسلوب وهذا المنهج يظل منهجًا استثنائيًا، ولولا فضل الدكتور جودة عبد الخالق، لكانت أسماء لامعة معتبرة غائبة عن التكوين الفكري للمجتمع.

لكن أرجع لبعض الأمور العملية في طبيعتي لمحاولة البناء على ما هو مقدم من أساتذتنا في هذا الأمر، فإذا كان الأمر فيه توثيق، فليكن هذا التوثيق ليس ورقيًا فقط، ولكن يكون أيضًا رقميًا وباللغتين الإنجليزية والفرنسية، حتى يتمكن الباحثون حول العالم من الوصول للمعلومة، وأيضًا باللغة الصينية، ففى حدود علمي أن هناك اهتمام من الصينيين بالتعرف على المدارس العلمية المختلفة في الدول بشكل عام. ومن الضروري إتاحة ملخص على الأقل بمختلف اللغات، وهذا عمل مؤسسي ضخم، والأستاذ الدكتور مصطفى الفقي منذ توليه إدارة مكتبة الإسكندرية عمل كثيرًا في هذا الشأن وأيضًا عمل على ذلك سَلَفَهُ الدكتور إسماعيل سراج الدين.

والأمر الثاني أنني أحرص على ذكر كلمتي (تراكم) و(بناء) في كل مرة، لأننا بصراحة نُعيد ارتكاب الأخطاء ذاتها، لأننا لم نتعلم من السابقين. ومن علم السابقين ما ييسر حياتنا اليوم لو انتفعنا به. لقد أدهشتني عدة أمور في موضوع التوثيق: أولًا، منذ نحو أسبوعين كنت أحاول التعرف على بعض الأمور كتلك المتعلقة بالحركة التعاونية، حيث إن الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن له مقال في هذا الموضوع. وقد وجدت إشارات كثيرة فيه عن التنمية الاقتصادية العربية والحركة التعاونية. والإشارة لذلك في عام 1962، وإلى هذه اللحظة، على الرغم من الاستعانة بالأصدقاء والمساعدين من الباحثين وغير ذلك، لم أستطع الوصول إلى هذا المرجع المهم؛ لأنه يوثق فترة مهمة، وموضوعًا ما زال حيًا، وموضوع إعادة تجديد التعاون العربي، وأيضًا موضوع الحركة التعاونية، وبالتالي من الممكن أن يفوت على الناس الكثير من الفرص لو لم يرجعوا إلى هذا المرجع المهم.

أتصور أنه من الممكن أن يكون هناك جائزة لمن يستطع الوصول إلى هذا المرجع المهم، حيث لدينا مشكله حقيقية في موضوع التوثيق، خاصةً مشكلة التوثيق الحي، بمعنى أن يُسْتَحث الطلبة وباحثو الدراسات العليا

على الرجوع إلى هذه المراجع من المراجع القديمة والأمهات - وهم يعدون رسائل الماجستير والدكتوراه - وفي هذا الشكل من أشكال التوثيق، وقد تعرضت لذلك شخصيًا عندما كنت أعد رسالتي الماجستير والدكتوراه، حيث كان المشرف يثور احتفاءً عندما كنت آتي له بمرجع نادر غير متوفر، وأكون قد سافرت بسببه إلى عدة مكتبات. ولكن الأمر الآن لا يحتاج إلى سفر، ولكن يحتاج فقط إلى التوثيق وتوضيح بعض الآليات لتسهيل الوصول للمرجع المطلوب.

ويؤكد ما سبق أنني في بحثي الأخير الذي قمت بإعداده في عام 2020 حول أثر الأفكار على صياغة السياسات العامة، واستشرت فيه عددًا من الأساتذة الموجودين في القاعة، ولم تتم الإشارة لمرجع واحد في البحث، يتناول أثر الأفكار الصادرة عن الأساتذة العظام عربيًا على صياغة الأفكار والسياسات العامة، غير الإشارات المعتادة لكينز وفريدمان وغيرهم من أصحاب المدارس المختلفة. ومن هنا فإن ثمة فرصة سانحة لتكوين مدرسة اقتصادية عربية، من خلال الرجوع إلى هذه الأصول التي تراكمت منذ الأربعينيات على الأقل من القرن الماضي.

الموضوع الثاني، وهو أن أعمال الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن تذكرنا بأمرين، لا يجب أن نفتقدهما ونحن بصدد التعامل مع المشكلات الاقتصادية وأيضًا التعامل مع الأزمات الاقتصادية، وهما المؤسسات والسياسات. والدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن كان له باع في الأمرين، سواء بإنشاء المؤسسات من خلال المداخلات القيمة التي أشارت إلى تكوينه لمؤسسات بعضها عالمي، كما أشار الدكتور مصطفى الفقي مثل اليونيدو، وكما ذكر بالضبط، أنه كلما ذهبنا إلى قاعات اليونيدو، سوف تجد صورًا جميلةً مذكِرةً بالراحل إبراهيم حلمي عبد الرحمن، وكذلك في المؤسسات الأخرى المصرية والعربية، حيث كان له الفضل في إنشاء المؤسسات والتي من أهمها معهد التخطيط القومي، ولكن الأمر الآخر هو مسألة الإسهام في إعداد الخطة، ونحن من المؤمنين بقول (إيزنهاور Eisenhower) "الخطة في حد ذاتها لا قيمة لها، ولكن مدار الأمر كله في التخطيط، وفى أن يتم تنفيذ ما يخطط له".

كان الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن ليس فقط أول من وضع خطة أو أسهم فيها، ولكنه قام بتطبيقها استشارةً وتقديمًا للسياسات بأولويات، وإسهامه أيضًا في متابعة الأحاديث المهمة التي ذكرت اليوم، وأيضًا لدى من قرأ عنه دليل على ذلك. فالإدارة الاقتصادية المتميزة لا تتحقق دون مؤسسات قوية وسياسات منضبطة. وأتصور أنه مهما كان هناك من جهد، لن تفلح هذه الجهود في التعامل مع الأزمات والمعضلات الكبرى في غياب هذين الأمرين. ولنا العبرة فيما ذكره (جيمس روبنسون وداورن أشيموجلو) James M. Robinson & Daron

Acemoğlu في كتابهما (لماذا تفشل الأمم؟) Why Nations Fail? ، وذلك بالإضافة إلى الكتابات المختلفة عن دور السياسات في مواجهة الأزمات مبكرًا. أتصور أن هاتين الفضيلتين ينبغي إحياءهما من خلال بعض المراجع الموثِقة للنجاحات وأيضًا للفشل في الماضي.

الموضوع الثالث والأخير، والذي به قدر من الانحياز للقليوبية وكفر شكر، هو أن الدكتورإبراهيم حلمي عبد الرحمن، هو من أبناء كفر الولجا، وكان ملمًا بتضاريس الدلتا والصعيد من كفور وعزب وغير ذلك، وكان له تأثيرٌ كبيرٌ على المحافظة وعلى البلد، لأن الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن كان من النادرين الذين استطاعوا إجادة السباحة في المحيطات الكبرى والبحار والأنهار، وأيضًا في الرياح التوفيقي، واستطاع بهذا الأمر أن يبرز عالميًا كما تم توضيحه من قبل، ولكن أيضًا كان له فضله على أهل قريته وليس فقط كفر شكر وما حولها أو كفر الولجا وما حولها، ولكن أيضًا البقاشين، حيث قام بتأسيس جمعية في حياته، كانت معنية بموضوعات التعليم والرعاية الصحية وتحسين البيئة من ناحيه النظافة وتطهير الترع بل وتغطية المصارف وغير ذلك. والكبار سنًا يعلمون ما لاقاه الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن من صعوبة حتى أسس هذه الجمعية، ثم جاء بخريجين وخريجات لها، حيث أسهمت الجمعية في تكوينهم. بهذه المسألة التي استطاع بها شخص كالدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن أن يجمع بين العمل على المستوى العالمي والعمل على المستوى الوطني، وأيضًا عمله على مستوى شديد المحلية مثل الجمعية في هذا الشأن، هذا العمل في حد ذاته، فيه دروسٌ ينتفع بها.

تلك هي الموضوعات أو الأمور الثلاثة، وأتصور أنه في الأمر الأول، من الممكن أن الدكتور أشرف العربي- بصفته أمين عام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - وأعلم أنه من أول القرارات التي صدرت عن تشكيل مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الجديد، هو توثيق الكتابات والدراسات رقميًا للباحثين والاقتصاديين العرب، بدءًا بالمجلة ونشراتها، مع تيسير أساليب البحث عن هذه الأوراق.

ولكن يظل هذا هو الشرط الضروري، ولكن الشرط الكافي، أن تكون هناك دعوة من خلال معهد التخطيط وأساتذتنا الأجلاء بأن يتم توجيه طلبة العلم والبحث إلى الاستعانة قبل أن يستعرضوا معارفهم بالمدارس الأجنبية المختلفة في المذهب الاقتصادي، فعليهم أن يروا ما يفعله النظراء في بلادنا. وهنا أشير إلى الفكرة التي ذكرها الأستاذ الدكتور مصطفى أحمد مصطفى، والتي نفذتها إحدى الباحثات المرموقات بجامعه كامبريدج. فقد استحضرت فكر بعض الأساتذة الكبار من المدارس الاقتصادية المختلفة، وقالت ماذا يحدث لو كانوا

معنا؟ لو كانوا معنا اليوم ماذا كان يحدث لمدارسهم الفكرية؟ وماذا كانت اقتراحاتهم العملية بصدد بعض المشكلات والمعضلات الاقتصادية الكبرى؟

ختامًا أعتقد أن في هذه الجلسة بعض الأفكار العملية التي ينبغي أن نبني عليها مستقبلًا، وخاصة دور الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومن مؤسسيها الكبار أساتذة معهد التخطيط القومي مثل الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، وأيضًا الدكتور الإمام، وأتصور أن يكون لها دورٌ في هذا الشأن مستقبلًا.

د. إبراهيم العيسوي:[10]

أثار تواجد الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن أستاذ الفلك كمدير لمعهد التخطيط القومي تعجبنا في بداية الأمر، ولكنه أثار إعجابنا في نهايته، فلقد كان بارعًا في التخطيط طويل المدى ليس لمصر فقط وإنما للوطن العربي أجمع، كما كان عالمًا فذًا في الدراسات المستقبلية، ومتابعًا جيدًا لمختلف الظواهر من خلال نظرة شمولية بعيدة المدى. وهو ما أهله للعديد من المناصب محليًا كوزير للتخطيط عام 1975، ودوليًا بترؤسه للعديد من المنظمات الدولية أهمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

د. حسين صالح: [11]

من مهام وزير التخطيط وضع خطة استراتيجية للدولة. ومن هنا أستطيع القول بأن أفضل خطة تم وضعها في تاريخ مصر هي الخطة الخمسية الأولى 1960 - 1965. فقد كان الراحل الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن شديد التركيز، حيث أطلق مبادرة لتطوير نظام الحسابات القومية "System of National Accounts". وبأسلوبه البسيط والموجز، كانت الخطة متميزة للغاية. وعندما اطلعت على الخطط التي تلتها، تمنيت لو كنا سائرين على نفس النهج والأسلوب والمنهجية التي اعتمدها في هذه الخطة.

لقد وضع الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن استراتيجية لمصر عام 1975 حينما كان وزيرًا للتخطيط ورفعها إلى رئيس الجمهورية. وكانت هذه الاستراتيجية تتكون من 25 صفحة، حيث تطرقت تقريبًا لكل القضايا التي ما زالت محل اهتمامنا الآن مثل: معالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال تحقيق التوازن الداخلي والخارجي،

---

(10) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي.

(11) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي.

والاهتمام بالبنية الأساسية والعدالة بين الريف والحضر، وهو ما يمكن أن يطلق عليه اليوم مشروع "حياة كريمة"، كما تناول قضية المديونية ومشكلة جذب الاستثمارات.

بالفعل، نجد أن كل فقرة كتبها إبراهيم حلمي عبد الرحمن في تلك الاستراتيجية ما زلنا بحاجة إليها في مصر اليوم. كان دائمًا يفضل النظر إلى المستقبل، وما قدمه الراحل الكبير لمصر من خلال الخطة الخمسية الأولى أو الاستراتيجية بمراحلها المختلفة، يعكس رؤيته التخطيطية العميقة والواسعة، سواء أكان حديثه عن الاستثمارات أم عن التنمية البشرية والإنسانية، أم عن أولويات المشروعات وتحديدها، أم عن العلاقة بين الريف والحضر، أم عن البنية الأساسية، ... وغيرها.

د. جودة عبد الخالق:[12]

استوقفني حديث الدكتور حسين صالح، خاصة عندما تطرق إلى وضع الخطة الخمسية الأولى من عام 1960 حتى 1965. في ذلك الوقت، كان الميزان التجاري يعاني من عجز، ومن وجهة نظري الشخصية في ذلك الوقت، كانت الخطة الخمسية الأولى قد وُضعت بهدف حل هذا العجز في الميزان التجاري. كانت الاحتياجات المباشرة من الواردات أقل من الاحتياجات غير المباشرة، وبالتالي كان تركيز الخطة على الإنتاج. في الوقت الحاضر، أحد مصادر الضعف الكبير في الاقتصاد هو اعتماده الشديد على الواردات، سواء أكانت بشكل مباشر أم غير مباشر.

د. صقر أحمد صقر:[13]

هناك العديد من الأفكار التي يجب أن نأخذها في اعتبارنا، مثل تحديد الأولويات. فمن الضروري وجود اقتصاد منفتح يهتم بالتجارة الخارجية ويحقق معدلات مرتفعة للنمو لفترات طويلة، بحيث يؤدي ذلك إلى إحداث فرق ملموس في الواقع الاقتصادي. هناك حاجة للنظرة العلمية التي وُضعت بها الخطة الخمسية الأولى 1960-1965، وذلك من خلال نقطتين رئيستين. أولًا: بعد أن زاحم القطاع العام العديد من قطاعات الاقتصاد المصري، فإن هذه المنافسة لا تصب في مصلحة الاقتصاد المصري. لذا من الضروري وجود قانون واحد يشجع على الفصل بين دور الحكومة ودور القطاع الخاص. ثانيًا: المعاملة غير المتكافئة بين الشركات التابعة للدولة

(12) أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ووزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق.

(13) أستاذ الاقتصاد - جامعة المنوفية.

والشركات الأخرى غير التابعة. فبما أن الدولة تتمتع بإمكانيات كبيرة، فإن المسألة بحاجة إلى تنظيم. في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، هناك قانون يُنظم ويُنسق مثل هذه الأمور، حيث يتم تطبيق قانون واحد على جميع المؤسسات التجارية، سواء أكانت تابعة للقطاع العام أم للقطاع الخاص. كذلك تعد المعاملة البريطانية من أفضل المعاملات في العالم، لأنها تقوم على مبدأ المعاملة الواحدة مع الحفاظ على تكافؤ الفرص.

د. عثمان محمد عثمان:[14]

يشرفني المشاركة معكم في هذه الجلسة التي نتحدث فيها عن مؤسسي ورواد التخطيط القومي. لقد عملت مع الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن على المستوى الشخصي مرتين فقط: الأولى، عندما كنت مسؤولًا عن إعداد تقرير التنمية البشرية في مصر، وكان فريق العمل في تلك الفترة يجهز للعدد الثاني من التقرير في عام 1996. في تلك الفترة، دخلت إلى مكتب الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن وطلبت منه إعداد صفحة بطريقة معينة لإدراجها في التقرير، وقد استجاب مشكورًا. وبعد بضعة أيام، طلبتني سكرتيرته وسلمتني الصفحة مكتوبة باللغة الإنجليزية بعنوان "Human Development"، كان التقرير بعنوان "التنمية البشرية"، وكانت الصفحة التي كتبها تتناول موضوعًا شيقًا عن الأمم المتحدة والثقافة الغربية، وقد تم نشرها في التقرير. والثانية هي أن الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن كان يمتلك مكتبة ضخمة جدًا. فكنت أستفيد من المحتويات القيمة لهذه المكتبة الرائعة بشكل كبير.

أما النقطة الأهم في حديثي فهي عن أهمية هذه السمنارات، التي تتمتع بتاريخ طويل. فهي لقاء علمي شامل توضيحي. وكما فهمت، الموضوع يتعلق بالتوثيق، ولكنه أيضًا قراءة ومراجعة وتحليل لمساهمات هؤلاء الرواد الأربعة في عملية التخطيط، وليس فقط في إنشاء المؤسسة والحفاظ على مسيرتها. وبالتالي، يجب أن نستفيض في الحديث عن مزاياهم الشخصية وكيفية تأثير هذه الشخصيات المميزة على أعمالهم.

وقد دفعني ذلك لطلب الكلمة كي أشير إلى ما ذكره الأخ الدكتور حسين صالح، وأشكره على حديثه. وأود أن أؤكد أنه من غير الممكن أن نغفل الدور الكبير الذي لعبه الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن في إعداد الخطة الخمسية الأولى من عام 1960 حتى 1965. فقد كان له موقف واضح من مسألة هدف مضاعفة الدخل القومي، وكان يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق هذا الهدف. وكان الرئيس جمال عبد الناصر هو من طلب من السيد. عبد

---

(14) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي، ووزير التخطيط الأسبق (رحمة الله عليه).

اللطيف البغدادي إعداد الخطة الخمسية لمضاعفة الدخل القومي، من خلال رؤية الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن. ومع ذلك، لم نتمكن من تحقيق الهدف وتوقفت الخطة الخمسية الأولى، ليتم بعدها إعداد الخطة العشرية.

لذا، أعتقد أنه من الضروري في إطار التعامل مع شخصيات الرواد الأربعة المميزة، أن نعيد قراءة وتوثيق وتحليل وجهات نظرهم للإفادة من هذه الدروس القيمة. وكان موقف الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن قويًا وواضحًا، وقد اتفق معه الخبراء الأجانب والعلماء الكبار مثل فريش وتنبرجن وجوهانسن، الذين زاروا مصر وساهموا في إعداد الخطة الخمسية. وكانوا أقرب في تصوراتهم لفكر الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، وكان لديهم الحس الوطني في عملهم. وكان العالم فريش المسؤول عن الحد الأمثل للاستثمارات، وكان يتحدث عن فكرة المشروعات القومية.

من وجهة نظري، من المهم والمفيد مراجعة وقراءة أفكار هؤلاء الرواد مثل الأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله وكتابه الذي لا نظير له عن المؤسسة العامة، وكذلك الدكتور الإمام وكتابه "تنظيم القطاع العام" الذي تناول فيه الخطط الخمسية، ولدي نسخة منه وقد أهديتها للمعهد. من الضروري إعادة طباعته ونشره. هذا الكتاب تعلمت منه كيفية إعداد الميزانية القومية مع أخي الحبيب الدكتور أشرف العربي، عندما كان يعمل معي بالوزارة، وبدأنا في وضع مصفوفات الاستثمار، وهكذا.

في الكتاب الشهير والرائع عن الاقتصاد المصري، الذي كتبه كبار المصرفيين في البنك الدولي، هناك جملة استقطعها الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن في سياق حديثه، حيث قال: "المصريون متعودون على أن يتصرفوا في الساعة الرابعة عصرًا، أي في نهاية يوم العمل، لكن في النهاية هم يتصرفون". وبالتالي، كان ذلك يعكس رأي الدكتور إبراهيم حلمي في سلوك المؤسسات والمصريين، حيث ننتظر حتى اللحظة الأخيرة، ثم نكتشف أننا في "اليوم الأخير" أو "بكرة رمضان".

د. سمير عليش: [15]

كان الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن يطلب يوميًا شيئًا جديدًا من مجموعة العمل المتميزة، مثل النماذج الرياضية. وكان دائمًا يحث على اكتساب المعرفة والأفكار الجديدة، واستخدام الكمبيوتر في العمل. في

(15) المفكر السياسي.

معهد التخطيط القومي. كما كان دائمًا يوجهنا نحو التغيير والتطوير التكنولوجي، حيث كانت أجهزة الكمبيوتر في ذلك الوقت ليست من أفضل الأنواع على مستوى العالم. اليوم، أصبح الكمبيوتر جزءًا أساسيًا في حياتنا. كان أيضًا من الأوائل في دراسة الطاقة النووية، حيث كان جزءًا من مشروعها في القاهرة، وكان ضمن مجموعة العمل المتميزة عدد من الأسماء الكبيرة مثل أسامة الخولي وصلاح سالم.

مصر بحاجة الآن إلى فكر الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ولكن باستخدام أدوات العصر الجديد. حين تعاملت معه في المؤتمر الاقتصادي الأول، حصل على جائزة في هذا المؤتمر. كان رحِمَه الله علمًا وخلقًا مثالًا يحتذى به، وكان يتمتع في الوقت نفسه برؤية مستقبلية، وكان يفكر دائمًا في كيفية نقل مياه دلتا النيل إلى الصحراء. نعم، كانت أفكاره دائمًا تتجه نحو المستقبل واستخدام النماذج الرياضية في استطلاع آفاقه، ومن أهم جمله الشهيرة التي كان يقولها دائمًا: "اشتغلوا لبكرة".

د. محسن توفيق:[16]

في الحقيقة، لم يحالفني الحظ في التتلمذ على يد الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ولم يحالفني الحظ أيضًا للعمل تحت قيادته. ولكن، أود أن أتحدث عنه كفكرة. فقد كان إبراهيم حلمي عبد الرحمن يتمتع بتفكير شامل أو تفكير كلي، وهو ما يطلق عليه اليوم: التفكير العضوي أو المنظومي. فقد كان يتبع هذا المنهج في تفكيره وطبقه عند تأسيسه لأول مؤسسة في مصر لقضايا التنمية والتخطيط، وهي معهد التخطيط القومي في عام 1960.

في رأيي أن ما يُسمى بالتفكير المنظومي أو الكلي أصبح جزءًا من العلم بفضل إدخال مادة الرياضيات والعلم الحديث والحاسب الآلي، مما جعل من الممكن التعامل مع هذا النوع من التفكير بشكل كمي. وبالتالي، يجب الاهتمام بإعادة هذه الفكرة، كما قال الدكتور مصطفى الفقي، حيث يوجد العالم والمفكر. لذا، من الضروري العودة في معهد التخطيط إلى الاهتمام بالمفكرين. إن إعادة الاحتفاء بالفكرة هو من أهم الأشياء التي تحدث في مصر الآن، ويستحق الدكتور أشرف العربي جزيل الشكر على ذلك.

---

(16) الأستاذ بكلية الهندسة- جامعة عين شمس، ومندوب مصر الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم "اليونسكو" سابقًا.

د. محمد عبد الشفيع عيسى:[17]

عندما التحقت بالمعهد في مارس عام 1974، كان لي شرف العمل مع الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن. هناك جانب لم يتم تسليط الضوء عليه بشكل كافٍ عن الدكتور إبراهيم حلمي، حيث كان له دور كبير في تأسيس مجموعة عربية ودولية تدعو إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، شملت العديد من الأقطار العربية وغيرها. وكان يدعو لاستخدام النماذج الرياضية والقياسية في دراسات النمو والطاقة، على غرار ما قام به "نادي روما"، وكان يطمح أن يكون هناك نموذج عربي مصري يستفيد من تلك النماذج.

كان الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن يؤمن بأهمية التصنيع والصناعة كجزء محوري في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. كما كان يؤمن بأن التكنولوجيا التنموية جزء لا يتجزأ من العمل الاقتصادي. وعلى الرغم من انشغالي في العمل العام عام 1977، إلا أن ذلك لم يمنعني من كتابة رسالة الماجستير عن العلاقة بين النظام الدولي والتصنيع في العالم الثالث، والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد. وقد تم طباعة هذه الرسالة في عام 1981 وكان لها تأثير كبير في وقتها. وبعد عامين، قمت بإعداد الدكتوراه حول الموضوع نفسه تقريبًا، بعنوان "علاقة الاستقطاب الدولي الغربي والدول الصناعية"، وكان ذلك في إطار العمل مع الراحل الكبير.

من أشهر مقولات الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن: "إننا لا نستطيع التنبؤ بالمستقبل تمامًا، ولكن يجب أن نصل إلى تفكير يمكننا من التصرف في الحاضر"، فالتنبؤ بالمستقبل يجب أن يكون وسيلة، وليس هدفًا. على المدى الطويل، لا يمكننا إلا أن نقدم تصورًا لما يمكن أن يحدث، ولا يمكننا رسم صورة دقيقة لما سيحدث على وجه الأرض، ولكن يمكننا التصرف من خلال التفكير في وضع قرارات قابلة للتنفيذ من جانب السلطة متخذة القرار. فالمخطط ليس متخذ القرار، بل هو الذي يستكشف آفاق تحقيق الهدف.

في الوضع الحالي في مصر، نجد أن هذه السلسلة غير قائمة بشكل كامل، حيث إن متخذ القرار يتخذ قراراته بعيدًا إلى حد ما عن أعمال المخطط الاقتصادي، معتقدًا أن التخطيط طويل المدى هو أمر موجه لفترة في المستقبل، وليس مرتبطًا بالحاضر.

كان الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن يفضل الاعتماد على المدخل الكمي، وكان دائمًا يمزج بين المدخلين البنائي والكمي، معتمدًا على تخيل المستقبل. وكان يجمع بين البحث والخبرة، ويتعاون مع مجموعات العمل في

---

(17) أستاذ اقتصاديات التنمية والعلاقات الدولية - معهد التخطيط القومي.

جميع القطاعات، ويستخدم مدخل الاقتصاد القياسي والنمذجة، وكان من أهم الموضوعات الفكرية التي انشغل بها الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، هو إعادة تشكيل النظام العالمي من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

د. منار عبد المعز: [18]

الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن يمثل الجد بالنسبة لصلة القرابة، فهو خال والدتي. كان والد الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن من أعيان القليوبية، وهو الشيخ علي عبد الرحمن، الذي فقد جزءًا كبيرًا من ثروته في المضاربة في القطن. وما زلنا حتى الآن نتبع الخطة التي وضعها لنا الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن في إدارة أملاكه. كان شخصية حكيمة بالوراثة، حيث كان والده رحمه الله يقول عندما يواجه مشكلة خاصة: "إن الله أعطاني أربعة أبناء أفضل من العزبة التي فقدتها، فكل واحد منهم بمثابة عزبة".

في هذه الأجواء تربى إبراهيم حلمي عبد الرحمن، تربى على قيم العلم والأخلاق. حصل إبراهيم حلمي عبد الرحمن على الترتيب الثاني على مستوى القطر المصري في الشهادة الثانوية. تم تنظيم مؤتمر بعنوان "العودة للجذور" تحت رعاية الدكتور محمود شريف وزير التنمية الريفية، بمشاركة أبناء قرية كفر الولجا، وعلى رأسهم "الأستاذ الصباحي". وعلى إثر هذا المؤتمر، تم إنشاء الجمعية والمدرسة والمكتبة. وحتى هذه اللحظة ما زالت الجمعية موجودة وكذلك المدرسة.

قرأت خطابًا كتبه إبراهيم حلمي عبد الرحمن في عام 1938 إلى جدتي. وهذا الخطاب يعكس مدى التواضع الشديد الذي كان يتمتع به. فقد كان لا يحب لقب "دكتور"، ولا يحب الأضواء والمبالغات.

د. فريدة نصار: [19]

أود التأكيد على الجانب الإنساني والاجتماعي للأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، فهو لم يكن عالمًا جليلًا فحسب، بل كان إنسانًا أكبر مما نتصور. وقد رأيت ذلك بنفسي عندما زرت - كأحد أعضاء فريق السمنار - كفر الولجا وتقابلت مع الناس البسطاء. فعلى الرغم من تفوقه الدراسي طوال حياته، كان يسير يوميًا حوالي

---

(18) الأستاذ بقسم اللغة الإسبانية - كلية الآداب جامعة القاهرة، والقائم بأعمال عميد كلية الألسن - جامعة الفيوم، وحفيدة الراحل الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن.

(19) أخصائي ثان علاقات علمية - معهد التخطيط القومي، وعضو فريق السمنار بالمعهد.

2 كيلو متر كي يصل إلى مدرسته. وكان الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن يمتلك مذكرات في الاقتصاد القياسي منذ عام 1980. وأدعو الحضور إلى قراءة الكتاب الذي انتقاه للترجمة بعنوان "رسالة الحلم الاجتماعي".

د. علي نصار:[20]

عندما نتحدث عن "رسالة التخطيط ورسالة التنمية"، نجد أن هناك العديد من الكتابات التي صدرت منذ فترة طويلة والتي تحكي عن التغيرات الجذرية في المجتمعات. وقد انضم جزء كبير من هذه الكتابات إلى المنتدى الاقتصادي العالمي أو نُشرت في بحوث ومجلات تحت عنوان "الثورة الصناعية الرابعة". ما قيل منذ عام 2011 عن التحولات الجارية، مثل ما ذكره "أحمد مستجير" الذي أسماه "عصر الجينات والإلكترونات"، ما زال قائمًا حتى الآن، فعندما استدرك وكتب "كل ما هو مكتوب قد حدث بالفعل"، أنا أتفق مع هذا الرأي، لأن كل ما قرأته قد تحقق بالفعل منذ 2011، وكل شيء يحدث بشكل تدريجي.

كذلك عندما ننظر إلى أطفالنا الصغار ونشاهد التغيرات التي تحدث لهم، فإننا نلاحظ بشكل جلي التغييرات في أسلوب حياتهم. وعندما نتأمل في تأثير الإنترنت والكمبيوتر والألعاب الجديدة ومسائل العمل الجديدة، ألا يعد ذلك تغييرًا جذريًا في طبيعة حياتنا؟ وفيما يتعلق بما يُدرَّس في مجال الزراعة في الوقت الحالي، نجد أنه ما هو إلا "تخطيط صناعي"، وليس له علاقة حقيقية بالزراعة. إن إدراك الشعب وتثقيفه بأساليب التخطيط واتخاذ القرار، واستخدام مصطلح "الخطة"، لا بد أن يرتبط بعمل متصل بين التخطيط واتخاذ القرار. لذا، فإن القراءة والاطلاع المستمر هما الأمران الضروريان في هذا السياق.

أ.حاتم علي:[21]

عمل الراحل الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن كسكرتير في لجنة الطاقة الذرية بعد ثورة 1952، وكان ذلك في الوقت الذي بدأت فيه مصر خطوتها الأولى في مجال الطاقة الذرية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لم يستكمل الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن عمله في لجنة الطاقة الذرية؟ كان له العديد من التعليقات التي تراوحت بين كونها مؤثرة للغاية وأحيانًا أخرى كانت مضحكة.

---

(20) أستاذ المستقبليات - معهد التخطيط القومي (رحمة الله عليه).

(21) نائب وكيل الجهاز المركزي للمحاسبات سابقًا، وحفيد الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن.

تعرض الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن لمحنة كبيرة جدًا، تمثلت في فقدان ابنته الوحيدة، سوسن إبراهيم حلمي عبد الرحمن، في عام 1972، وتلك كانت مصيبة كبرى هزّت كيانه بشكل عميق.

أ. أحمد الصباحي:[22]

بدايةً، أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع القائمين على هذا الحدث الكبير. فالأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، كان له تأثير عميق في مجال التخطيط والتنمية في مصر. لقد كان بالنسبة لنا أكثر من مجرد عالم أو باحث. كان شخصية مُلهِمة، ورؤيته في العمل لم تكن تقتصر على مجرد تنفيذ الخطط، بل كانت تنبثق من فهم عميق لاحتياجات الوطن. تلك الرؤية التي وضعها منذ سنوات، وهي التي كانت تركز على تحقيق التوازن بين التنمية البشرية وأهداف الاقتصاد الوطني.

في كفر الولجا، حيث بدأنا نرى ثمرة أفكاره، كانت الجمعية التي تحمل اسمه تجمعنا على العلم، والتفكير النقدي، وتعزيز القيم الإنسانية التي كان يعتز بها. ما زالت الجمعية تعمل على متابعة أهدافه السامية. ونحن هنا اليوم لنُحيي ذكراه ونستمر في طريقه. لا ننسى أيضًا دوره الكبير في تأسيس وتطوير العديد من المشروعات التي كان لها الأثر الواضح في تحسين حياة العديد من أبناء الوطن. وما زالت أفكاره تُلهِمنا لنواصل العمل بنفس العزيمة والإصرار من أجل الحفاظ على إرثه وتقديم كل ما هو جديد لخدمة مجتمعنا. وسنبقى أوفياء لهذه الرسالة التي بدأها الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن.

مداخلة ختامية من د. مصطفى الفقي:[23]

أود أن أبدأ بتساؤل وتأمل عميق في الوضع الذي نعيشه اليوم. كيف وصلنا إلى هذه الحال التي نراها، حيث تردت الأوضاع في بعض المراحل إلى الانهيار والضعف والخواء؟ ما السبب؟ في رأيي، السبب يكمن في الخصومة التي كانت ولا تزال بين أصحاب العقل وأصحاب القرار. هذه هي المشكلة الحقيقية التي تلخص كل ما عانت منه مصر في القرنين الماضيين. فقد تبين أنه ليس كل صاحب عقل رشيد هو بالضرورة صاحب قرار، وعكس ذلك صحيح أيضًا.

---

(22) المدير التنفيذي لجمعية الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن بكفر الولجا.

(23) المفكر والمستشار السياسي الأسبق لرئيس الجمهورية.

إن المسألة ليست فقط في اختلاف الرؤى، بل في ضرورة أن نمنح كل صاحب مهنة حقه في أن يُكتَب عنه، وأن يتحدث باسمه ووجهة نظره. هذا هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الحلقة المفرغة التي نجد أنفسنا فيها اليوم. لا توجد علاقة بين النخبوية والشعبوية، بل علينا أن نعمل على إيجاد سبيل يجمع بين الفكر والرؤية الوطنية، وبين القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه.

مصر ولادة. لقد استقبلت في مكتبة الإسكندرية العديد من العلماء العظام مثل بطرس غالي وأحمد زويل وغيرهم. وكان دائمًا لدي قناعة بأن المعرفة يجب أن تكون متاحة للجميع. ولذلك تبرعت للمكتبة بالعديد من الكتب التي جمعتها على مدار 50 عامًا، بما يقرب من 1600 كتاب. كانت تلك الكتب جزءًا من مسيرتي التي أعتبرها تواصلاً لفكر مصر وطموحاتها.

معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960
2025
60 عاما

رواد التخطيط القومي

د/ محمد محمود الإمام

2016 - 1924

أولًا: محمد محمود الإمام في سطور

ولد الدكتور الإمام عام 1924 وتوفي في 11 من فبراير 2016 عن عمر ناهز الـ92 عامًا. وهو عالم الاقتصاد الجليل وخبير التخطيط البارز، ووزير التخطيط الأسبق، وأحد مؤسسي معهد التخطيط القومي، وواحد من أبرز من تولوا قيادته. حصل الإمام على الدكتوراه في الاقتصاد القياسي من جامعة ليدز في إنجلترا في عام 1957. اختير عضوًا في لجنة التخطيط القومي، وعين وكيلًا للجهاز المركزي للمحاسبات وأستاذًا بمعهد التخطيط القومي، ومديرًا للمعهد خلال الفترة 1966-1968، وشارك في وضع الخطة الخمسية الأولى "1960-1965" في وزارة علي صبري، وعين وزيرًا للتخطيط عام 1976 في وزارة ممدوح سالم الثانية، كما عمل مستشارًا للأمم المتحدة لشئون التخطيط في العراق. وقد أثرى الدكتور الإمام المكتبة العربية والدولية بعدد هائل من الكتب والتقارير والأبحاث والمقالات العلمية الرصينة.

يمكن الاطلاع على السيرة الذاتية والإنتاج العلمي للراحل الكبير بالملحق رقم (2)، أو من خلال الرابط التالي:

ثانيًا: قراءة في فكر محمد محمود الإمام

د. محيا زيتون: [24]

أتوجه بالشكر لمعهد التخطيط القومي أن أعطاني هذه الفرصة للاطلاع على كتابات ودراسات وفكر د. الإمام... وحديثي مأخوذ من مقالة الشروق "رحلة عالم عبر ثلاثية التخطيط والتنمية والتكامل". من يقرأ عن الدكتور الإمام يجد باحثًا مهتمًا بالشأن العام وبالوطن العربي، وبالقوة والعزيمة والمبادئ التي تربينا عليها وتُمَكِنُنَا من الاستمرار. وفي أثناء تصفحي فيما قرأت له، أعتقد أنه ما زال معنا ويخاطبنا ويوجهنا نحو الطريق القويم، وسوف أهتم بمدخل جديد، حيث إن الدكتور الإمام ساهم في وضع أول خطة خمسية للتنمية في مصر للفترة 1960-1965 وفى زمن ساده الحماس والتطلعات نحو بناء نهضة اقتصادية واجتماعية في بلدنا العزيزة مصر. وقد لا يختلف أحد على نجاح هذه الخطة وتأثيرها على انتشار أجهزة وعمليات التخطيط في دول عربية عدة. لكن سرعان ما دفعت نكسة 1967 إلى تغيير الأهداف والأولويات، ثم تسارعت الأحداث بعد ذلك في اتجاهات غير ما كان مأمولاً لها في ذلك الوقت.

من يقرأ عن الدكتور الإمام يتزودبالقوة والعزيمة. أعتقد أنه ما زال يخاطبنا ويوجهنا نحو الأمام. تبدو السيرة العلمية والفكرية للدكتور الإمام في أفضل صورها ليس فيما تولاه من مناصب وأنجزه من نشاط أكاديمي -على الرغم من تميزه - فحسب، ولكن يضيء المسيرة أيضًا كفاحه المستمر من أجل قضايا محورية تخص مستقبل الأمة العربية بكاملها وليس مصر وحدها. فقد تركزت اهتماماته البحثية حول ما أطلق عليه: "ثلاثية التخطيط والتنمية والتكامل". لقد امتلك ناصية تلك القضايا وكون تراكمًا معرفيًّا ضخمًا وخبرات عملية غير مسبوقة. وكان تناوله لهذه القضايا يتسم بالشمول والتواصل فيما بينها ليبرز أهميتها مجتمعة.

فالتخطيط آلية لا غنى عنها لتحقيق التنمية والتكامل. والتنمية الشاملة المعتمدة على الذات هي التي تقود إلى الاستقلال الاقتصادي، وتعد حائط الصد في مواجهة التبعية للخارج. ومن المفارقات الغريبة تولي د. الإمام وهو الاشتراكي الناصري منصب وزير التخطيط في مصر في بدايات تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي عام 1976، بينما لم يتول هذا المنصب في عهد الاشتراكية والتخطيط للتنمية وصحوة التطلع للتكامل العربي. فكما

---

(24) أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر.

نعلم جميعًا كان ما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادي نقطة تحول فارقة في تاريخ مصر الاقتصادي في الانتقال من سياسة ذات توجه اشتراكي إلى نقيضها ذات التوجه الرأسمالي.

التخطيط يُدرس ويُمارس لخدمة التنمية، والتنمية بدورها تعد قضية محورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. أما التكامل فهو المرحلة الأسمى والهدف العزيز عند الإمام لقناعته - وأنا معه - بأن التكامل هو أمل العرب في بناء قوة اقتصادية وسياسية مستقلة ومؤثرة عالميًا.

وعلى الرغم من علمه الغزير، لم يكن الإمام من فئة المحترفين الذين يسعون لبيع علمهم ووقتهم مقابل المال. بل إنه كان من هواة العلم والثقافة، يحب ويؤمن بما يفعله، وينأى بنفسه عن أن يصبح ترسًا في آلة السوق والعولمة التي كادت تقضي على ما تبقى من قيم أكاديمية رفيعة.

وربما وجدها الإمام فرصة لا لتولى منصب وزاري، ولكن على ما أعتقد لمحاولة الإصلاح من الداخل خشية انقضاض السياسات الجديدة على إنجازات المرحلة الاشتراكية، وفى ظل سياسة الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، يظل القطاع العام هو الأداة الأساسية لنجاح أي خطة للتنمية، وهو الذي يتولى المشروعات الكبرى للتعبير عن الإرادة الوطنية في تشكيل اقتصادنا الوطني. وبدلًا من أن يبدأ الإمام مهامه في الوزارة بلا تصور ومعرفة بحقائق الأمور، انتظارًا لتعليمات تأتيه من أعلى، إذا به يضع وثيقة بالغة الأهمية أعدها بنفسه، وأبَى أن يترك كتابتها للمستشارين والمعاونين. وعنوان الوثيقة هو «تساؤلات حول استراتيجية التنمية». وبإمعان النظر في هذه الوثيقة، نجد أن المقولات والتساؤلات التي طرحها الإمام فيها منذ أربعين عامًا مضت لم تزل صالحة لمصر وللعالم العربي اليوم. ولو أنه قد جرى التعامل مع هذه الوثيقة بالجدية الواجبة، لكان في الإمكان صياغة استراتيجية محكمة ووضع وتنفيذ خطط سليمة للتنمية.

ذكرت وثيقة الإمام أن التصنيع ضرورة حتمية على المدى البعيد. وإذا كان علينا الدخول في عصر العلم والتقنية، فلا يمكن أن نطمئن إلى العيش على ما ينتجه غيرنا في هذا الصدد. وانتقدت الوثيقة تجارب التكامل العربي بالقول إلى متى تترك أمور التكامل لاجتهادات ثنائية أو تحركات تلقائية؟

سأمر باختصار على موقف الدكتور الإمام من الثلاثية، فموقفه من التخطيط بأنه آلية أساسية للتنمية والوصول إلى التكامل وهو أيضًا قائد الحركة على جميع الجبهات. والتخطيط كآلية للتكامل بهدف كشف حجم الموارد العربية ومدى تكاملها والاستخدام الأمثل لها، ولكن يمكن البناء على ذلك بوضع خطة قومية للعمل

الاقتصادي العربي المشترك. ومن هنا لا يجب أن يقف التخطيط عند حد إصدار وثائق رقمية يكون واقعها مجرد نمو اقتصادي يفتقد للبعد الاجتماعي. وهو يوجه هذا النقد للتخطيط في مرحلة ما بعد الانفتاح وتطبيق سياسات الليبرالية الجديدة أو ما يحلو للبعض تسميته بالإصلاح الاقتصادي، كما يؤكد د. الإمام على وجود ثلاثة آجال للتخطيط، ولكل من هذه الآجال طبيعة خاصة تميزه عن الآخرين، ويؤكد بصفة خاصة على خطورة تجاهل الأجل الطويل الذي يُعنى بإحداث التطور الجوهري في مستويات المعيشة وفى البيئة الاقتصادية والاجتماعية، كما يتيح اتخاذ ما يلزم لتنمية الموارد طبيعية كانت أم بشرية أو مالية. واعتبر أن التخطيط في ظل استراتيجية تنموية يحقق التواصل بين الآجال الثلاثة، كما يمكن أن يكون التخطيط متجددًا مع تقدم مراحل التنمية.

ويذكر الإمام تصحيحًا للمفاهيم التي سادت طويلًا حول كون التخطيط بديلًا عن آلية السوق، حيث يرى أن التخطيط يجب أن يتجاوز هذا الدور خصوصًا في العصر الحالي، ليصبح وسيلة للقضاء على فشل آليات السوق.

وموقف الدكتور الإمام من التنمية ينطلق من أن التنمية هي جوهر الثلاثية، وتنصب رؤية الدكتور الإمام على التنمية المستقلة التي لا تعني انغلاقًا عن العالم الخارجي أو إنسلاخًا عن حضارته، بل تعني القدرة على التعامل المتكافئ على المستوى الدولي والواعي للقيود التي تسعى الدول والمؤسسات المهيمنة عالميًا إلى فرضها على الأطراف المتعاملة معها، ومن هنا تأتي أهمية أن يتوفر في العنصر البشري قدرات الإبداع والابتكار والمبادرة. وهو ما يعني أيضًا ضرورة تعديل النظرة الخاطئة لهذا العنصر باعتباره يمثل عبئًا ثقيلاً على موارد البلد وليس مصدرًا مهمًا للإبداع. لذلك تتطلب التنمية المستقلة كما يراها الدكتور الإمام تحقيق ديموقراطية سياسية وديموقراطية اجتماعية. إذ بدونهما قد تهدر إمكانات المجتمع، وتنحرف أهدافه عن التعبير عن متطلباته.

ولم يتطرق الدكتور الإمام في كتاباته بالنقد بشكل مباشر للتجربة الناصرية للتنمية ربما باعتبار أنه آمن بها وكان أحد دُعاتها، لكن الإمام الذي شارك في الحكم في مرحلة الانفتاح والتحول الرأسمالي المرتبك، سرعان ما تيقن أن محاولة التغيير من الداخل غير مجدية، بل ربما مستحيلة لأن الداخل له ثوابته وتحالفاته الخارجية القوية التي يصعب المساس بها.

وفى كتابه حول الرؤية الناصرية في المسألة الاقتصادية الذى نشرته دار المستقبل العربي عام 1989، انتقد بشدة نمط التنمية وذكر أن السياسة التي اتُبعت منذ السبعينيات من القرن الماضي أدت إلى اتجاه النشاط

الاقتصادي الخاص نحو التجارة وبالذات الانفتاح غير المسبوق على الاستيراد من الخارج، وتم ذلك على حساب تراجع الإنتاج المحلي وانحسار التصنيع وخلق تفاوتات في توزيع الثروة، وهكذا تحول قطاع التجارة عن دوره كخادم للجهاز الإنتاجي إلى منافس وهادم لهذا الجهاز، وساهم ذلك باشتراك أعداد متزايدة من الفئات العاملة لتتحول إلى البرجوازية التجارية. ويأتي هذا النقد من منطلق أن التنمية الجديدةكما يراها د. الإمام هي تنمية تكاملية قوامها الاعتماد القطري على النفس، مع تطلعها نحو الاعتماد الجمعي العربي، وعمادها الصناعة التحويلية وما تنطوي عليه من تنويع في القاعدة الإنتاجية.

وقد وجه الدكتور الإمام سهام النقد إلى نموذج التنمية العربية الغارق في الاعتماد على العالم الخارجي. وينصحنا من خلال خبراته ومعلوماته التي اكتسبها على مدى مشواره الطويل بأن الحملة على الصناعة هي من صنع القوة الرأسمالية العالمية التي أزعجها توجه العالم الثالث للتصنيع. وينبهنا في الوقت نفسه إلى أن مواجهة هذه الحملة لا تعني اللهث وراء الصناعة إذا كان ثمنها التبعية للخارج، وكذلك لا تعني التضحية بالزراعة من أجل الصناعة. فالخطة الزراعية التي لا تعتمد على قضية الأمن الغذائي والتي تستبعد محاصيل ذات أهمية بالغة للسكان مثل القمح والذرة من قائمة الاكتفاء الذاتي تعد خطة تسلمنا للانكشاف الغذائي. ويؤكد على ذلك بقوله إنه ليس هناك أخطر من الابتعاد عن إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بالاعتماد على الغير الذي يمتلك بذلك منابع الأمن الوطني والقومي. ويحذر د. الإمام من التجربة المريرة التي أثبتت إقامة قطاعات محلية تعتمد في مستلزماتها الأساسية على العالم الخارجي. فهي تنطوي على خطورة بالغة، وتعرض الإنتاج المحلي للتوقف عند أول بادرة لندرة النقد الأجنبي، كما تدفع الأسعار المحلية للارتفاع. ومن هنا نخرج بنتيجة مهمة وهي أن تكامل الإنتاج المحلي هو من أهم مكونات التنمية المعتمدة على الذات، وهو الذي يفتح الطريق ميسرًا أمام التكامل الاقتصادي العربي، وفقط عند الضرورة والحاجة يمكن استكمال موارده المحلية بأخرى أجنبية.

ويرى الدكتور الإمام أنه من المهم تحديد حجم الموارد الخارجية اللازمة على مدى حياة جيل واحد " 25 سنة "بحيث يصل الاقتصاد بعدها إلى نقطة الاعتماد على موارده الذاتية بصفة أساسية. وأخيرًا لا يمكن أن نتصور كتابات د. الإمام دون أن نتعرض للمبادرات الشرق أوسطية التي تقدمها الدول الغربية. فقد نبه إلى خطورة أن تأتي مبادرات التكامل من هذه القوى الخارجية التي غالبًا ما تعتبر التكامل الاقتصادي العربي تهديدًا لمصالحها ومضيعة للسوق الهائلة التي تصب فيها بضاعتها، وتمثل تهديدًا لأمن إسرائيل وبقائها. ومن ثم فإن هدف هذه

القوة هو تقييد لأي إمكانية للتكامل العربي عن طريق إدماج إسرائيل التي لا يخفى خطرها الجسيم على الوطن العربي.

كما انتقد الإمام تجارب التكامل العربي من خلال توجيه عدد من التساؤلات الاستنكارية، مثل: هل أدت السوق العربية المشتركة الدور المرتجى منها، وإلى متى تترك أمور التكامل لاجتهادات ثنائية أو تحركات تلقائية؟ وهل يُكتفى في تنظيم التكامل بمجلس يرسم السياسات ويتخذ القرارات وأمانة عامة تتابع تنفيذها؟!

اهتم الدكتور محمد محمود الإمام بقضية التخطيط والتنمية واستراتيجياتها بمفهومها الشامل، وكان يرى أنها الطريق إلى الإصلاح والنهوض والتقدم. من بين ما قاله في هذا الصدد في آخر مقالاته عن التنمية في مصر في المرحلة الحالية "إن الحديث عن التنمية للمرحلة التي نعيشها الآن يتجاوز القوالب المألوفة التي تدور حول مشروعات، صغرت أو كبرت، منفردة أو مدرجة في برامج، كما أنه يتجاوز المعالجة القطاعية، بأبعادها الفنية والاقتصادية، كما أنه يتعدى الحوار حول دور الفرد والقطاع الخاص بمجمله، والدولة وقطاعها العام والمشترك. والأهم من ذلك كله ألا نقع أسرى في قبضة المعالجة الكمية وما تعنيه من متاهات معدلات النمو والاستثمار ومصادر التمويل، وأنواع الروافد الخارجية المتمثلة في معونة تقدمها الدول الأغنى إلى الدول محدودة الموارد المالية، أو القروض التي ذاق العالم النامي الأمرين منها في الربع الأخير من القرن الماضي، وما زال يرزح تحت أعبائها، أو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحمل حقيبته على كتفه، لينتقي أعظم الفرص ربحية، فيمتص العائد الأوفر الذي تحتاجه الدول محدودة الموارد. كان الدكتور الإمام يؤمن بأن التنمية هي عماد حركة المنظومة الوطنية التي تشمل مختلف مناحي حياة المجتمع، ولا بد من معالجة شاملة، ليس فقط لكل القطاعات والأنشطة، بل بتغطية جميع "الحيثيات" التي تُؤَمِن سلامة القرارات المبنية عليها.

وفى ختام موسوعته عن التكامل رسم لنا الإمام بعناية فائقة مشروعه لتطوير التكامل في الوطن العربي، وذلك انطلاقًا من خلاصة التجارب الإقليمية المتعددة التي درسها. وقد ابتدأ بمراجعة المواقف ونقائص التنمية، ثم عرض المعالم الأساسية لمشروعه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مبينًا المراحل الثلاث التي يتعين المرور بها، ألا وهي: مرحلة التنمية المتكاملة، ثم مرحلة التكامل الإنمائي، ثم مرحلة التكامل التام.

ثالثًا: المداخلات والتعقيبات

د. جودة عبد الخالق:[25]

في البداية سوف أقوم بمقاربة مختلفة بعض الشيء ولكنها مكملة لمقاربة د. محيا زيتون، حيث نسعى لأن نعيد الاعتبار إلى قضية التخطيط والتنمية. فقد جاورت الدكتور الإمام من عام ١٩٦٤حتى رحيله عام ٢٠١٦. كان الأول على دفعته بتقدير ممتاز ورضي بقبول وظيفة باليومية في مصلحة المساحة بأجر 40 قرشًا. وفي أكتوبر 1946 عين معيدًا بقسم الإحصاء في كليه التجارة وبدأ الجزء الأكاديمي من مسيرته. وحصل على بعثة للدكتوراه في جامعه ليدز بإنجلترا وتخصص في علم الاقتصاد القياسي.

والدكتور الإمام هو أحد مؤسسي الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وكان عضوًا في الحزب العربي الناصري. شارك في لجنة التخطيط القومي في النصف الثاني من الخمسينيات، ثم عمل وكيلًا للجهاز المركزي للمحاسبات، ثم مديرًا لمعهد التخطيط القومي، ثم وزيرًا للتخطيط عام 1976. عمل مستشارًا للأمم المتحدة لشؤون التخطيط في العراق، وشارك في إعداد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس.

قام الدكتور الإمام بترجمة كتاب مراحل النمو الاقتصادي لروستو. وأعد كتاب ثورة يوليو والتنمية، وهذا الكتاب الأشهر لكُتَاب السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر (1996)، وكذا كتاب تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي (2005)، وقام بدراسة بديعة في تحليل بيانات الدخل الأهلي من عام 1945 لعام 1956، وتقدير دوال الطلب الاستهلاكي لأغراض نموذج التوزيع الأمثل للاستثمار (1960). وتعد قضية التوزيع الأمثل للاستثمار قضية حاسمة ومعقدة، حيث تستلزم تتبع المشروع الاستثماري عبر مراحله من حيث الإنشاء والتشغيل إلى آخره. وفي إطار سياسة الانفتاح، ظهر ما يسمى بالسعر التشجيعي، فكتب الدكتور الإمام ورقة تتحدث عن الآثار المترتبة على التوسع في تطبيق السعر التشجيعي وتخفيض سعر الصرف (1977).

اختارني الدكتور الإمام عضوًا في مجموعة النماذج الاقتصادية في مركز بحوث العمليات التابع لمعهد التخطيط القومي. وكان أيضًا يوجهني في رسالة الماجستير عن "نموذج الفجوتين". وعندما قامت حرب 67، شجع الجميع وقال إن النصر قريب، ووجه خطابًا ومذكرات للعاملين في المعهد وللقراء عمومًا بألا تستسلموا لما آلت إليه الأمور. وهو ما يُبيّن البعد الوطني في شخصية هذا الراحل العظيم.

---

(25) أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ووزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق.

ولدي بعض المقترحات في هذا الإطار:

- أهمية وضرورة المسح الضوئي لكافة الوثائق والمسودات والأوراق البحثية الخاصة بأعمال الدكتور محمد محمود الإمام؛ حفاظًا على إرثه، وكذلك الحفاظ على التراث المادي والفكري لمعهد التخطيط القومي، ومن قبله لجنة التخطيط القومي. فضلًا عن ضرورة إعادة طبع وتجليد الكتب والأعمال التي قد يكون أصاب أوراقها القدم والحفاظ عليها، وبالأخص مذكرات معهد التخطيط القومي وأعمال لجنة التخطيط القومي ورسالة الدكتوراه الأصلية الخاصة بالدكتور محمد محمود الإمام، وخطابات وأعمال ومسودات تنبرجن وفريش وشارل بتلهايم في معهد التخطيط القومي منذ منتصف القرن الماضي، وغيرهم.
- إنشاء مكتبة تتضمن مقتنيات الدكتور الإمام، تكون ضمن مكتبة "رواد معهد التخطيط القومي المقترحة"، على أن تتكون المكتبة المزمع إنشاؤها من الأعمال المطبوعة للرواد ومخطوطاتهم ومسوداتهم، فضلًا عن إنشاء مكتبة إلكترونية ومصنفة بحسب المحاور الفرعية المتضمنة لكافة الأعمال والوثائق للدكتور الإمام ورواد المعهد، مما يتيح للباحثين الاطلاع على أعمال الراحل، وتحديد النقاط التي يمكن البناء عليها نحو الانطلاق لاستكمال أعماله، على أن تتاح هذه المادة خصوصًا لمجموعة بُناة النماذج التي تم تكوينها حديثًا في المعهد.
- أقترح أن تتضمن المكتبة المقترحة جزءًا مسموعًا مرئيًا لأي تسجيلات صوتية مرئية قد تتوفر للرواد الراحلين، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر – لقاء تليفزيونى مع الدكتور إسماعيل صبري عبد الله. ويمكن الحصول عليه بفتح التواصل مع التليفزيون المصري.
- يمكن في الإطار ذاته اقتراح إنشاء مراكز بحثية تحمل اسم الرواد بمعهد التخطيط القومي على غرار "الكراسي البحثية" ليكون كرسي البحث باسم الدكتور "الإمام" على سبيل المثال معني بتحليل الأعمال الفكرية للرواد بصفة عامة، والعمل الفكري للدكتور "الإمام " بصفة خاصة، والبناء الفكري على مكتباتهم وأعمالهم ذلك في إطار تواصل الأجيال وتسليم الراية إلى شباب الباحثين.
- يمكن كذلك بحث إمكانية ضخ تمويل" للمراكز البحثية" المزمع إنشاؤها من المؤسسات البحثية المناظرة والجهات والمؤسسات الأخرى المعنية بالبحث العلمي الاقتصادي في مصر والخارج، وذلك في إطار انفتاح

معهد التخطيط القومي على محيطه الخارجي، وتفاعله مع المجتمع المصري والدولي، وفي ضوء اللوائح المنظمة للعمل مع المعهد.

د. أشرف العربي: [26]

شرف عظيم أن أكون على رأس هذه المؤسسة العريقة ونحن نحتفل ونحتفي بتراث وأعمال رواد التخطيط القومي الكبار، وكلنا نفتخر دائمًا بالانتماء لمدرسة التخطيط القومي مثلما نفتخر بارتباط أسمائنا بشكل أو بآخر بهؤلاء العظماء. فقد كان لي عظيم الشرف أن يكون أول عمل في حياتي العملية بناء على ترشيح أستاذي العزيز الدكتور جودة عبد الخالق في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بأن أعمل كمساعد باحث مع اثنين من أهرامات الفكر والتخطيط القومي في مصر والعالم العربي، وهما الدكتور إسماعيل صبري عبد الله في منتدى العالم الثالث، والدكتور محمد محمود الإمام أمين عام الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في ذلك الوقت (وكان مقر الجمعية هو ذاته مقر المنتدى). وكان معهما عظيم آخر هو أستاذنا الكبير الدكتور إبراهيم سعد الدين عبد الله رحمة الله عليه. ومن خلال عملي بالمنتدى والجمعية تغير مسار حياتي تمامًا.

وحيث إننا الآن بصدد الحديث عن الدكتور الإمام، فإنني في كلمتي هذه سأكتفي بقراءة مقتطفات من شهادة الدكتور الإمام نفسه كما وردت في سلسلة التاريخ الشفهي الصادرة عن مركز التاريخ الاقتصادي بالجامعة الأمريكية في القاهرة، والصادرة عام 2007:

بعد إقرار دستور 1956 صدر قانون في يناير 1957 بإنشاء المؤسسة الاقتصادية لتتولى الإشراف على المؤسسات العامة التي مُصِرت بعد العدوان الثلاثي، وإنشاء الشركات والمساهمة فيها. وفي الوقت نفسه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 78 لسنة 1957 بشأن التخطيط القومي، الذي نص على أن "توضع الخطة القومية العامة والخاصة، وتنفذ هذه الخطة على مراحل محددة المدة، يبين في كل منها معدل التنمية المطلوب ووسائل تحقيقه"، وتقسم المراحل إلى خطط سنوية.

شُكلت هيئتان: (1) مجلس أعلى للتخطيط القومي برئاسة رئيس الجمهورية، ويتولى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطط التنمية في مراحلها المختلفة، (2) لجنة التخطيط القومي برئاسة وزير الدولة لشئون التخطيط – السيد عبد اللطيف البغدادي - وتقوم بإعداد الخطة العامة للتنمية

---

(26) رئيس معهد التخطيط القومي.

الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وبيان مراحلها وأجزائها السنوية. وصدر قرار رئيس الجمهورية في مارس 1957 بتشكيل اللجنة من 3 أعضاء متفرغين وسبعة غير متفرغين من رؤساء أجهزة ذات علاقة، واختير د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن سكرتيرًا عامًا للجنة، وكان غير متفرغ، حيث كان لا يزال يشغل منصب السكرتير العام لمجلس الوزراء.

تنظيم العمل بلجنة التخطيط: كانت اللجنة مقسمة إلى 4 شعب فنية: (1) شعبة الوثائق والتدريب والحساب، (2) شعبة البرامج والمشروعات والمتابعة، (3) شعبة الدخل والحسابات القومية (برئاسة د. نزيه ضيف)، (4) شعبة التركيب الاقتصادي العام (برئاسة السيد/ محمود إبراهيم) وتقوم بإعداد جداول المدخلات والمخرجات، ودراسة النماذج الاقتصادية العامة وتركيبها وإعداد خطة طويلة الأجل ومراحلها.

العمل بلجنة التخطيط: طلب مني السيد/ محمود إبراهيم العمل معه، ولما أوضحت أنني لم أدرس لا التنمية ولا التخطيط، وأن علاقتي الوحيدة كانت بالتنمية عندما جاء الدكتور عصام الدين جلال وقدم في إنجلترا محاضرة عن التنمية، سألني إن كنت أستطيع بناء نماذج اقتصادية، ذكرت إن لي بعض الخبرة فيها. ووافقت على الانتداب للجنة إلى جانب عملي في جامعة القاهرة، وبدأت في تجميع البيانات وتحليلها لتركيب نموذج لنمو الاقتصاد المصري.

وأضاف الدكتور الإمام: خلال عملي باللجنة وملاحظتي لاتساع الفجوة بين المتخصصين في العمل التخطيطي وبين الأفراد في مختلف أجهزة الدولة، اقترحت إنشاء معهد للتخطيط يقوم بالتدريب على أساليب التخطيط، فضلًا عن إجراء دراسات عملية تعالج مشكلات التنمية التي لم تكن مجموعة البحوث قادرة على تغطيتها. ولقي هذا الاقتراح قبولًا لدي د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن، الذي طلب من كل من تنبرجن وشارل برو، تقديم مقترحين بهذا الشأن. وصدر القانون 1960/231 بإنشاء معهد التخطيط القومي وبدأ كنشاط داخل اللجنة تعقد فيه دورات قصيرة الأجل مخصصة لكبار الموظفين، يدعى للتدريس فيها عدد من خبراء اللجنة، وبعض كبار المسئولين وذلك لحفزهم على القراءة والإعداد، كنوع من التدريب غير المباشر لهم. وبعد أن تفرغ إبراهيم حلمي عبد الرحمن من عمله في اليونيدو بدأ النشاط يدب فيه، واتخذ مقرًا للمعهد في شارع مظهر بالزمالك، وأنشأ مركزًا لبحوث العمليات ضم إليه اللجنة وزود المركز بأول كمبيوتر يدخل في الشرق الأوسط واتخذ مقر المركز بالقرب من المعهد في شارع شجرة الدر. واستعان الدكتور إبراهيم حلمي بالدكتور إبراهيم سعد الدين رحمة الله عليه كأمين عام، وتم الاتفاق على تقديم دورات تدريبية قصيرة وطويلة الأجل في التخطيط

بدءًا من عام 1962/1961 وكان من أهم ما أعددته في تلك الفترة مذكرة عن أسلوب إعداد الإطار العام للخطة. (وحاليًا تم تطوير الموضوع في المعهد وأصبح لدينا ماجستير مهني في التخطيط للتنمية المستدامة).

واسترسل الإمام: تسلمت عملي في المعهد وبدأت إعادة توزيع صلاحيات الإداريين بحسب الكفاءة والخبرة، وقمت بتخفيض السلطة الإدارية على العاملين، وكان أمين عام المعهد محمد فهمي عبد العال رحمة الله عليه، أحد العاملين السابقين في الجهاز المركزي للمحاسبات وكان يعمل معي في المكتب العلمي. ولم يكن هناك سوى عدد محدود من العلميين، حيث كان الكثير من الموفدين في بعثات المعهد لم يعودوا بعد، وشكلت من العلميين هيئة أسميتها الهيئة العلمية، لأن مجلس إدارة المعهد مكون من أشخاص من خارج المعهد منهم سيد جاب الله وكيل وزارة التخطيط، والدكتور زكي شافعي عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ولواء جمال عسكر رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ولم يكن بين أساتذة المعهد من يحمل درجة المستشار التي تؤهله لدخول المجلس، فقررت توزيع وقت الأساتذة بين التدريس والبحوث على أن تنقسم البحوث إلى ثلاثة أنواع، بحوث فردية يقومون بها لأغراض الترقية، وبحوث مشتركه للقسم الذي يعملون فيه كبحوث جماعيه على مستوى المعهد، وقمت بتحديد هذه الأخيرة، وكان أحدها للتخطيط طويل الأجل وقمت بالإشراف عليه بنفسي. وعند الاتفاق على إطار البحث، جرى انتداب عدد من المتخصصين إلى جانب هيئة التدريس بالمعهد ومن الجامعات، من كلية الاقتصاد مثل دكتور أحمد الغندور، ودكتور مصطفى السعيد، ودكتور محي الدين الغريب، والدكتورة ناديه مكاري، وكانوا لا يزالون بدرجة مدرس، وكنت أتابع تقدم العمل من خلال الحلقة النقاشية الأسبوعية التي تعقد كل يوم ثلاثاء بين الساعتين السادسة والثامنة مساءً مع مراعاة صارمة للوقت، ومن هنا أطلق عليها سمنار الثلاثاء، وكان لحرصي على استمرار السمنار والمشاركة في مناقشاته آثاره على الجدية في العمل. وعندما أبدي ملاحظات لا يلاحقها الحاضرون كنت أقوم بإصدار مذكرة من مذكرات المعهد توضح وجهة النظر، ولا تزال هذه المذكرات تمثل مرجعًا للدارسين.

شيء أخير تركه الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن من خلال منصبه في اليونيدو، حيث بدأ في مشروع بحثي ضخم للتخطيط بعيد المدى للبلدان العربية في معهد التخطيط القومي، يقوم على صياغة نماذج رياضية ويعمل على الإفادة من أسلوب النماذج العالمية الذي استخدمه نادي روما لبيان تأثر الأقاليم المختلفة بمشكلات الغذاء والطاقة والبيئة والسكان، خاصة النموذج الذي صاغه ميزروفيتش وبستل. كما حاول أن يطبق الأساليب التي طورها معهد تحليل النظم الذي أنشئ في النمسا عام 1972 من خلال دراسات علمية

متعددة التخصصات للقضايا البيئية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية وتأثيرها على البشر في الإطار الكوكبي.

وبهذه المناسبة يسرني أن أذكر أننا ننفذ الآن في المعهد عملية القياس فعلًا مع أكاديمية البحث العلمي بدعم من المركز المتخصص في تحليل النظم بالنمسا (IIASA) وأصبح لدينا دبلوم هذا العام، وهنا نشير لما تفضل به الدكتور جودة من إعداد الدكتور الإمام لمذكرة في فبراير 1976 بشأن ضوابط لأسعار الفائدة على القروض الخارجية، وبحيث تستخدم لتمويل استثمارات إنتاجية وميسرة، ومنح وهبات للتنمية الاجتماعية، إلا أنه لم توضع حدود للاقتراض لأن خلفية المقترح هي تمويل كامل للاستثمار بموارد أجنبية.

د. إبراهيم العيسوي: [27]

يمكن وصف الدكتور الإمام بأنه كان مَعلَمًا ومُعلِمًا. مَعلَمًا بمعنى الكفاءة والاقتدار والانضباط في العمل، ومُعلِمًا لأنه كان في كل مراحل حياته، حتى في أثناء وجوده في الوزارة، كلما اختلف العاملون في الوزارة، كتب مذكرة ونشرها في المعهد أو أرسلها لهم. وقد شارك في مشروع مصر ٢٠٢٠ الذي كان للدكتور إسماعيل صبري عبد الله شرف إطلاقه وكان لى شرف العمل باحثًا رئيسيًا لهذا المشروع. وكانت للدكتور الإمام مساهمات مهمة جدًا في الإعداد لهذا المشروع، حيث شارك معنا في كل الاجتماعات التمهيدية للمشروع على مدار سنة ونصف، ثم في متابعة بعض أنشطة المشروع ومنتجاته.

كان للدكتور الإمام رأي مهم بخصوص ظروف كتلك الظروف التي نمر بها الآن، عندما اقترح بعضهم أنه في هذه الظروف ينبغي أن نخفض سعر الصرف. فرد عليه د. الإمام قائلاً: بل نرفعه. وهو يرى أن تخفيض سعر الصرف يناسب الدول التي لديها طاقات إنتاجية كبيرة، بينما التخفيض سيدخلنا في رفع الأجور وزيادة التضخم. كما كان يرى أن نختار المشروعات لأولوياتها وللترابطات فيما بينها. وأعد مجلدين تحت عنوان تساؤلات حول الخطة، وتم إرسالهما لمتخذي القرار ولم يصله أي رد من الوزارات.

(27) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي.

د. سمير رضوان: [28]

كان الدكتور الإمام أستاذًا للتخطيط يتسم بالصرامة والهدوء. وكان يؤمن بضرورة الاعتماد على الكفاءات المصرية في وضع أسس عمليات التخطيط، مع الاستعداد للاستعانة بالخبرات الأجنبية عند الضرورة. وكان يرى أن التنمية الشاملة هي الركيزة الأساسية لتحقيق تقدم المنظومة الوطنية. بعد حرب 1967، طلب د. الإمام من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة لمساعدة مصر في التخطيط لاقتصاد ما بعد الحرب. وقد أصر على أن يعتمد هذا العمل على الكفاءات المصرية. ونتيجة لذلك، أعددنا تقريرًا قدم لأول مرة مفهومًا لتحليل أسواق العمل وعملية التوزيع. كما أعددنا نموذجًا بسيطًا للإجابة على تساؤل "ماذا يحدث لو؟"، مثل "ماذا يحدث إذا رفعنا الدعم؟".

كان الدكتور الإمام هو المسؤول عن مراجعة هذا النموذج، وعندما طلبت الحكومة اعتماد التقرير من المعهد، توجهنا إلى الدكتور الجنزوري الذي رفضه. وعندما استفسرنا عن السبب، قال: "افتح صفحة كذا واقرأ". وعندما قرأت السطر الذي أشار إلى أن سبب انخفاض الإنتاجية الزراعية هو تفتيت الملكية الزراعية، وكان من بين أسبابه نظام المواريث، قال الدكتور الجنزوري: "هذا هجوم على الإسلام". فقررنا تعديل التقرير والاكتفاء بالإشارة إلى تفتيت الملكية الزراعية فقط.

فيما يتعلق بالبُعد العربي، كان للدكتور الإمام دور بارز في السبعينيات من القرن الماضي مع الأمانة العامة للجامعة العربية. فقد كان من بين واضعي الخطة القومية التي انبثقت عن الاستراتيجية العربية للعمل العربي الاقتصادي المشترك. في ظل الوضع الحالي لمصر، يمكن لمعهد التخطيط القومي أن يلعب دورًا أساسيًا في تقديم حلول بديلة، من خلال تقديم بدائل علمية قائمة على منهجية علمية دقيقة، دون انتظار التوجيهات من السلطات الأعلى.

لقد سافرت في أثناء عملي بمنظمة العمل الدولية إلى 67 دولة وعملت فيها، ووجدت أن صناعة سيناريوهات المستقبل ومتابعة هذه السيناريوهات لا بديل لها. كل التجارب الناجحة التي شاهدتها، سواء في ماليزيا أو جنوب أفريقيا أو هولندا أو أوزبكستان، هي دليل على أهمية التخطيط الفعّال وصناعة السياسات المستقبلية. إن هذه الدول التي عملت فيها كانت تعتمد بشكل كبير على هذه المنهجية، ولا يوجد بديل عن هذه الطريقة في التخطيط.

---

(28) مفكر اقتصادي، وزير المالية الأسبق، ومستشار المدير العام لمنظمة العمل الدولية بجنيف سابقًا.

وهذا ما أكده لنا الدكتور الإمام. فهو كان دائمًا راعيًا لهذا النوع من التخطيط الذي لا غنى عنه. كان يقوم بتحديد المشكلات ثم يقدم السيناريوهات المناسبة للخروج من الأزمات، بالإضافة إلى وضع البدائل الممكنة لتحديد أفضل الحلول المتاحة.

د. علي سليمان: [29]

بالرغم من أن مصر كانت تُعد في فترة من الفترات نموذجًا واعدًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكانت تُعد مثالًا يُحتذى به بين الدول النامية، إلا أن هذا التقدم لم يستمر كما كان متوقعًا. في فترة ما، كانت مصر تمثل حالة فريدة من نوعها في العالم العربي وفي أفريقيا، حيث كانت تسير بخُطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها التنموية وتوسيع قاعدتها الاقتصادية من خلال مشروعات ضخمة ومبادرات كبيرة. ولكن مع مرور الوقت، ومع التحديات الداخلية والخارجية، بدأت تتراجع هذه النجاحات، مما يثير تساؤلًا كبيرًا: لماذا تراجعنا؟ وما الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع بعد أن كانت مصر في مصاف الدول المتقدمة في مجالات عدة؟

د. عبد الحميد الزقلعي: [30]

أود أن أشكر معهد التخطيط القومي على إحياء ذكرى الرواد، وأخص بالذكر الرائد الكبير والمعلم أستاذنا الدكتور محمد محمود الإمام. هذا الرجل الذي قدم عملاً كبيرًا يستحق الإشارة إليه. كانت أعمال الدكتور الإمام تشمل البعد العربي بشكل رئيس، ليس فقط في الخطة الخمسية لمصر، بل أيضًا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حيث كان يقود عملًا استراتيجيًا كبيرًا في مجال العمل الاقتصادي العربي. لقد تشرفت بالعمل كباحث تحت قيادته في الخطة القومية المنبثقة عن الاستراتيجية العربية، وهي خطة كانت تتميز بتحقيق التكامل بين موارد الدول العربية، وهذا المفهوم كان جديدًا في مفاهيم المشروعات المشتركة آنذاك، وعملت مع مجموعة اقتصادية عربية مرموقة، مثل الدكتور يوسف الصايغ وآخرين.

أود أن أُشير إلى نقطة قد لا تكون قد أُثيرت بشكل كافٍ، وهي أن مجموعة التوثيق لأعمال الإمام، يمكنها اللجوء إلى الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية، حيث كان هذا العمل، على الرغم من أنه لم

---

(29) وكيل أول وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي الأسبق.

(30) عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومستشار اقتصادي بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (سابقًا).

يُنفذ بشكل كامل، يعد من أنواع التكامل العربي الذي كان يقوده الدكتور الإمام، وكنت أحد أعضاء الفريق الذي عمل عليه.

بالنسبة لي شخصيًا، أتذكر أن الدكتور الإمام كان يتمتع بصرامة وجدية في تعامله. وقد يراها بعضهم أحيانًا بأنها مبالغ فيها أو "أكثر من اللازم". ولكنني أرى أن الدول العربية بحاجة إلى هذه الشخصية القوية الجادة المثقفة الواعية. كان أيضًا يتسم بالكثير من الخصال الطيبة التي جعلت منه شخصية فريدة، تلك الخصائص كانت أساسًا في نجاحه في قيادة مثل هذه الأعمال المهمة.

د. كريمة كريم:[31]

من الممكن أن يلعب معهد التخطيط القومي دورًا قياديًا مهمًا في وضع البدائل المناسبة لمستقبل مصر، وكذلك في تطوير تصورات واضحة لما يمكن أن تحققه كل من هذه البدائل. إن الوضع الحالي يؤدي إلى أن التعيينات والاختيارات لا تتم بناءً على الكفاءة، بل ربما على أسس أخرى قد تبتعد عن المصلحة العامة. ولذلك، من الضروري أن يكون هناك بدائل أفضل وأكثر ملاءمة، مع ضرورة الاعتماد على الأسلوب العلمي في جميع العمليات الوطنية، واستغلال الكفاءات والإمكانات المتاحة بشكل فعال. هذا في اعتقادي هو السبيل الأمثل لتحقيق التقدم والازدهار في مختلف المجالات.

د. محيا زيتون:[32]

بسبب حديث الدكتور عبد الحميد الزقلعي عن الجانب العربي والتكامل، وهو جزء أساسي من رؤية الدكتور الإمام، أود أن أؤكد أن ما تم ذكره هو نقطة صغيرة في محيط فكر الدكتور الإمام. الدكتور الإمام، رحِمَه الله، كان يتحدث عن العديد من القضايا المهمة مثل التكنولوجيا والتعليم، والبحث العلمي والثقافة، وكان موسوعة حقيقية بمعنى الكلمة. عندما قام الدكتور أشرف العربي بعرض وثيقة الجامعة الأمريكية، كان هناك شهود عيان على هذا التاريخ، لذلك لا بد من أن تقوم مؤسساتنا بالاحتفاظ بهذه الأعمال وتوثيقها ونشرها للأجيال القادمة.

---

(31) أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة- جامعة الأزهر.

(32) أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر.

من المؤسف أن شخصًا وطنيًا بهذا القدر مثل الدكتور محمد محمود الإمام، والذي يحمل هذا المستوى من الفكر والعطاء، لا يتم الاهتمام به بشكل كافٍ، فقط لأن السياسة العامة لا تتجه نحو ما يريده هذا المفكر العظيم. أما بخصوص موضوع "أسواق العمل"، أرى أن استخدام هذا المصطلح ليس دقيقًا من الناحية اللغوية. إذا تم إطلاق اسم "سوق العمل"، فإن ذلك قد يعني أن هناك سوق للبشر أيضًا، وهو أمر غير مناسب. لذلك من الضروري إعادة النظر في مصطلح "سوق العمل" وتغييره بما يتناسب مع قيمنا الإنسانية.

أخيرًا، بخصوص الحديث عن فترة الانغلاق وفترة الانفتاح، لدي العديد من التحفظات على ما حدث بعد حرب 67، والتسيب الذي كان سائدًا في ذلك الوقت، وكذلك الديكتاتورية التي شهدها هذا العصر. بالرغم من ذلك، كان هناك اتجاه واضح في تلك الفترة، حيث كان الغرب يأتي إلى مصر، وتُرسل بعثات إلى الجامعات الغربية في الولايات المتحدة وبريطانيا على الرغم من وجود العداء، بينما كان الاتحاد السوفيتي يعاني من صعوبات عديدة لأنه كان يركز على الأيديولوجية الشيوعية في حين أن العلم كان موجودًا في الغرب. لذا من الضروري أن يكون هناك مناخ ديمقراطي حقيقي يتيح للأفراد البحث والتفكير بحرية. يجب أن تتوفر المعلومات اللازمة لإجراء بحوث جيدة، وبالتالي يجب أن يتوافر مناخ عام من الديموقراطية والحرية من أجل خلق بيئة علمية حرة ومثمرة.

د. محمود الإمام:[33]

بدايةً أشكر الأستاذ الدكتور أشرف العربي على إتاحة هذه الفرصة لهذا التكريم الرائع، وأود أن أعبر عن امتناني الشديد، ولكن الكلمات لا تستطيع أن تفي بحبي لشخصية الأستاذ الدكتور محمد محمود الإمام. سأتحدث عن سيرته الذاتية، وكذلك عن الوثيقة المكتوبة في الجامعة الأمريكية، وهي وثيقة كتبها بنفسه باستخدام الكمبيوتر الشخصي.

أما بالنسبة لأهم ملامح شخصيته، فقد قام بتربية ثمانية أبناء في منزل بمنطقة شبرا. وقد علمنا جميعًا أفضل تعليم في المدارس والجامعات الحكومية، وفقًا لطبيعة وظروف هذا الوقت. وبالرغم من عدد الأبناء الكبير، كانت قوة شخصيته كفيلة بتوفير الالتزام والهدوء في أثناء تواجده في المنزل. وأتذكر أنه لم يكن يحتاج

(33) نجل الراحل الدكتور محمد محمود الإمام.

إلى مد يده على أي منا، وقد ساعدته مجهودات والدتنا رحمها الله، التي وفرت له كل سُبل الراحة للتفرغ لعلمه وعمله.

تعلمنا منه احترام العلم والتخصص، وضرورة عدم الفتوى في الموضوعات التي لا علم لنا بها. وأتذكر أنه في أحد المؤتمرات، طلب مني كتابة مقال عن "استخدام الكمبيوتر في التعليم"، لكنني لم أستطع تلبية هذا الطلب، حيث كنت مهتمًا بالتخطيط البياني وفقًا لقواعد البيانات الاقتصادية في الصندوق العربي.

لم نشعر في يوم من الأيام أننا عبء ثقيل عليه. فقد نظم لكل منا المساعدات المالية، وضمن لنا حياة زوجية مستقرة دون أن يتدخل في التزاماتنا تجاه أولادنا الذين هم أحفاده. نعتبر أنفسنا من الطبقة المتوسطة كما ذكر الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق. انتقلنا من حي شبرا الذي كنا نمتلك فيه بيتنا إلى حي الدقي حيث كنا نعيش في شقة بالإيجار، ثم قمنا بشراء أرض في مدينة نصر التي كانت رخيصة في ذلك الوقت لتشجيع المنتج الجديد، وبنى لنا منزلًا وخصص لكل منا شقة ليتمكن كل واحد منا من الزواج وتكوين أسرة. وأتذكر يوم أن تم بيع هذا المنزل في عباس العقاد بمدينة نصر، طلب توزيع العائد بالكامل على أولاده، وأعطى أخي "علي" نصيبه من العائد حتى لا يحتاج إلى مساعدتنا.

تتمحور شخصية والدنا في الأساس حول العلم دون غرور، وقد اهتم أيضًا بالسياسة من منظور التنمية والعدالة وتكافؤ الفرص والمساواة. أذكر موقفه في العدوان الثلاثي، حيث كان موجودًا في البعثة بالرغم من أن المشرف على الرسالة كان يهوديًا.

ساهم في وضع الخطط الخمسية وشارك أيضًا في وضع النظام الأساسي للتخطيط، ولكنه انسحب وترك الأمور لأشخاص آخرين. كما ساهم في التخطيط طويل المدى، وكان له تواجد علمي في أفريقيا والأمم المتحدة وكذلك في المنطقة العربية، وكان له دور كبير في سوريا والعراق، ومجلس الوحدة الاقتصادية، ومركز دراسات الوحدة العربية. وكان نائبًا لرئيس صندوق النقد العربي، وكان له تواجد علمي في معهد التخطيط القومي وجامعة القاهرة. كما كانت أبحاثه غزيرة ولم يتوقف أبدًا عن التعلم حتى وفاته. كان أيضًا مهتمًا بتعلم الكمبيوتر ونشر المقالات، كما كان يهتم بتحديث وتعليم أحفاده، ومنهم عمر وشروق، وغيرهم. لدي ولدان يعملان في مجال الكمبيوتر، وذلك بسبب حب جدهما للكمبيوتر. كان يتمتع بإرادة قوية وتواضع في نفس الوقت. رحمه الله، وجزاه عنا خير الجزاء.

أ. شروق شهاب:[34]

أود أن أتحدث عن جدي، الأستاذ الدكتور محمد محمود الإمام، كإنسان، اليوم هو يوم مشهود، فهو بمثابة تكريم لجدي. هذا الجيل الذي يتحدث الآن هو جيل يقدر الدكتور الإمام، بينما الجيل الحالي يفتقد مثل هذه الشخصيات العظيمة. يقاس مدى الاحترام بين الأفراد بالتقدير، وهذا ما تعلمته من جدي الراحل محمد محمود الإمام. أنا "شروق شهاب"، ابنة "أماني الإمام"، الابنة الوحيدة للدكتور محمد محمود الإمام، حيث إن أولاد الراحل هم 8 أبناء، منهم سبعة ذكور وبنت واحدة. ولظروف خاصة، اضطررت أن أعيش مع جدي فترة طويلة من حياته.

أنا ابنة الباحث الثائر المحب للحياة، العنيد المرحوم "محمد شهاب"، الذي توفي قبل أن يتم عامه الأربعين، مما جعل والدتي السيدة "أماني الإمام" تعود مرة ثانية للعيش مع والدها، الأستاذ الدكتور محمد محمود الإمام. والدتي أنجبت بنتين فقط، أنا "شروق" وأختي "شيم". لقد تعامل جدي معنا كأننا بناته، وبالتالي أصبح أبًا لثلاث بنات: أماني، وشروق، وشيم، وليس لبنت واحدة فقط. وقف جدي معنا ماديًا ونفسيًا، وأتذكر أنه هو من كتب معي الرغبات في الالتحاق بالكليات التي تقدم لمكتب تنسيق القبول بالجامعات.

تمنيت أن أصبح مهندسة مثل "خالي علي". وبالفعل أصبحت مهندسة معمارية. وكان جدي يحفزني كثيرًا لأصبح مهندسة. كان بيت العائلة يسمى "قلعة الإمام"، وكان المحرك الأساسي في "قلعة الإمام" هو التقدير والاحترام الشديد لأبسط الأمور وأعقدها. الفكرة التي كان يطرحها أصغر حفيد كانت تحظى باحترام الجميع، وكان يتم الاستماع إليها باهتمام بالغ. في "قلعة الإمام"، كنا نعيش في حالة من الاحترام والتقدير، وكان جدي يهتم ويحترم المرأة بشكل خاص. لم أجد احترامًا للمرأة بهذا الشكل خارج "قلعة الإمام".

كان جدي مهتمًا بأن نحصل على أعلى درجات علمية، وعلى تقديرات ممتازة، وأن نتعلم بشكل عميق. كما وقف بجانبي بشكل شخصي في العديد من الأزمات التي مررت بها في حياتي. كان يستمع لي بتقدير شديد عندما كنت أروي له تفاصيل حياتي في العمل أو في الدراسة.

غيرت مجالي إلى مجال التصنيع، كما كان يحلم جدي. وبالرغم من أنني لم أدرس الاقتصاد والتخطيط، إلا أن كثرة اختلاطي بجدي جعل طريقة تفكيري وطريقتي في العمل يتسمان بما تعلمته منه عن التخطيط، حتى

---

(34) مهندسة معمارية، وحفيدة الراحل الدكتور محمد محمود الإمام.

أصبح هذا جزءًا من طريقة تفكيري. ومن حُسن حظي أنني عشت مع أكبر اقتصادي في العالم، وتعلمت منه كيف يتحدث، وكيف يحل المشكلات، وكيف يخرج من الأزمات، وكل ذلك كان مبنيًا على التخطيط، والتفكير، والترتيب، والتدقيق. دون أن أدرك، أصبح هذا الفكر جزءًا مني أيضًا، مما يدل على عظم الأثر الذي تركه في حياتنا.

لقد أثر جدي في الأسرة كلها. ذكورًا وإناثًا. وأصبح بالنسبة لي بمثابة عالم يسمى "محمد محمود الإمام"، بينما باقي الأفراد في حياتي كانوا مجرد علماء آخرين. علمنا أن التعليم ليس له عمر أو سن محدد، لأن جدي تعلم الكمبيوتر وهو في سن الستين. وأود أن أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق بشكل شخصي على هذا المجهود الرائع وتقديره لجدي.

رواد التخطيط القومي

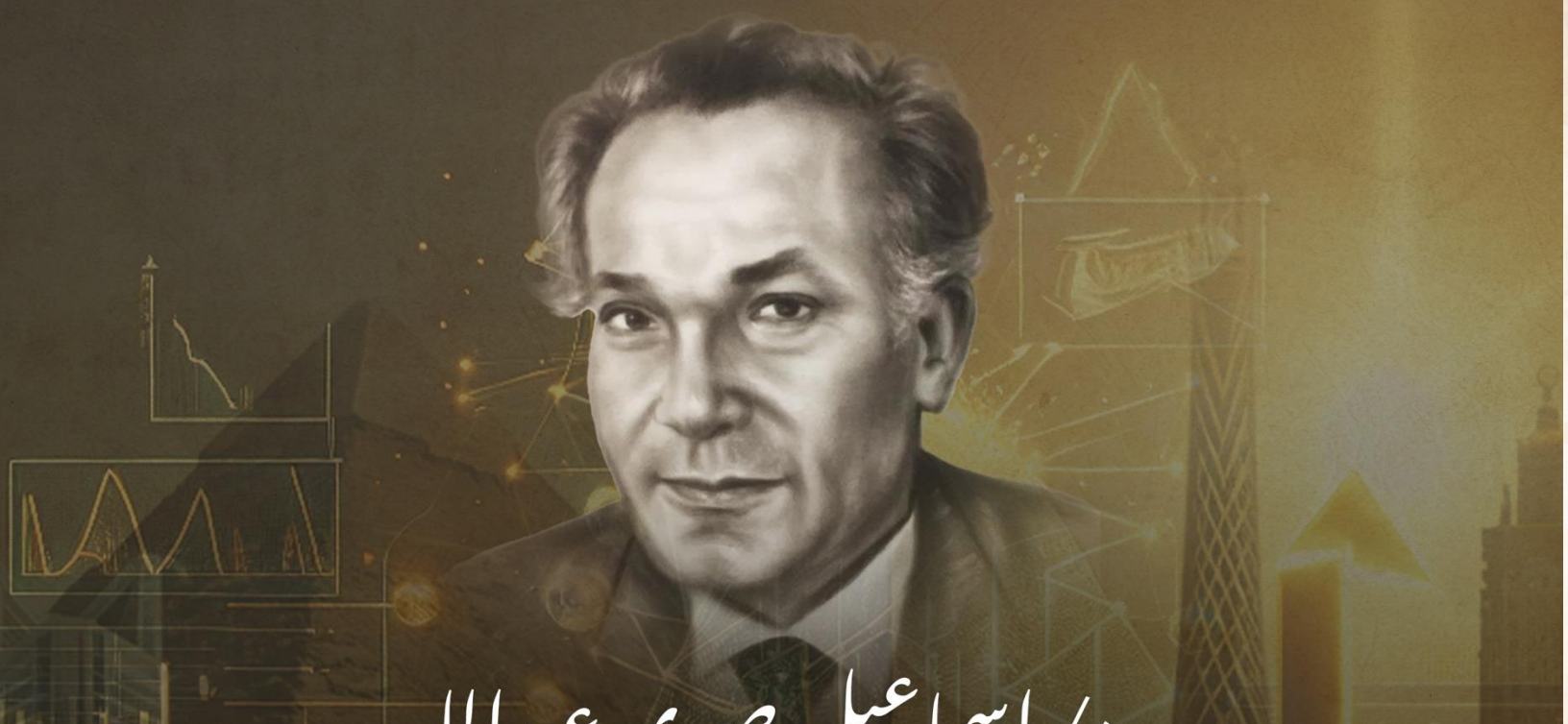

د/ إسماعيل صبري عبد الله

2006 - 1924

أولًا: إسماعيل صبري عبد الله في سطور

وُلد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله لأسرة ذات أصول صعيدية بمركز ملوي في المنيا. هو وشقيقه الراحل الدكتور عز الدين عبد الله، عميد كلية حقوق جامعة عين شمس الأسبق، ابنان لواحد من أعيان الصعيد، وسليل عائلة من عائلات صعيد مصر المعروفة بالصلابة والثبات على المبدأ والدفاع عن الحق. هو واحد من أهم الرواد الاقتصاديين في مصر، ويعد رائد مدرسة في التفكير الاقتصادي ترى المواءمة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والعُمران البشري، اعتمادًا على الذات أي على القدرات والموارد الوطنية، تجنبًا لكل أنواع التبعية. وقد اهتمت دراساته بالفقراء والنهوض بهم مصريًا وأفريقيًا، وفي هذا السياق ترأس منتدى العالم الثالث، ومنه خرجت أهم الدراسات عن المجتمع المصري في شتى مجالاته، وكذلك تولى قيادة مجموعة من خيرة الباحثين والمفكرين المصريين لوضع تصور علمي لمصر حتى عام 2020، وهو المشروع الذي يبحث في التصورات المستقبلية لمصر وكيفية مواجهة التحديات مصريًا وعربيًا (مصر 2020).

حصل إسماعيل على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليًا) بدرجة ممتاز، وكان أول دفعته عام 1946. وفي العام نفسه، حصل على بعثة من كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية إلى فرنسا، حيث بدأ رحلته نحو خياراته السياسية الماركسية. وفي باريس، تعرّف على الأفكار الشيوعية في بيئة مختلفة، ولم يكتف باعتناقها بل انخرط في تنظيماتها الباريسية.

عاد من رحلته إلى باريس عام 1951 حاملًا رسالة الدكتوراه، والتحق بجامعة الإسكندرية أستاذًا للاقتصاد، وانضم إلى صفوف الحزب الشيوعي المصري. وفي عام 1954، شغل منصب مستشار للشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة الجمهورية في مكتب رئيس الوزراء. ثم واصل عمله الأكاديمي بتدريس الاقتصاد في جامعتي الإسكندرية والقاهرة حتى عام 1955، إلى أن تم اعتقاله في حملة ضد الشيوعيين، وقدم للمحاكمة، وفُصل من الجامعة في العام نفسه.

في يناير 1957، تولى إدارة الإدارة الاقتصادية بالمؤسسة الاقتصادية برئاسة الجمهورية عند إنشائها، ثم أُضيفت إليه مسؤولية الإشراف على قطاع البنوك والتأمين بالمؤسسة. وفي الفترة من 1965 إلى 1969، عُيّن رئيسًا لتحرير دار المعارف ومسؤولًا عن النشر الثقافي، ثم أصبح عضوًا بمجلس الأمة عام 1969، وتولى إدارة معهد

التخطيط القومي من 1969 إلى 1977. وفي عام 1974، عُيّن أستاذًا غير متفرغ بجامعة الإسكندرية، وحصل عام 1986 على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية.

في عام 1971، عيّن رئيسًا للبنك الصناعي ونائبًا لوزير التخطيط وعضوًا بمجلس إدارة البنك المركزي المصري. شغل منصب وزير الدولة للتخطيط عام 1972، ثم تولّى منصب وزير التخطيط خلال الفترة من 1974 حتى 1975. وفي عام 1976، تم اختياره نائبًا لرئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي كان أحد المؤسسين له، كما انتُخب عام 1978 رئيسًا لمنتدى العالم الثالث.

وفي عام 1988، انتخب كأول رئيس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. خلال الفترة 1981-1986. أدار بالاشتراك مع د. إبراهيم سعد الدين المشروع البحثي "المستقبلات العربية البديلة" الذي تعاقد على إجرائه منتدى العالم الثالث -مكتب الشرق الأوسط مع جامعة الأمم المتحدة. وقد نشر من أعمال هذا المشروع 15 كتابًا بالعربية، وكتاب ترجم إلى الإنجليزية ونشر في لندن بعنوان "صور المستقبل العربى".

واعتبارًا من عام 1997، أدار بالاشتراك مع د. إبراهيم سعد الدين ود. إبراهيم العيسوي المشروع البحثي "مصر 2020"، الذي نفذه منتدى العالم الثالث بالتعاون مع عدد من الجهات الممولة، مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبنك الاستثمار القومي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

اختاره الرئيس جوليوس نيريري خلال الفترة 1987-1990 عضوًا في "لجنة الجنوب" التي شكلها بناءً على توصية من مؤتمر قمة عدم الانحياز (في هراري) وضمت 23 عضوًا. كما اختارته الأمم المتحدة خلال نفس الفترة تقريبًا عضوًا في لجنة من 15 خبيرًا دوليًا رأسها مالكولم فريزر، رئيس وزراء أستراليا الأسبق لدراسة أزمة المواد الأولية الأفريقية، وصدر عنها تقرير نشر بالإنجليزية.

جمع الدكتور إسماعيل صبري عبد الله بين ثنائية النبوغ في الفكر والحركة، وكان محط الإعجاب من معارضيه ومؤيديه على السواء، حيث اشتهر بموسوعيته المعرفية في مجالات الاقتصاد والسياسة والأدب والعلوم. لقد مزج بين فصاحة العالم المفكر ونبوغه، وتمرد الإنسان الذي رأى في الماركسية الخلاص من القهر والعبودية للشعوب، فقرر الانتماء إليها حركة وفكرًا منذ شبابه المبكر.

يمكن الاطلاع على السيرة الذاتية والإنتاج العلمي للراحل الكبير بالملحق رقم (3)، أو من خلال الرابط التالي:

ثانيًا: قراءة في فكر إسماعيل صبري عبد الله

د. إبراهيم العيسوي:[35]

سوف أبدأ هذا الحديث بتناول ما أُطلق عليه المربع الذهبي في فكر إسماعيل صبري عبد الله. وسوف اختتم الحديث بتسليط الضوء على إسهام د. إسماعيل في الدراسات المستقبلية. وأعتقد أن ما قدمه من أفكار في هذين القسمين ما زالت صالحة لتوظيفها في التصدي لما يواجه بلادنا من مشكلات.

القسم الأول

المربع الذهبي في فكر إسماعيل صبري عبد الله

المقصود بهذا المربع هو أربع قضايا جوهرية انشغل د. إسماعيل بالبحث فيها والتعمق في النظر في مختلف أبعادها، وذلك خلال الثلاثين عامًا الأخيرة من حياته بوجه خاص، وإن كانت لهذه القضايا جذور ومقدمات فيما أنجزه من أعمال في سنوات سابقة على منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وهذه القضايا هي: التنمية المستقلة، والديمقراطية، والوحدة العربية، والاشتراكية.

وقد يحتاج إطلاق اسم المربع الذهبي على هذه القضايا الأربع بعض التفسير. إن تعاملي مع هذه القضايا على أنها تشكل مربعًا فكريًّا إنما يرجع إلى الترابط الشديد بين هذه الأفكار لدى د. إسماعيل. فأيًا كانت القضية التي يبدأ منها، سوف نجد أنها تقودنا إلى القضايا الثلاث الأخرى. أما وصف هذا المربع بالذهبي، فإنما يعود إلى ثراء المعالجات التي قدمها د. إسماعيل في كل قضية من هذه القضايا من جهة، وفي نسج العلاقات التي تربط فيما بينها من جهة أخرى. فإسهامات د. إسماعيل في هذين الأمرين غنية بأفكار ستظل حية ومُلهمة لكل الباحثين عن مخرج لمصر وللأمة العربية من الأزمة التي تمسك بخناق كل منهما. إنها أفكار من ذهب، بكل ما يشير إليه الذهب من معاني الندرة وارتفاع القيمة والقدرة على البقاء لأمد طويل.

1- التنمية المستقلة

فلنبدأ بقضية التنمية، ما تصور د. إسماعيل للتنمية أو بالأحرى "للتنمية الطيبة" على حد تعبيره. إن التنمية الطيبة هي في الأساس الامتداد الطبيعي للنضال الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي بهدف تحقيق

(35) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي.

التحرر الاقتصـادي والاجتماعي. إنها نضـال يصـفي بنى التبعية والاسـتغلال الإمبريالي. وهي تنمية مسـتقلة بالضرورة تقام دعائمها في مواجهة دائمة مع قوى السيطرة والاستغلال (ت.م). [36]

ما معنى التنمية المسـتقلة عند د. إسـماعيل؟ الإجابة جاءت في قوله: "وقد انتهيت بعد كثير من القراءة وإعمال الفكر إلى التعريف الآتي: **التنمية المسـتقلة هي الاعتماد على النفس**"(ت. م). ولكن ما المقصـود بالاعتماد على النفس؟ بكلماته: "يعنى اعتماد مجتمع معين على نفسـه أول ما يعنى الاعتماد على قدراته الخاصـة. والمجتمع إنما هو مجموع أفراد. ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هو قدرات أفراده. وبهذا المدخل للتنمية يعود الإنسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة على أساس أنه صانع التنمية الحقيقي"(ت.م). وهذا في رأيي هو التأصيل الحقيقي للتنمية البشرية أو التنمية الإنسانية التي أخذت الأمم المتحدة في إصدار تقارير عنها منذ 1990.

ولكن كيف يترجم هذا الاهتمام بالإنسان بحيث يشغل ساحة الفكر والحركة في مجال التنمية؟

يقول د. إسـماعيل " إن التنمية تطّرد وتتسـارع إذا توافر العمل المنتج لكل مواطن وإذا توالى ارتفاع إنتاجية العمل" (ت.م) ويسـتطرد:" ومن هنا يصـبح توفير **الصـحة والتعليم** أهم من اقتناء الآلات وتشـييد المنشـآت". ويضـيف: " ولكن مادام الناس هم صـانعو التنمية، فما الذي يدفعهم إلى البذل من أجل تنمية مسـتقلة؟" (ت.م). ويجيب د. إسماعيل عن هذا السؤال بأن:" الدافع الأساسي لاستمرار العمل من أجل تنمية مستقلة هو شعور الناس بأنهم المستفيدون من جهود التنمية".

وكيف يكون ذلك؟ الإجابة عند د. إسـماعيل هي أن" الشـرط الضـروري لتعبئة الجهود من أجل التنمية هو أن تكون الأولوية للوفاء بحاجات الناس الأسـاسـية". وهذه الأولوية تعني **توجيه جهود التنمية نحو الداخل"** (أي عكس الاتجاه السـائد حين كتب هذا الكلام منذ 35 سـنة، وفي الوقت الحاضـر أيضًـا). وهذا التوجه الداخلي للتنمية لن يساعد على إشباع الحاجات الأساسية للناس فحسب، "بل إنه سيدفع حتمًا بالاقتصاد الوطني نحو **التكامل الداخلي**، ويصـفي الازدواجية والجيوب المرتبطة بالخارج". كما أنه يطرح أيضًـا قضـية التكنولوجيا التي أصـبحت مجالًا أسـاسـيًّا لتحكم الدول المتقدمة في الدول النامية. وهو يرى أن تكون

---

(36) يشير الاختصار (ت.م.) إلى ورقة د. إسماعيل: "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل" المنشورة في كتاب "التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

التكنولوجيا **ملائمة لظروف المجتمع** (التكنولوجيا الملائمة) بدل الاعتماد على استيراد التكنولوجيا، أو بالأحرى استيراد المنتجات المتضمنة للتكنولوجيا. ولكن هذا التوجه التنموي يقتضي أول ما يقضى **بناء قاعدة وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي.** (ت.م)

ولكن هل الاحتياجات الأساسية تقف عند الاحتياجات المادية؟ بالقطع لا. يقول د. إسماعيل: "الجماهير لا تحيا بالخبز وحده، فهناك حاجات غير مادية هي تقريبًا ما يسمى **حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية** التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (ت.م). وهذا الكلام يقودنا فورًا إلى قضية المشاركة والديمقراطية.

2- الديموقراطية

يقول د. إسماعيل أن المشاركة ضرورة للاعتماد على النفس. "فمن يريد دور الناس الإيجابي لا بد أن يتيح للمواطنين الفرصة العملية للمشاركة في صنع القرار على كل المستويات" (ت.م.) ولكن ما موقع الديموقراطية من التنمية؟ يقول د. إسماعيل " أن الديموقراطية ليست ترفًا يسمح به بعد تحقيق التنمية، **لأنه لا تنمية مطّردة بدون ديمقراطية "** (م.ا.ن)[37]

ويرفض د. إسماعيل " المقولة التي روج لها رجعيون كثيرون من أن شعوبنا لم "تنضج لدرجة تجعل الممارسة الديموقراطية ممكنة ومجدية" (م.ا.ن). ويحذر د. إسماعيل من" توهم أن الديموقراطية تصدر بقرار أو أن إقرار دستور ديمقراطي يكفي لتوفير ممارسة (ديمقراطية) ناجحة". ويدعونا إلى " أن نتفق على أن **الديموقراطية ثقافة سياسية** لا تكتسب بين يوم وليلة، ولكنها تزدهر عبر تجربة الخطأ والصواب، وأن نتذكر أن علاج "عيوب" أية ممارسة ديمقراطية لا يكون إلا بالمزيد من الديموقراطية" (م.ا.ن). ويضيف:" أن الممارسة الديموقراطية هي خير مدرسة لتربية الكوادر السياسية، وعمليات الانتخاب المتوالية (داخل الجمعيات والأحزاب، وفي هيئات الحكم المحلي، وفي النقابات، ثم البرلمان) هي التي تبرز العناصر الكُفُؤة القادرة على إدارة دفة البلاد". (م.ا.ن)

---

(37) يشير الاختصار (م.أ.ن) إلى كتاب د. إسماعيل: مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة، 1992. "التنمية المطردة" في حديث د. إسماعيل صبري عبد الله هي ما صار يطلق عليه "التنمية المستدامة"

لكن هل تنحصر الديموقراطية في الممارسة السياسية السليمة؟

يرد د. إسماعيل على هذا السؤال بأنه إذا كان الوجه الأول للديمقراطية هو الممارسة السياسية، فإن الوجه الآخر لها هو **العدالة الاجتماعية**. وينبهنا إلى أن التأكيد على الوجه الاجتماعي للديمقراطية ليس مطلبًا اشتراكيًا، كما أنه ليس موقفًا إنسانيًا صرفًا يتعاطف مع الفقراء والمحرومين. ولكن قدرًا من العدالة الاجتماعية ضرورة لاطّراد التنمية، ويجب أن يتزايد مع تقدمها". (م.ا.ن)

وماذا عن العلاقة بين الحرية والديمقراطية من جهة، والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى؟ وهل ثمة مجال للمقايضة بينهما بدعوى الحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي مثلًا؟

في رأي د. إسماعيل أنه لا مجال لمثل هذه المقايضة: " لقد ثبت فساد ذلك "العقد"(العقد الاجتماعي) الذي يُقايض فيه المواطن حريته وحقوقه السياسية في مقابل أن توفر له (الدولة) عددًا متزايدًا من السلع والخدمات مما ييسر ظروف المعيشة. إن الإنسان صانع التنمية، ولكنه لا يجيد صنعها إلا إذا مارس حقوقه المسلم بها دوليًا، وشارك بعمله ورأيه في حسم القضايا التي تهم حياته وحياة أولاده" (م.ا.ن)

3- الوحدة العربية

أنتقل الآن إلى سؤال متعلق بالضلع الثالث للمربع، وهي الوحدة العربية، وهو: **لماذا كانت العلاقة وثيقة في فكر د. إسماعيل بين التنمية والوحدة العربية؟**

إن السر يكمن في تعريف التنمية المستقلة بأنها الاعتماد على النفس. فإذا كان للاعتماد على النفس بُعد قطري، فإن له بعدًا آخر وهو **البُعد الجماعي**. والاعتماد الجماعي على النفس (بين الدول النامية، وخاصة بين الأقطار المتجاورة منها كالبلاد العربية) "هو المكمل الطبيعي للاعتماد على النفس على المستوى القطري". (ت.م) ذلك أن "التنمية ذات الوتائر العالية والتي تغير جوهريًا بنية الاقتصاد والمجتمع (وفي القلب منها التصنيع السريع وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية)، تكون أيسر منالًا إذا تجمعت لها الموارد العربية في جهد مشترك وجاد يوزع مكوناتها ومردودها بتكافؤ على كل أرجاء الوطن العربي". (م.ا.ن)

ولذا اعتنى د. إسماعيل بإبراز فكرة **المشروع التنموي العربي المشترك** وفكرة **الجماعة الاقتصادية العربية**، وكذلك فكرة **التنمية التكاملية أو التكامل الإنمائي** باعتبارها الطريق الصحيح للتنمية وللوحدة السياسية العربية.

"فالمشروع التنموي العربي المشترك هو المشروع القومي الوحيد الصالح للتنفيذ، والتطور والتقدم والذي يمكن أن تلتف حوله الجماهير. فلم يكن عبثًا أن تبدأ أوروبا رحلة وحدتها الطويلة بجماعة اقتصادية". وهو يحذر من خطأ التمسك بمفهوم الوحدة السياسية كمفتاح للتوحيد الاقتصادي قائلًا: "وثبت خطأ هذا المفهوم بشكل مأسوي بضم الكويت للعراق. والحق أنه مفهوم خاطئ عمليًا. **فالسياسة تعبرعن مجتمع تكون له أساس مادي مشترك**، ولكنها لا يمكن أن تخلق في عالم اليوم مثل هذا الأساس. لنبدأ هذه المرة بكل عزم ووضوح وتصميم الخطوات الأولى نحو بناء " الجماعة الاقتصادية العربية"، وسنشهد بعد عقدين أو ثلاثة البرلمان العربي، والاتحاد الفيدرالي العربي". (م.ا.ن)

ويربط د. إسماعيل بين التنمية العربية والأمن العربي، حيث يذكر أن "مفهوم الأمن القومي يعنى التنمية الشاملة والمطّردة لكل أرجاء الوطن العربي في نمط متناسق يشد بعضه أزر بعض"(م.ا.ن). والاعتماد على النفس كما يتجسد في التنمية التكاملية العربية يرمي ضمن ما يرمي "إلى إنشاء كيانات كبيرة تتمكن من النضال بصلابة ضد أخطبوط الشركات متعدية الجنسية. إنه الامتداد الطبيعي للنضال المشترك ضد الاستعمار القديم، ينشأ ويتطور في نضال مستمر ضد السيطرة والاستغلال وما يرتبط بهما من أشكال التبعية". (ت.م)

ما المدخل الصحيح للتنمية التكاملية العربية؟

إن التنمية التكاملية لا تقام بمناطق التجارة الحرة - الصغرى أو الكبرى - ولكنها تقوم "أساسًا على **المشروعات الإنتاجية المشتركة**، وتوفير البنية الأساسية من وسائل نقل واتصالات وأشكال تسويق وتمويل هي التي تيسر خلق الروابط العضوية بين جهود التنمية في الأقطار المعنية، مما يخلق القاعدة الاقتصادية المتحررة المرتبطة بالصمود ضد تسرب نفوذ الشركات متعدية الجنسية". (ت.م)

وعند د. إسماعيل أن التكامل القومي ضرورة بقاء للأمة العربية. لماذا؟ لأن "وجود العرب كأمة مهدد في الصميم لأن الرأسمالية العالمية بقيادة أمريكا، وقوتها الصهيونية الضاربة، وأولئك العرب الذين يخدمون –

عن علم أو عن جهل – سياستها، تعمل في إصرار على تعميق التجزئة، بل تحولها إلى عملية تفتيت لا ينجو منها قطر عربي واحد". (د.ح.ت.ع) [38]

وهنا أتوقف للتساؤل: أليس هذا ما نراه اليوم في العراق ولبنان وفلسطين وسوريا والسودان؟ وللأسف فإن هناك من يدعمون السياسة الأمريكية، ويساعدونها - عن علم أو عن جهل - في تنفيذ مخطط التجزئة والتفتيت؟ وهم بذلك يقفون في صف واحد مع أعداء الأمة العربية: أمريكا وإسرائيل. وقد ازداد الطين بلة مؤخرًا بهرولة عدد غير قليل منهم للتطبيع مع إسرائيل.

لذا فالأمل حسب د. إسماعيل في الوحدة العربية ليس في القادة، وإنما في الجماهير العربية: "فالجماهير وحدها هي القوى التي يمكن أن تحقق الوحدة العربية، وتصوغ أشكالها المحددة إذا تم تجييشها في وعي كامل بقدراتها، واحترام مشيئتها وممارسة مستمرة لحقها في اتخاذ القرار" (د.ح.ت.ع)

ولكن كيف يتحقق هذا الدور الجماهيري؟ هنا يعود د. إسماعيل ليربط بين التنمية والوحدة العربية وليؤكد أهمية الديموقراطية: "وهذا الدور الجماهيري الحاسم يتحقق بإدراك الناس أن **الوحدة ضرورة للتنمية المستقلة**، وأن التنمية المستقلة معركة متصلة ومشتدة ضد الرأسمالية العالمية والصهيونية، وأنها كذلك طريق التحرر من القهر السياسي والظلم الاجتماعي وتحلل القيم وفقدان الهوية الحضارية".

"وفي إطار الديموقراطية القائمة على المشاركة الشعبية الفاعلة يمكن التغلب على كثير من التناقضات التي تعد ثانوية بالقياس إلى التناقض الرئيس بين وجود أمة عربية مستقلة قوية، وبين تفتيت أرض العرب وفرض السيطرة الصهيونية تحت مظلة الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات الأمريكية، مثل التناقضات الإقليمية أو أوضاع الأقليات القومية". (د.ح.ت.ع)

ولكن هل هناك ثمة تعارض بين النضال على المستوى القطري والنضال على المستوى القومي؟

يقول د. إسماعيل أن "التسليم بحقيقة الأمة العربية لا ينفي إطلاقًا واقع أن النضال اليومي لقوى الوطنية والتقدم يجري في أطر قطرية. ولكن تلك الحقيقة تعطي لنضالنا في كل قطر بعدًا قوميًا واضحًا ومحددًا، كما أنها تدعو إلى التعارف والتنسيق بين كل القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية والمناضلة من أجل

---

(38) يشير الاختصار (د.ح.ت.ع.) إلى مقال د. إسماعيل: "الأمة العربية: الحقيقة العلمية في مواجهة الغلط والخلط"، المنشور ضمن كتاب: دراسات في الحركة التقدمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

الديموقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري على مستوى الوطن العربي كله، بحيث يشد بعضها أزر بعض بتبادل الخبرات والمعارف وتنظيم المعارك المشتركة في جو من التكافؤ، بعيدًا عن شُبهة السيطرة أو الوصاية". (د.ح.ت.ع)

وقبل أن انتقل إلى القضية التي تمثل الضلع الرابع للمربع الذهبي، أي الاشتراكية، أود أن أقف لحظة عند سؤال يتبادر إلى أذهان الكثيرين وهو: هل **التنمية المستقلة تعنى الانسلاخ الكامل عن النظام العالمي؟** إن الإجابة عند د. إسماعيل هي "بالطبع، لا. بل إنه يصف فكرة "الانسلاخ الكامل" بأنها مقصد غير علمي". ويضيف أنه "إذا كان كل من الاتحاد السوفيتي والصين قد عاشا فترة معينة في حالة انسلاخ شبه كامل عن النظام العالمي وحققا أعلى درجة من الاعتماد على النفس، فلا يجوز أن ننسى أن لكل من الدولتين أبعادًا قاريةً، بما يعنيه ذلك من إمكانات غير متيسرة للدول الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد الجماعي على النفس". (ت.م) ولكنه يحذرنا من جهة أخرى من أن "ننسى لحظة واحدة أن النظام العالمي نظام رأسمالي استغلالي، وأن كل تعامل معه يحتوي على قدر من عدم التكافؤ. **ومن ثم يظل التدني بحجم التعامل معه ركنًا أساسيًا في استراتيجية التنمية المستقلة**". (ت.م)

ما التصرف السليم تجاه النظام الاقتصادي العالمي الراهن إذن؟ يقول د. إسماعيل "ليس من المُجدي إغلاق الحدود والعيش على حد الكفاف وإنما المُجدي هو العمل على **بناء القوة الذاتية الطاردة للنفوذ العالمي والمقلصة لحجم التعامل معه**". ذلك أن التنمية المستقلة في رأيه هي عملية **بناء للقوة الذاتية** التي تمكن القطر المحدد أو مجموعة الأقطار المتعاونة على أن تتعامل مع الخارج من موقع أقرب إلى التكافؤ وأبعد من التبعية". وهو ما يقتضي العمل وفق سياسة انتقائية مؤداها: "**الانسلاخ الانتقائي لوضع العلاقات الدولية في خدمة التنمية المستقلة بدل أن تكون قيدًا عليها**". (ت.م)

4- الاشتراكية وعودة إلى التنمية المستقلة

يتأسس اعتقاد د. إسماعيل في التنمية المستقلة والاشتراكية على فكرة محورية وهي أن "أي محاولة لتكرار النموذج التاريخي لنمو الرأسمالية محكوم عليها بالإخفاق، ولا تؤدي منجزاتها إلا إلى توثيق عُرى التبعية والاستغلال. ولذا كانت التنمية المستقلة في جوهرها خروجًا عن مجرى الرأسمالية، ونضالاً ضد هيمنة الرأسمالية العالمية. **وسد باب التنمية الرأسمالية يعني بالضرورة التوجه نحو الاشتراكية**". (ت.م). وكان د. إسماعيل حريصًا على أن يذكرنا دائمًا بما يغفل عنه حكامنا ومن يلفون لفهم وهو أن دعائم **التنمية تقام في**

مواجهة دائمة مع سيطرة الرأسمالية العالمية واستغلالها، وليس بالتعاون معها. ويرجع ذلك إلى أن "التنمية المستقلة هي جوهريًّا معركة استكمال التحرر الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي الرسمي". "والتحرر يعنى فصم روابط التبعية والاستغلال التي تنسجها وتوثق عُراها الرأسمالية العالمية". (ت.م)

وما علاقة التنمية المستقلة بالاشتراكية؟ في رأي د. إسماعيل "إن الانتقال من أوضاع بلدان العالم الثالث الراهنة إلى مجتمعات اشتراكية لا يمكن أن يتم بقرار ولا أن ينجز بين يوم وليلة، بل لا بد أن يستغرق أمدًا زمنيًا لا يستهان به، "وأن " **التنمية المستقلة تغطي مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، أو لا تكون تنمية مستقلة أصلاً".** (ت.م)

ولكن كيف الوصول إلى التنمية المستقلة وهل التحول إلى الاشتراكية حتمي؟ يقول د. إسماعيل "إن نقطة البدء في التنمية المستقلة هي دائمًا عمل ثوري بالمعنى العلمي، لأن طريق التنمية المستقلة يبدأ بإسقاط تحالف طبقي يعمل موضوعيًا على تأكيد (التبعية)، وأيلولة السلطة لتحالف طبقي يستهدف بناء المجتمع الاشتراكي". (ت.م). والذي يملك السلطة في مرحلة التنمية المستقلة هو بالضرورة" تحالف طبقي يعكس حقيقة تعدد أنماط التنمية وعلاقات القوى بين الطبقات والفئات التي تبني مفهوم التنمية المستقلة. ولا بد أن دور الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين، لا بد أن يكون بارزًا منذ البداية عمليًا ويتأكد من خلال الممارسة". فهنا **مجال نشاط الأحزاب الثورية والتقدمية** التي تعمل في دأب وإصرار على الارتقاء بوعي الجماهير الشعبية وتنظيمها وقيادتها في معارك نضالية متوالية، تجعلها تفرز باستمرار الأطر الاشتراكية التي تتمتع بثقة الجماهير ووضوح الرؤية الاستراتيجية" "ويضيف د. إسماعيل" إن تجييش القوى الشعبية في الإنتاج ومشاركتها في إدارته وفي صنع القرار على مختلف المستويات ضمان أساسي ضد انحرافات السلطة". (ت.م) وهو ما يؤكد مرة أخرى أهمية الديموقراطية في مرحلة التحول أو الانتقال، أي مرحلة التنمية المستقلة.

ولكن هل التحول من التنمية المستقلة إلى الاشتراكية أمر حتمي؟ يجيب د. إسماعيل بأن "مرحلة الانتقال تحتمل الانتكاس والردة، ولذلك نكرر مرة أخرى، **أن التنمية المستقلة معركة تحرير متصلة** يشتد أوارها أحيانًا ويهدأ أحيانًا أخرى، ولكنها لا تتوقف أبدًا حتى ينجح المجتمع في بناء الاشتراكية". (ت.م، ص55).

وبعد، أرجو أن أكون قد نجحت في رسم ما تصورت أنه المربع الذهبي في فكر د. إسماعيل صبري عبد الله، وأن أكون قد حفزت بعضًا منكم على الأقل على مطالعة أو إعادة مطالعة ما كتبه في "***التنمية المستقلة:***

محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، وفي "***مصر التي نريدها***"، وفي "***وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة***"، وفي غيرها من أعماله الغنية بالأفكار التي لم تزل - وستظل لفترة طويلة قادمة - حية وملهمة للنضال الوطني والقومي من أجل النهضة الحضارية ومن أجل بناء القوة والأمن والاستقلال.

القسم الثاني

إسماعيل صبري عبد الله مفكرًا مستقبليًا

سوف أتناول في هذا القسم أمرين. **أولهما:** تأصيل اهتمام د. إسماعيل بالمستقبل وانشغاله بالدراسات المستقبلية. **وثانيهما:** تسليط الضوء على دوره في مشروع مصر2020 الذي اختتم به حياته العلمية، والذي كنت شاهدًا عليه.

د. إسماعيل واستشراف المستقبل

أستطيع أن أرصد خمس محطات بارزة على طريق انشغال د. إسماعيل بالمستقبل واشتغاله بالدراسات المستقبلية:

المحطة الأولى تمثلت في انشغاله المبكر بالتخطيط من خلال عمله بالمؤسسة الاقتصادية في 1957، ومن خلال ترجمة كتاب أحد أعلام التخطيط الفرنسي شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية، في سنة 1966. كما تمثلت في اشتغاله بالتخطيط، وذلك منذ توليه إدارة معهد التخطيط في سنة 1969، ثم توليه مناصب نائب وزير التخطيط ووزير الدولة للتخطيط ووزير التخطيط في النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين. فالتخطيط - إذا جرى التعامل معه بجدية - هو بالطبيعة عمل مستقبلي، بل هو من صميم صناعة المستقبل. كما أن الدراسة المستقبلية هي التمهيد الطبيعي لأي عمل تخطيطي جاد.

ويتصل بعمل د. إسماعيل في مجال التخطيط في مصر عمله أيضًا في مجال التخطيط للوطن العربي. وأذكر هنا نشاطه في لجنة العشرين التي أنشأتها الجامعة العربية في عام 1976 لوضع تصور لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد كان من ثمار عمله في هذه اللجنة بحثه القيم عن "**استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل**"، وكذلك دراسته حول "**العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية**". ولا شك في أن الانشغال بالاستراتيجية هو انشغال بالشأن المستقبلي، ولا شك أيضًا في أن المقارنة

الصحيحة بين قطرية وقومية التنمية في الوطن العربي غير ممكنة إلا إذا تسلح الكاتب بتصورات مستقبلية لما قد يترتب على هذين النوعين من التنمية من نتائج.

المحطة الثانية كانت إعداد د. إسماعيل لدراسة "**تنمية مصر: خبرتان وثلاثة سيناريوهات**" في إحدى سنوات ثمانينيات القرن العشرين. وهي إحدى دراسات مشروع المستقبلات المتداخلة Inter-futures. وقد أعيد نشر هذه الدراسة في مجلة مصر المعاصرة في عدد يناير/أبريل 1994. وأظن أن هذه الدراسة قد شكلت نقطة تحول مهمة لدى د. إسماعيل من حيث كثافة الانشغال بالمستقبل ومن حيث الاشتغال المنهجي بدراسة سيناريوهات مستقبلية محددة لعشرين عامًا.

المحطة الثالثة هي اشتغال د. إسماعيل بقضايا البيئة وذلك عندما اختارته منظمتان من منظمات الأمم المتحدة، وهما UNEP & ESCWA لإدارة دراسة حول" **أنساق التنمية وأساليب الحياة البديلة في غربي آسيا**"، ولإعداد الدراسة الأساسية خلال الفترة من 1978-1980. ثم توليه ما بين سنة 1980 و1985 مسئولية تنسيق وإعداد دراسة كبرى عن **البيئة والتنمية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط**، والتي أطلق عليها اسم "**الخطة الزرقاء**".

المحطة الرابعة والتي شكلت نقلة نوعية في سجل عمل د. إسماعيل في مجال الدراسات المستقبلية هي إدارته - بالاشتراك مع رفيق دربه وصديق عمره د. إبراهيم سعد الدين عبد الله -المشروع البحثي الكبير "**المستقبلات العربية البديلة**" في الفترة من 1981 - 1986. وقد نفذ المشروع مكتب الشرق الأوسط لمنتدى العالم الثالث الذي أسسه د. إسماعيل في أواخر السبعينيات من القرن الماضي. وقد جرى تنفيذ هذا المشروع بناءً على تعاقد مع جامعة الأمم المتحدة وقد نشرت أعمال هذا المشروع في 15 كتابًا. كما ترجم إلى الإنجليزية ونشر في لندن أحد الأعمال المهمة للمشروع، وهو كتاب ***"صور المستقبل العربي"***.

ونصل الآن إلى **المحطة الخامسة** والتي مثلت نقلة نوعية أخرى في اشتغال د. إسماعيل بالدراسات المستقبلية، وهي محطة **مصر 2020**، ذلك المشروع البحثي الكبير الذي كان للدكتور إسماعيل فضل المبادرة باقتراحه وفضل استجلاب جانب من التمويل اللازم له، وذلك بالإضافة لتولى مهام إدارته بالاشتراك مع د. إبراهيم سعد الدين عبد الله ومعي. ولن أفصل الآن في دور د. إسماعيل في هذا المشروع، حيث إن القسم الثاني من كلمتي مخصص لهذا الأمر.

وثمة إضـــافة لا بد منها قبل أن أختم هذا القســـم من كلمتي عن تأصـــيل اهتمام د. إســـماعيل بدراســـة المستقبل. ففي ندوة نظمها معهد الدراسات والبحوث العربية في أبريل 1998 حول الدراسات المستقبلية، ذكر د. إسماعيل أن اهتمامه بالدراسات المستقبلية قد بدأ مع بداية انشغاله بقضايا البيئة، "التي تفترض التطلع للمستقبل بالأساس. فالآثار البيئية ليست في العادة وقتية، إنما هي تكون نتاج تراكم على مدى سنوات عدة"، كما ذكر أيضًـا أن من بين ما أسـهم في اهتمامه بالدراسـات المسـتقبلية مشـاركته في مشـروع Inter-futures بدراسة عن مستقبل مصر، وذلك حسبما ذكرت فيما سبق. وذكر أيضًا أن هذا الاهتمام قد تأكد لديه مما لمســه في عشــرات الندوات العربية من "**أن المرجعية دائمًا مرجعية ماضــوية، وليســت هناك مرجعية مستقبلية**". وهذا في رأيه "نقص شديد في زمن أصبحت القاعدة هي التغير والاستثناء هو الاستمرار، فلا بد أن ننظر للمستقبل".

وما أود إضـافته بعدما اقتبسـته من كلام د. إسـماعيل هو أن للاهتمام بالمسـتقبل عنده جذورًا أعمق مما ذكره هو، ومما ذكرته أنا فيما ســبق، والذي اقتصــر على الجانب الأكاديمي أو العلمي من حياة د. إســماعيل. وأقصد بذلك تلك الجذور المتصلة بالجانب السياسي والنضالي في حياة د. إسماعيل. فهاهنا نجد إسماعيل صبري عبد الله صاحب **المشروع الاشتراكي المستقبلي لمصر**، والمناضل من أجل تحقيق هذا المشروع من خلال الحزب الشيوعي المصري في الأربعينيات والخمسينيات، ثم من خلال الاتحاد الاشتراكي بعد الخروج من المعتقل في 1964 وعودة الوفاق مع جمال عبد الناصــر في النصــف الثاني من الســتينيات، ثم من خلال حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي منذ سنة 1976حتى رحيله في سنة 2006.

2 - د. إسماعيل ومشروع مصر2020

انتقل الآن إلى مشــروع مصــر 2020، ودور د. إســماعيل في نشــأته وإدارته وتنفيذه، ومنهج د. إســماعيل في التحليل المسـتقبلي بعامة وكتابة السـيناريوهات بخاصـة. وسـوف أركز بعض ما انتقيته في هذه الشـئون في أربع نقاط:

النقطة الأولى هي أن د. إسماعيل كان هو المبادر- وقد بلغ قرابة 71 عامًا - بطرح فكرة مشروع مصر 2020، وهو الذي رعى الفكرة حتى نضجت، وهو الذي تحمل عبء البحث عن مصـادر لتمويل المشـروع. وقد اسـتقر الرأي على فكرة المشـروع في لقاء لي مع د. إسـماعيل في صـيف 1995 عقب عودتي من الكويت بعد أربع سـنوات عملت فيها وكيلاً للمعهد العربي للتخطيط. وفي حوار حول أوضــاع البحث العلمي في مصــر تبين أنه لم يأت

مصادفة، وإنما كان د. إسماعيل يمهد به لفكرة كانت تختمر في ذهنه، ذكر لي أنه يفكر في القيام بمشروع بحثي كبير، وأن لديه موضوعين للبحث في هذا المشروع، وهما موضوع الكوكبة بتعبير د. إسماعيل أو العولمة بحسب التعبير الذي كُتِبَ له الذيوع، وموضوع مستقبل مصر خلال ربع قرن، أي حتى 2020. وطرح على أن أختار أحدهما، لأنه يريدني أن أعاونه في تنفيذ أي منهما. وبالطبع رحبت بالعمل - أو بالأحرى استئناف العمل - مع د. إسماعيل، وحبذت العمل في موضوع مستقبل مصر. وبعد ذلك بدأ الإعداد للمشروع بمشاركة د. إبراهيم سعد الدين بمجرد عودته من إجازته الصيفية.

النقطة الثانية تمثلت في الأسلوب الذي اتبعه د. إسماعيل في الإعداد للمشروع، والذي يشكل في حد ذاته درسًا مهمًا في كيفية التحضير لمشروع علمي كبير. فقد كان من رأيه أن حُسن إعداد المشروع وجودة تصميمه تستوجب أن تكون هذه المهمة عملاً جماعيًا، وأن التنفيذ الجيد للمشروع سوف يقتضي حشد جهود علمية كبيرة، وأنه يجب أن يسبق هذا الحشد قدر من المشاركة والتهيئة من جانب الجماعة العلمية المصرية. وبعد التشاور مع د. إبراهيم سعد الدين ومعي استقر رأينا على البدء بعرض فكرة المشروع في اجتماع تمهيدي يشارك فيه عدد محدود من الأكاديميين ذوي التخصصات المختلفة ومن أهل السياسة والثقافة والفكر ذوي التوجهات المتباينة. وقد عقد هذا الاجتماع في 10 من سبتمبر1995، وكان قد وزع على المشاركين قبل موعد الاجتماع عددًا من الأوراق التي قصد منها أن تشكل خلفية للنقاش، وعلى رأسها ورقة موجزة كتبها د. إسماعيل بعنوان لا تخفى دلالاته، وهو "**مصر عام 2020 – ورقة بدائية في موضوع خطير**". ولما أسفر النقاش عن إجماع المشاركين على أهمية وضرورة إجراء هذه الدراسة، تقرر أن تكون الخطوة التالية في التحضير للمشروع هي إعداد ما عرف بعد ذلك باسم "**الوثيقة الفنية للمشروع**". وقد ظهرت صورة أولى لهذه الوثيقة في منتصف ديسمبر 1995 بعد ثلاثة أشهر من العمل من جانب لجنة ثلاثية تشكلت من د. على نصار ود. عبد الباسط عبد المعطي ومني. ثم جرى تطوير هذه الصورة الأولى من خلال عمل هذه اللجنة الثلاثية مع توسيعها إلى لجنة سداسية من حين إلى آخر باشتراك د. إسماعيل و د. إبراهيم سعد الدين و د. محمد محمود الإمام. وقد استغرقت هذه المهمة ما يقرب من أربعة أشهر عقد خلالها 17 اجتماعًا. وقد عهد إلى بكتابة الصورة الثانية من وثيقة المشروع في ضوء ما شهدته هذه الاجتماعات من مناقشات ثرية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد. فقد رأى د. إسماعيل - ووافقناه على ذلك - ضرورة عرض الصورة الثانية للوثيقة الفنية للمشروع على اجتماع تشارك فيه مجموعة أكبر من تلك التي شاركت في الاجتماع التمهيدي،

وذلك لمزيد من الاطمئنان إلى سلامة تصميم المشروع، ورغبة في المزيد من الحشد والتعبئة للجماعة العلمية المصرية. وفي ضوء مناقشات هذا الاجتماع الذي عُقِد في 26 من يونيو 1996، جرى تنقيح الوثيقة الفنية، وعلى أساسها ظهرت الوثيقة النهائية للمشروع "مصر 2020 - مشروع بحثي" التي كتبها د. إسماعيل، والتي نشرت في نوفمبر 1997 باللغتين العربية والإنجليزية، والتي شكلت المنشور الأول من منشورات المشروع.

النقطة الثالثة تتعلق باعتقاد د. إسماعيل بأهمية العمل الجماعي والمشاركة الواسعة للتقدم العلمي. وكما انعكس ذلك حسبما رأينا في مرحلة الإعداد للمشروع، فإنه شكل قسمة بارزة من قسمات العمل في جميع المراحل اللاحقة للعمل في المشروع. ولا شك أن مشروع مصر 2020 قد استفاد في هذا الشأن استفادة كبيرة من خبرة د. إسماعيل ود. إبراهيم سعد الدين في إدارة مشروع "المستقبلات العربية البديلة".

فللمشروع **لجنة توجيهية** تتولى التوجيه والمتابعة. و**قيادة المشروع جماعية**، حيث قادت العمل لجنة ثلاثية مكونة من د. إسماعيل ود. إبراهيم سعد الدين ومني. وللمشروع **هيئة من كبار المستشارين العلميين** للرجوع إليهم وقت الحاجة، مع اشتراكهم في حلقات النقاش والندوات التي يعقدها المشروع. أما" موتور" المشروع فهو تلك المجموعة الدائمة من الباحثين التي أطلق عليها "**الفريق المركزي**"، والتي ضمت خمسة من الأساتذة ذوي التخصصات المختلفة والمتفرغين نصف الوقت (د. على نصار- د. عبد الباسط عبد المعطي- د. فايز مراد مينا - د. محمد رضا محرم - د. مصطفى علوي)، وذلك بالإضافة إلىّ كباحث رئيس متفرغ كل الوقت للمشروع. ويعاون الفريق المركزي في إنجاز مهامه مجموعة فنية بقيادة د. على نصار أطلق عليها "**مجموعة الحساب العلمي والنمذجة**". والبحث في كل قضية كان يعهد به إلى فريق، ولم يعهد به إلى باحث بمفرده إلا في حالات معدودة. وأخيرًا فإنه يستعان في تصميم البحوث بندوات استهلالية، كما يستعان في تقييم نواتجها النهائية بندوات ختام البحث.

وبالرغم من أن د. إسماعيل ود. إبراهيم سعد الدين لم يكونا ملزمين بحضور اجتماعات الفريق المركزي، إلا أن شغفهما بالموضوع وحرصهما على إنجاز المشروع على خير وجه قد جعلهما يشاركان في جميع اجتماعات الفريق المركزي، على ما في ذلك من عناء وإجهاد كبير لهما بحكم السن. فقد عقد الفريق المركزي 169 اجتماعًا عامًا بالإضافة إلى عدد من الاجتماعات الجزئية، وذلك لمدة تناهز 1000 ساعة عمل خلال الفترة من خريف 1997 حتى ربيع 2000. ولا بد أن أذكر هنا بكل التقدير والاحترام أن د. إسماعيل ود. إبراهيم كانا يشاركان في أعمال الفريق المركزي شأنهما شأن أي عضو آخر فيه، وأنهما تركا لي إدارة هذه الاجتماعات دونما تدخل أو

وصـاية. وهو تصـرف يكشـف عما اتصـف به كلاهما من تواضـع العلماء ومن احترام لتقسـيم العمل وتوزيع الأدوار المتفق عليه سلفًا.

النقطة الرابعة تتعلق بسبع أفكار استخلصها د. إسماعيل من خلال مشاركته للفريق المركزي في جلسات الكتابة الكيفية للسيناريوهات، وسجلها في ورقة موجزة كتبها في 25 من ديسمبر 1999 (وقد كان هذا يوم بلوغه الخامسـة والسـبعين) وقدمها للنقاش في اجتماع الفريق المركزي. وهي أفكار جديرة بتسـليط الضـوء عليها هنا لأنها تشكل دروسًا ثمينةً في التحليل الديناميكي للسيناريوهات.

الفكرة الأولى هي تفضيل **مفهوم الغلبة** على مفهوم السيطرة أو الهيمنة عند التعامل مع النُخبة التي تصل إلى السـلطة وتسـعى لتطبيق السـيناريو الخاص بها. فوصـول نُخبة ما إلى الحكم لا يعني فناء النُخب الأخرى المعارضـة لها، حتى إذا كانت هذه المعارضـة كامنة "تحت الأرض". ولا يجوز أن ننسـى أن لكل من النُخب الأخرى أنصـارًا يدافعون عن مصـالحهم. والنتيجة التي يسـتخلصـها د. إسـماعيل هي "أن في رأس تداعيات كل سـيناريو مواقف وأنشـطة القوى المعارضـة، وتصـور ردود أفعال النُخبة الحاكمة". وأن ميزة مفهوم الغلبة أنه مبني على التنافس، ومن ثم فهو يفتح المجال للنظر في التصرفات المحتملة للنُخب المتنافسة بما فيها النُخبة الحاكمة.

الفكرة الثانية هي أن النُخبة التي تصل إلى الحكم قد تتمتع في البداية بتأييد شـعبي، ولكن هذا التأييد مبني في الغالب على رفض الماضـي، ولا يسـتند بالضـرورة إلى اقتناع بفكر وسـياسـات النُخبة الجديدة. ولكن "حين تتوالى إجراءات النُخبة يخيب أمل بعض الجماهير. وقد ترى بعض الفئات أن بعض الإجراءات لا يرضـيها فحسـب وإنما يضـر بمصـالحها. فكل يحدد موقفه من كل إجراء وفقًا للأجندة الخاصـة به. وأخيرًا - وتلك عادة مصـرية قديمة - يكف الناس عن تأييد الحكومة وإن لم يمارسـوا معارضـة واضحة". وهنا "تتناقص الحماسـة للجديد ويبدأ الناس الانصراف من حوله"، ويتفكك التأييد الشعبي للنُخبة الغالبة.

الفكرة الثالثة التي ينبه إليها د. إسـماعيل هي أن النُخبة الغالبة وإن بدت متماسـكة وموحدة عند الوصـول إلى الحكم، فإنه سـرعان ما تدب بينها الخلافات التي ربما يكون حل بعضـها مؤجلًا لما بعد الوصـول إلى السـلطة. وأيًا كانت طبيعة التنظيم السـيـاسـي فلا بد أن يظهر فيه بصـورة أو بأخرى ثلاثة اتجاهات: سـلفي يسـتمد مرجعيته من تجارب سـابقة، ومحافظ يرى الاكتفاء ببعض الإجراءات الضـرورية للبقاء في السـلطة، وتقدمي يريد التجديد. "ولكل هذا لا بد أن تتضمن تداعيات كل سيناريو كل هذه الاحتمالات ولو بسيناريوهات فرعية، دون التخلي عن مفهوم الاتساق وضرورات التمايز بين السيناريوهات".

الفكرة الرابعة هي أنه " ليس ثمة ما يحملنا على افتراض أن النُخبة التي وصلت إلى السلطة ستتمسك بمواقفها العلنية وأشكال التصرف الواردة في برامجها طول عمر السيناريو". فالواقع المعقد يطرح على النُخبة أمورًا لم يسبق لها التفكير فيها، ويمكن أن تختلف أساليب التعامل معها. وهذا قد يدفع النُخبة الغالبة لتطوير أفكارها، وقد يؤجج الصراعات داخلها ويؤدي بالنُخبة إلى تبني سيناريو جديد مغاير للسيناريو الذي بدأت به.

الفكرة الخامسة تتعلق بضرورة مراعاة التأثير القوي للموروث العام عند النظر في تداعيات أي سيناريو. فأكثر الثورات جذرية قد لا تستطيع - في رأي د. إسماعيل - أن تغير من الموروث الثقافي أكثر من 10% - 15%، ويستمر الباقي مستقرًا في العقل الجماعي. " ولذا فلا بد من دراسة شاملة للموروث للتمييز بين الغث والثمين فيه. وحبذا لو أمكن في كل سيناريو تصور أسلوب تعامله مع الموروث".

الفكرة السادسة هي ضرورة أن يوضع في الحسبان عند كتابة أي سيناريو احتمال انهياره، وذلك عندما يعجز عن مواجهة مشكلات داخلية مستعصية، حتى في غياب عدوان خارجي مباشر." ويزداد خطر الانهيار إذا لم يكن في المجتمع قوة معارضة تقدم البديل وتقدر على تنفيذه ".

الفكرة السابعة هي أهمية الجمع بين الكتابة الكيفية للسيناريوهات والنمذجة. فبالرغم من تميز أسلوب الكتابة الكيفية للسيناريوهات عن النمذجة الرياضية بأنه يأخذ في الاعتبار الأمور غير الكمية، إلا أن د. إسماعيل رأى "أن ذلك لا يعفينا من إعداد نماذج لكل ما هو كمي، حتى مع تحفظنا على قيمة البيانات الإحصائية المتاحة من حيث صدق تعبيرها عن الواقع الذي يعيشه عامة الناس. وإذا كانت الأرقام لا تكفي للإحاطة بمسيرة المجتمع الفعلية، فإنه لا غنى عنها عند تقدير التكلفة الاجتماعية لكل سيناريو وعائده الاجتماعي".

ولا ريب في أن هذه الأفكار السبع تشكل دليل عمل قيم لأية دراسة مستقبلية جادة. وهي لا تمثل غير قليل من الكثير من العلم النافع الذي خلفه د. إسماعيل، والذي سوف يكون في الإفادة منه والنسج على منواله التخليد الحقيقي لذكراه.

ثالثًا: المداخلات والتعقيبات

د. أحمد صقر عاشور:[39]

إنه لشرف كبير لي أن أتحدث عن قيمة وقامة علمية وفكرية وسياسية فريدة على المستوى المصري وعلى المستوى العربي وربما على مستوى العالم أيضًا. أنا أشكر شكرًا مستحقًا لمعهد التخطيط القومي- الصرح الفكري المتميز - والقائمين عليه على دعوتى للمشاركة في هذه المناسبة المهمة.. دعوني أبدأ بأن أستدعي لذاكرتي كيف كانت علاقتي بالدكتور اسماعيل صبري عبد الله، وسوف أتحدث عن محطات أربعة في هذه العلاقة:

المحطة الأولى: عندما كنت طالبًا في الجامعة. كنا مجموعه يسارية في خضم المجتمع الرأسمالي، وكان فيها فوزي حسنين هيكل ومحمود وهبه وعادل عياد وآخرون. كنا نجتمع بشكل منتظم لدراسة أحوال الدولة. كان الدكتور فوزي هيكل يحضر لنا أعداد مجلة الطليعة وكنا نتلقفها بشغف بالغ. وكنت أول من يحصل على النسخة التي كنا نتبادلها بيننا، ومن هنا تعرفت على د. إسماعيل صبري عبد الله من طرف واحد في ذلك الوقت. وكان المجتمع المصري يمر بفكر تقدمي وانفعال بما يحدث من تحول في اتجاه العدالة الاجتماعية. وكان إسهامه تقريبًا في مجلة الطليعة مقالًا كل عددين. كنت أنهل مما يكتب وأستزيد، وبالتالي أعتقد أنه وآخرين ساهموا في تشكيلي فكريًا في هذه المرحلة من شبابي.

المحطة الثانية: في السبعينيات من القرن الماضي بعد أن عدت من البعثة وخلال عملي بجامعة الإسكندرية، حيث التقيت بالأستاذ خالد محي الدين حينما كان يخطط ويحضر لقيام حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. وكنت ضمن جماعة المؤسسين الذين يحضرون اللقاءات في هذا الحزب. وكنت من ضمن من اقترحوا تقصير اسم الحزب. وخلال هذا الوقت تعرفت مباشرة على د. اسماعيل، وأتيح لي في هذه المرحلة في السبعينيات من القرن الماضي أن أزوره في الإسكندرية في شقته مع آخرين من النُخبة السكندرية التي كانت نشطة في الإسكندرية في ذلك الوقت.

المحطة الثالثة: في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، حيث دعيت إلى مقابلة كان فيها د. إسماعيل صبري ود. إبراهيم سعد الدين يحضران المشروع البحثي الكبير "مصر ٢٠٢٠". وطلب مني أن أشارك بدراسة عن النشأة

(39) أستاذ الإدارة الاستراتيجية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

والتطور المؤسسي للقطاع الخاص، حيث لم توجد حينذاك دراسات ترصد وتوثق هذا التطور الذي حدث منذ نشأته في أواخر القرن التاسع عشر. ووافقت على الإسناد، لكن لظروف ما لم ينفذ هذا الشق من المشروع الكبير.

المحطة الرابعة: كانت في 2001 حيث صدرت لي ضمن سلسلة كراسات استراتيجية التي تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، وكان عنوانها "الأزمة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي في مصر". وتناولت العوامل المؤسسية للاقتصاد المصري والمسببة للأزمة بها. اتصل بي هاتفيًا د. إسماعيل صبري ليهنئني على نشر هذه الدراسة، وقال لي كل ما أقرأ فقرة، أكتب بجوارها صح على الهامش، وأنتقل إلى أخرى وأكتب صح وهكذا. سعدت كثيرًا بهذه المبادرة الكريمة من قامة فكرية عالية. في تقديري أن د. إسماعيل صبري كان قامة فكرية اقتصادية وسياسية واجتماعية معروفة ليس على مستوى مصر ولا على مستوى العالم الثالث، بل على مستوى العالم. لم يحقق أي من الاقتصاديين المصريين منذ انتقل إلينا علم الاقتصاد ما حققه من إنجاز وتأثير وتقدير على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ولم يكن أكاديميًا فقط، بل كان ناشطًا اقتصاديًا ومنحازًا إلى الفقراء، واستطاع أن يوظف المعرفة الاقتصادية لأهداف رفيعة نبيلة تتعلق بتقدم الوطن مصر، بل تجاوز توظيفها إلى الآفاق العربية والأفريقية والعالمية.

عندما اطلعت على حصيلة الإنتاج الفكري والعلمي والأكاديمي والسياسي للدكتور إسماعيل صبري، هالني التنوع والعمق والتناول لكل ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن من القضايا الآنية والمستقبلية، واستطاع أن يربط المعرفة الاقتصادية بالقضايا السياسية والاجتماعية. وكتب في الطليعة دراسات عن الرغيف سنة 1965 (الرغيف ومستقبل التنمية)، حلل فيها رغيف الخبز، وهو طعام جموع الشعب وخاصة الفقراء وإنتاجية القمح والمساحة المزروعة. وهو تناول غير عادي، حيث كتبه وكأنه متخصص في الاقتصاد الزراعي.

كتب عن حوافز وديموقراطية الإنتاج والوعي السياسي كحافز أدبي، ونادى مبكرًا في إحدى المقالات في مجلة الطليعة سنة 1966 بتقليل الاعتماد على الخارج في مجال النفط العربي، وإنشاء كيانات عربية في هذا المجال للتنقيب وناقلات النفط وللتسويق وإقامة معاهد وإعداد الكوادر في قطاع النفط. وتناول إشكاليات معاصرة في المجال السياسي العربي، والحركات الإسلامية المعاصرة وتيارات بازغه في المجال الاقتصادي وربطها بالواقع العربي والتعاون الاقتصادي العربي بين البترول والعولمة.

ويعد كتاب "من الثورة إلى الردة"، واحدًا من الكتب العديدة المتميزة التي صدرت عنه، وتناولت التحولات السلبية في المسيرة الوطنية. وأول فكرة من مجموعه من الأفكار التلغرافية حول ما كان يمكن أن يكون محل اهتمام دراسة للدكتور إسماعيل صبري، تتعلق بما آل إليه الفكر الاشتراكي وتياراته من انحسار أمام الرأسمالية العالمية. فعلى الرغم من اتساع الهوية الرأسمالية في العالم والفكر السائد، إلا أنها قد أدخلت العالم في أزمات عديدة، مثل تعظيم ثروة الملاك الذين يعملون في مجال التسويق، وتعظيم أرباح المنشأة من خلال زيادة حصة الشركات في السوق، وتنامي السيطرة على أذهان جموع المستهلكين.

وفي ميدان الموارد البشرية ناقش كيف تتحدد الأجور. وبين أنها لا تتحدد بنسبة الإضافة التي قدمها العنصر البشري للشركة، بل تتحدد بأمرين: الأول هو الأجور السائدة في السوق بصرف النظر عن أن السوق عادل أو غير عادل، والثاني هو التوزان الداخلي بين مستويات الوظائف وما تحصل عليه من أجور.

انطلاقًا من حصيلة فكر د. إسماعيل ومنهجه وانتماءاته وهمومه بشأن الوطن والعالم العربي والعالم ككل، سأقدم لكم مجموعة من الأفكار التلغرافية حول ما كان يمكن أن يكون محل اهتمام ومحل دراسة لهذا المفكر الكبير. أول فكره تلغرافية تتعلق بما آل إليه الفكر الاشتراكي وتياراته من الانحسار أمام هيمنة الرأسمالية العالمية، فبالرغم من اتساع هوة عدم العدالة على مستوى العالم تم أدلجة المجتمعات. أدلجة يعني تشبيعها أيديولوجيًّا، تشبيع الناس، تشبيع المؤسسات، تشبيع النظم السياسية والفكر السائد عامة. تم أدلجة المجتمعات بهذا الفكر، وتم التغلغل في اقتصاداته بآليات ومؤسسات ووسائل شتى.

ومن الملاحظ أن ميادين الإدارة مشبعة أيدلوجيًا بقواعد وضوابط النظام الرأسمالي. في هذا المجال أستدعي كتابًا مهمًا صدر منذ نحو ست سنوات للاقتصادية المرموقة Mariana Mazzucato بعنوان " The Value of Everything". وهو كتاب مهم في مضمونه، إذ تحدد ماريانا كيف أن النظم الرأسمالية المعاصرة تحوي في بنيتها عدم عدالة وتناقض شديد بين الإسهام في خلق القيمة وأنصبة من يسهمون. وهؤلاء الذين يسهمون ليسوا فقط داخل المنشأة وإنما أطراف عديدة خارجها منهم الحكومة والمستهلكون والمؤسسات الأكاديمية التي تقوم بالدراسات والأبحاث.. إلخ حول أنصبة من يصنعوا القيمة والأنصبة المتعلقة بتوزيع القيمة. وهي تقول إن الاختلال هذا بين الإسهام في صناعة القيمة من جانب وتوزيع القيمة في جانب آخر هو السبب العميق في أزمات الاقتصاد الرأسمالي. وتضيف أيضًا أن هناك قطعًا قطاعات ريعية كثيرة منها البنوك والبورصة والمؤسسات

المالية، دورها وحصيلتها مبالغ فيها كثيرًا، بالإضافة للأنشطة الريعية الأخرى كالمضاربات وغيرها، والتي تمثل أحد الأسباب الرئيسة للاختلالات المزمنة والمستمرة في النظام الرأسمالي.

وثمة نقاط أخرى في مسيرة فكر د. إسماعيل صبري. منها: مناقشته لبعض جوانب الفكر الإسلامي، وتناوله لانحسار التيار العروبي، وتحليله لتعاظم التقسيم الطبقي والفوارق في الدخل والثروة بين المجتمعات العربية، ومنها أيضًا تعليقه على ظهور تيار المُطَبِعِين الجدد مع إسرائيل، وتناول أوضاع التبعية المعاصرة للدول النامية ودول العالم الثالث بوسائل وآليات جديدة، كتلك التي تستخدمها الرأسمالية العالمية ومؤسساتها تجاه الدول النامية، ومنها الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية. وكذا الحوكمة في الشركات متعددة الجنسيات، وبشكل خاص الحوكمة الاقتصادية، حيث لا توجد حوكمة اقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي، هذه الشركات ترتع وتعربد عبر الاقتصادات الوطنية، ولا يوجد نظام يراقب فهي تعمل على مستوى النظام العالمي، ولا تصلح معها الأنظمة الوطنية؛ لأن وجودها على المستوى الدولي العالمي.

وكتب د. إسماعيل عن الثورة التكنولوجية العالمية ومستجداتها الخاصة بها مثل الثورة الصناعية الرابعة، وهناك أيضًا زيادة الفجوة الطبقية عالميًا. انظروا إلى ثروات أصحاب الشركات التكنولوجية الجديدة مثل مايكروسوفت وأمازون وجوجل، وكيف تصاعدت هذه الثروات بمعدلات مرتفعة حتى في أوقات الأزمات وبين أوضاع الفقر وقواعده. وفي هذا السياق يمكن مراجعة تقرير الفقر العالمي الصادر حديثًا في 2020 أو 2021 حيث يرصد أرقامًا مفزعة فيما يتعلق بالهوة التي تتسع وتزداد اتساعًا بين الأغنياء والفقراء.

بالنسبة للأوضاع الاقتصادية المصرية الحالية، وبشكل خاص أوضاع الركود التضخمي، في تقديري لو أن الدكتور إسماعيل صبري عبد الله موجود اليوم لما قال بأن ما نحن فيه الآن أزمة اقتصادية بل هي أزمة تنمية عميقة تراكمت وأزمنت وتفاقمت خلال العقود الأربعة أو الخمسة الأخيرة. أزمة وفجوات في مستهدفات التنمية ذاتها. فمثلًا معدل النمو لا نعرف مصدره أو اتجاهه أو كيف يوزع ومن المستفيد ومن غير المستفيد. فهو معدل مضلل زائف. فالتنمية إن لم تذهب إلى أكثر الفقراء لكي ترفع من مستوى معيشتهم وتحولهم إلى منتجين وقوة دفع للتنمية، فهى إذًا ليست تنمية حقيقية في تقديري. وأيضًا استلهم من د. إسماعيل صبري عبد الله الدور التنموي للفقراء وتحويل الفقراء إلى رافعة تنموية من خلال تنمية القدرة الإنتاجية والدخلية، أي أن توسيع قاعدة الطلب لهذه الشريحة الواسعة، يزيد الطلب الفعال، يزيد Aggregate Demand وينقل المجتمع كله إلى مستوى أعلى.

إضافة إلى تطوير الثقافة والسلوكيات المجتمعية، وهو ما يمثل جانبا منسيًا للتنمية، وضبط السيطرة على النمو السكاني، في تقديري وأيضًا استلهامًا من د. إسماعيل صبري، النمو السكاني ليس سببًا في تعثر أو بطء التنمية، وإنما هو ناتجٌ عن فشل التنمية، فعندما لا ترفع من مستوى وعي وتعليم وسلوكيات والقدرات الإنتاجية للفقراء، يعد إنجاب الأطفال آليه دفاعية وآلية أمن توفر الأمن الاجتماعي للأسرة، فالفقراء يعدون الأبناء مظلة الحماية الاجتماعية لهم. فالزيادة والانفجار السكاني الذي حدث في مصر في العقود الأربعة الأخيرة هو نتاجٌ لعدم ذهاب التنمية - ليس فقط اقتصاديًا وإنما اجتماعيًا وثقافيًا - إلى القاعدة العريضة المتمثلة في الفقراء.

إن التحول إلى اقتصاد تنافسي منتج ومتطور تكنولوجيًا، يعد مسارًا منسيًا أو بُعدًا منسيًا. وكذلك يجب الاهتمام بالاستثمار البشري في التعليم والصحة، مع أولوية الفئات المستحقة له، وبما ينعكس على نتائج مستهدفة لتوظيف رأس المال المعرفي. في تقديري كان يمكن أن يكون أحد ردود الفعل الفكرية للدكتور إسماعيل أننا نملك رأس مال معرفي راكد. انظروا إلى رسائل الماجستير والدكتوراه التي تصدر عن الجامعات المصرية سنويًا، وانظروا إلى الأبحاث التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس والباحثون في مراكز الأبحاث. إن هذه الحصيلة ليست موجهة بأي صورة نحو أولويات قطاعية أو تنموية. هل نحن نملك رفاهية أن يكون البحث العلمي لدينا على هذا النحو؟ بالطبع لا. كذلك الحال فيما يتعلق بالابتكارات، فليست لدينا سياسة واضحة لتنمية الابتكارات، وبالذات عملها واحتضانها وتحويلها إلى مبادرات أعمال.

هناك فجوات في الإدارة الاقتصادية. فالإدارة الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية، والسياسات التنموية، والسياسات العامة التي تصدر لكي تدار جيدًا، لا بد أن تخضع لدراسة حول الفجوات والجدوى. وبالطبع لا يجب التسليم بمقولة أن الاعتماد على دراسات الجدوى والتخطيط والدراسات العلمية قد يوقف الحركة المتسارعة للمشروعات. وهناك العوامل المستترة غير المنظورة المنسية في التنمية مثل القيم والأخلاقيات والسلوكيات والثقة، التي كتب عنها كثيرون باعتبارها أساسًا للتقدم. بدون الثقة كفضيلة اجتماعية وكرأس مال اجتماعي، لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. كل ذلك مع الاهتمام بالفنون والتذوق الفني والآداب والثقافة المجتمعية بشكل عام.

دعوني أختم بسؤال هل يمكن تحقيق التنمية دون أن تكون الأطراف المستهدفة بالتنمية في موضع القيادة والمحاسبة والمساءلة؟ وهذا قليل من كثير مما يجول بالفكر عند إعادة قراءة كتابات الدكتور إسماعيل صبري عبد الله.

د. إبراهيم العيسوي:[40]

إن حديثي هنا هو حديث تلميذ عن أستاذه. فقد كنت تلميذًا في مدرسة إسماعيل صبري عبد الله، مع أن اتصالي المباشر به لم يحدث إلا بعد حصولي على الدكتوراه بثلاث سنوات. وبالرغم من تطور علاقتي به بمرور الزمن إلى علاقة زمالة على مستوى العمل العلمي، وعلى مستوى العمل السياسي، وبالرغم من تنامي المودة والمحبة بيننا، إلا أنه ظل بالنسبة لي الأستاذ والمعلم. ويتألف حديثي من قسمين: قسم أول عن شخصية د. إسماعيل وعن منجزاته في بعض المجالات التي نشط فيها، وقسم ثان عن دوره كمدير لمعهد التخطيط القومي.

القسم الأول

شخصية د. إسماعيل صبري عبد الله وبعض منجزاته

جمعت شخصية د. إسماعيل صبري عبد الله بين أربع صفات: عالم مرموق ومفكر شامل ومناضل صلب وإنسان رقيق. لقد امتدت معرفتي المباشرة بهذا الرائد العظيم 34 عامًا، وذلك منذ أن تعرفت عليه وجهًا لوجه في عام 1972 بعد عودتي من بعثة الدكتوراه والعمل بعض الوقت في جامعة أكسفورد. وكان وقتها وزير الدولة للتخطيط، ومسئولًا عن معهد التخطيط القومي الذي عملت فيه باحثًا مساعدًا عقب تخرجي من جامعة القاهرة في عام 1962. ولم أكن أعرف عنه آنذاك الكثير. إذ اقتصرت معلوماتي عنه على ما كنت أقرأ له في سنوات البعثة من مقالات في مجلة الطليعة وفي بعض أعداد جريدة الأهرام. وكانت كلها تنم عن سعة في العلم ورحابة في الثقافة، وانفتاح فكري على كل ما هو جديد، وانشغال جاد بقضايا الوطن، واجتهاد في البحث عن حلول لهذه القضايا.

وكانت بعثتي لصالح جامعة الأزهر، ومن ثم كان يتعين علىَّ أن أعمل بها لثلاث سنوات قبل أن يسمح لي بالانتقال إلى مكان آخر. وكان هذا المكان هو معهد التخطيط القومي كما كنت أرجو، وذلك لما نشأ بيني وبين المعهد من ارتباط فكري وعاطفي شديد. وكان معهد التخطيط بمثابة جامعة بحثية، وبالرغم من أن فترة عملي به لم تزد على سنتين. فقد حرصت بعد عودتي من البعثة في 1972 على أن أصل ما انقطع من علاقتي بالمعهد. وفي أول زيارة للمعهد قمت بها أنا وزوجتي د. محيا زيتون التي كانت قد اشتغلت بالمعهد باحثة مساعدة وسافرت في بعثة لإنجلترا لصالح جامعة الأزهر أيضًا، حدثنا صديقنا د. على نصار عن د. إسماعيل صبري حديث العاشق

---

(40) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي.

الولهان، وقدمنا إليه. وبعد حديث قصير معه، طلب د. إسماعيل إشراكنا في أعمال المعهد. وبالفعل شاركنا في عدد من الأنشطة العلمية إلى جانب عملنا في جامعة الأزهر.

وقد ازددت قربًا من د. إسماعيل بعد انتقالي للعمل في معهد التخطيط القومي في أواخر 1975، وكان وقتذاك قد ترك منصب وزير التخطيط وتفرغ لإدارة المعهد. فقد تعددت اللقاءات والحوارات بيننا بمناسبة أعمال المعهد، وراقبته عن قرب وهو يدير الكثير من اللجان التي شاركت فيها. وسرعان ما أدركت سر إعجاب على نصار وكثيرين غيره بالدكتور إسماعيل. فالرجل لم يكن فقط غزير العلم، موسوعي الثقافة، وذا قدرات عالية في الإدارة، بل كان أيضًا شخصية جذابة وآسرة. إذ إنه تميز بالرقة وعفة اللسان والأدب الجم في التعامل مع الجميع، ومع الصغير قبل الكبير، ومع المختلفين معه في الرأي كما هو الحال مع من يتفقون معه. ولذلك تعددت صلاته وعلاقاته بالكثيرين ممن كانوا يخالفونه سواء في آرائه العلمية أم في آرائه السياسية. بل إن منهم من كانوا يتمنون لو كلفهم بخدمة يؤدونها له، ولا يترددون في إجابة طلب له، وذلك بالرغم من أن هذه الطلبات لم تكن شخصية، وإنما كانت في الغالب لخدمة طرف ضعيف غير قادر للوصول إلى ما يستحقه بالطرق المعتادة. ولذلك قد يندهش بعضهم من وجود علاقة حميمة بين ماركسي مثل إسماعيل صبري عبد الله، وإخواني مثل محمد عبد القدوس. ولكن هذه العلاقة كانت قائمة، وكنت شاهدًا عليها. وقد كان الأستاذ محمد عبد القدوس من أكثر الناس متابعة لحالة د. إسماعيل الصحية، وكان من أول من توافدوا على المستشفى بعد أن علم بوفاته، وكان هو من رافق الجثمان في عربة نقل الموتى إلى المسجد ثم إلى مقابر الإمام الشافعي، بل وصاحبه حتى استقر في القبر.

وفي هذا السياق أيضًا قد لا يتصور الكثيرون عمق علاقة المودة والحب والتقدير التي قامت بين د. إسماعيل وبين شخصيات مثل د. عبد العزيز حجازي، ود. كمال الجنزوري، ود. حسين كامل بهاء الدين. ولكن هكذا كانت شخصية د. إسماعيل، وهكذا كان حرصه على الحفاظ على علاقاته الإنسانية حتى مع الذين اختلف معهم في الرأي والتوجه أشد الاختلاف.

ثم توثقت علاقتي بالدكتور إسماعيل بمناسبة تنظيم المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين ابتداء من عام 1976. فعندما فكرت أنا وزميلي د. جودة عبد الخالق في منتصف سنة 1975 في أن يكون للاقتصاديين المصريين مؤتمر علمي سنوي، أشار علينا د. جمال العطيفي الذي كان رئيسًا للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع بأن نتشاور في الأمر مع د. إسماعيل الذي كان عضوًا في مجلس إدارة الجمعية آنذاك.

فقابلناه في معهد التخطيط القومي ورحب بالفكرة، وزادها نضجًا باقتراحاته العملية السديدة التي يسَّرت قبولها من جانب مجلس إدارة الجمعية. وبعدها بدأنا نعمل معه كأمين عام للمؤتمر في التحضير للمؤتمر الأول الذي عقد في أواخر مارس 1976، والذي توالت بعده سلسلة من المؤتمرات التي كان لها دوي قوي في الأوساط العلمية والسياسية والصحفية. حيث كان عقد مؤتمر من هذا النوع حدثًا نادرًا في سبعينيات القرن العشرين، وحيث حفلت الدورات الأولى للمؤتمر ببحوث وتعليقات الاقتصاديين من أجيال متعددة وذوي توجهات علمية وسياسية متباينة في شأن الانفتاح وتداعياته، وفي شأن مستقبل التنمية في ظله. وقد تعلمت في فترة الإعداد لهذه المؤتمرات الكثير من د. إسماعيل، لا سيما في التعامل مع المخالفين في الرأي، وفي كيفية إدارة الحوارات وإجراء المواءمات الضرورية لحسن سير أعمال المؤتمر.

وكان عام 1976 عامًا ثريًّا في حياة د. إسماعيل، وفي حياة الكثيرين من زملائه وتلاميذه. فهذا هو العام الذي انعقد فيه أول مؤتمر علمي للاقتصاديين المصريين تحت إشرافه، كما ذكرت حالًا. كما شهد هذا العام حدثين مهمين. أولهما حدث علمي كانت له أصداء مهمة وهو صدور كتاب د. إسماعيل "نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية". وقد طُبِعت من هذا الكتاب عدة طبعات، وأصبح مرجعًا قيمًا في كتابات الاقتصاديين المصريين والعرب لسنوات عدة تالية. وثانيهما حدث سياسي عظيم الشأن في ذلك الوقت، وهو الإعلان عن قيام "حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي"، الذي كان د. إسماعيل من كبار مؤسسيه ومن أصحاب الأقلام المؤثرة في صياغة برنامجه العام وفي الكتابة لجريدته: الأهالي.

وكثيرًا ما كنا نتقابل في جمعية الاقتصاد للتحضير للمؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين مساءً بعد عودته من اللقاءات التحضيرية لإنشاء التجمع. وكثيرًا ما كان يُذكرنا بعدم الخلط بين ما هو سياسي وبين ما هو علمي في ترتيبات المؤتمر، بقوله: عندما أدخل الجمعية فإنني أخلع قبعة رجل السياسة وأضع قبعة رجل العلم على رأسي. ومع ذلك لم يسلم الأمر من انتقادات بعض الزملاء لتنظيم أعمال المؤتمر، والقول بأن عصبة يسارية قد سيطرت على المؤتمر، خاصةً بعد ما انضممت أنا وجودة عبد الخالق إلى حزب التجمع. وهو قول خاطئ لا يصدر إلا ممن جهلوا شخصية د. إسماعيل، ولم يدركوا صدق إيمانه بأن الحوار لا يكون خصبًا ومفيدًا إلا إذا شاركت فيه كل الأطراف وتفاعلت فيه كل الرؤى.

وقد أساء بعضهم الظن بالدكتور إسماعيل عندما تصوروا أنه رجل أرستقراطي تشرب الثقافة الفرنسية واتخذ من الماركسية وسيلة للتميز ليس غير. وربما ساعد على ذلك تدخينه للسيجار، وأناقته اللافتة للنظر،

وسفراته الكثيرة إلى أوروبا مع أن أغلبها كانت سفرات عمل، وتوليه منصب الوزير. وعذر هؤلاء أنهم لم يعلموا أن هذا الرجل قد عانى عذابات لا تحتمل جراء تمسكه بفكره ومعتقداته المنحازة لعموم الناس، وللفقراء منهم على وجه الخصوص. فقد تم اعتقاله مرتين في عهد عبد الناصر. الأولى في 1955 حيث نال قسطًا وفيرًا من التعذيب الذي احتمله بكل رجولة مستحضرًا أصوله الصعيدية. والثانية في السنوات من 1959 إلى 1964. ويعرف من رافقوه في المعتقل كم تحمل من الضرب والجلد وقطع الحجارة في السجن الحربي وسجن أبو زعبل.

وأزاحه السادات من عمله مديرًا لمعهد التخطيط القومي أواخر 1977، ولكنه رفض قرار نقله أو بالأحرى "ركنه" في وزارة الحكم المحلي، وناضل حتى حكم له القضاء ببطلان هذا القرار، ولكنه اكتفى بهذا الحكم وقرر إنهاء عمله بالحكومة والعمل كخبير تنمية مستقل. كما تم اعتقاله في حملة السادات على السياسيين والمثقفين في سبتمبر 1981. وفي كل هذه الأحوال كان مناضلًا صلبًا لا تلين له قناة، ولا يتنازل عن معتقداته تحت أي ضغط، وظل إلى آخر أيامه مثقفًا عضويًا يرتبط بقضايا وطنه ويدافع عن حقوق الطبقات المضطهدة فيه، من خلال دراساته العلمية ونشاطه السياسي.

وتواصلت الجهود العلمية للدكتور إسماعيل جنبًا إلى جنب مع نضاله السياسي ونشاطه المرموق في حزب التجمع، فأنجز أوراقًا بحثية متميزة طلبها منه عدد من منظمات الأمم المتحدة. وأشرف على مشروعات بحثية كبرى وإعداد الدراسات الأساسية لها، أبرزها ما عرف بالخطة الزرقاء التي بحثت في قضايا البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط في الفترة 1980-1985. وشارك في أعمال لجنة العشرين التي أنشأتها الجامعة العربية لوضع تصور لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وسيظل كتاباه "في التنمية العربية" و "وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة"، وكتابات غيرهما كثيرة في الموضوع عينه، بوصلة يهتدي بها أنصار العروبة والمناضلين من أجل وحدة العرب وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني.

وأسس د. إسماعيل مع نخبة من الاقتصاديين العرب الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وكان أول رئيس لها. وقد وضع للجمعية نظامًا أساسيًا يستجيب لمتطلبات الرقي العلمي من ناحية، ولمتطلبات العمل العلمي العربي المشترك من ناحية أخرى. وانتُخِب د. إسماعيل رئيسًا لمنتدى العالم الثالث، كما انتُخِب رئيسًا لجمعية التنمية الدولية. وأسس منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة في إطار جهوده مع الكثيرين من مفكري العالم الثالث والمفكرين الغربيين المدافعين عن حق دُوَلِهِ في تنمية بديلة، لا تكرر نمط التنمية الرأسمالية الذي ظهرت مساوئه في الدول المتقدمة، وثبتت عدم قابليته للتكرار في دول العالم الثالث. وشارك

مع نُخبة من قادة الفكر التنموي البديل في لجنة الجنوب في السنوات (1987- 1990)، وفي كتابة تقريرها الشهير "التحدي أمام الجنوب" الذي ترجمه إلى العربية مركز دراسات الوحدة العربية ونشره في ديسمبر 1990. وهو من التقارير المتميزة التي أدعو كل مهتم بالتنمية إلى قراءته، أو أن يعيد قراءته إذا كان قد سبق له الاطلاع عليه. ومن خلال هذه الأعمال، صار د. إسماعيل من قادة الفكر التنموي على الصعيد العالمي، وتوثقت صلاته بالكثير من المراكز الدولية المعنية بالتنمية.

وكان من أبرز المنجزات العلمية لمنتدى العالم الثالث الذي تولى د. إسماعيل رئاسة مكتبه بالقاهرة مشروع "المستقبلات العربية البديلة" الذي صدر عنه في السنوات 1981-1986 خمسة عشر كتابًا، وكان لي شرف المشاركة فيه بتأليف كتاب عن "قياس التبعية في الوطن العربي"، وبتحكيم عدد من أعماله. كما كان "مشروع مصر 2020" من أبرز منجزات المنتدى في السنوات 1997 . 2006، حيث بلغت إصداراته 24 كتابًا، فضلًا عن عدد من الأوراق والكتيبات. وقد كان لي شرف المشاركة مع د. إسماعيل ومع د. إبراهيم سعد الدين عبد الله في إدارة هذا المشروع الذي حشد خبرات نحو 300 باحث مصري من مختلف الأجيال، فضلًا عن مشاركة ما يزيد على 700 باحث ومفكر وناشط سياسي وصحفي في ندواته العديدة.

ومما يسترعي الانتباه أن د. إسماعيل قد تبنى فكرة القيام بمشروع مصر 2020 في عام 1995، حيث كان قد بلغ الواحدة والسبعين. فكان بذلك يعلمنا درسًا بأن العالم الحق لا يعيش على اجترار الماضي الذي لن يعود، ولا يقنع بالتباكي على "العصر الذهبي" الذي انقضى، وإنما عليه أن ينظر إلى المستقبل ويستشرف آفاقه. وكان بذلك يحرز قَصَبَ السَّبْق ويسجل ريادته لميدان الدراسات المستقبلية بعد أن توقف العمل فيها سنوات طويلة في مصر.

وفي ختام هذه الخواطر التي تقصر عن تغطية الكثير من جوانب حياة د. إسماعيل، أود أن أذكر خمسة أمور تنطوي على رسائل مهمة لشباب الباحثين، بل ولعموم الباحثين:

الأمر الأول: هو حرص د. إسماعيل على القراءة. فقد ظل يقرأ ويتابع أحدث ما ينشر ويحمله البريد إلى مكتبه المتواضع في منتدى العالم الثالث بالدقي، وذلك إلى آخر يوم كانت صحته تسمح له بالقراءة. وكان يحرص على مناقشة ما يقرأ معي ومع رفيق نضاله وشريكه في إدارة المنتدى د. إبراهيم سعد الدين عبد الله ومع غيرنا ممن كانوا يترددون على مكتب المنتدى. وكان بذلك يذكرنا بفضيلة القراءة التي كادت أن تنقرض حتى بين الكثيرين من الباحثين والمثقفين.

أما **الأمر الثاني:** فهو أن الثقافة كانت عنصرًا أساسيًا في تكوين د. إسماعيل. وكثيرًا ما كنت أتفاجأ في أحاديثه معي وفي السفرات التي شاركته فيها بمعلوماته الغزيرة عن أمور تفصيلية في التراث العربي والإسلامي، وفي تاريخ المسيحية الشرقية، وفي الحضارات الشرقية القديمة وفنونها. وليت شبابنا يهتمون بالثقافة بأوسع معانيها شاملة الفكر والأدب والفنون، ففي ذلك إثراء للعقل والخيال وتوسيع للأفق، وغير ذلك من المنافع التي قد تمتد آثارها إلى ما يقوم به الباحث من عمل علمي متخصص.

والأمر الثالث: هو ما كان يوليه د. إسماعيل من اهتمام باللغة العربية، ومن حرص على دقة التعبير وضبط المعنى، ومن عناية بقواعد النحو والإملاء، ومن اجتهاد في تعريب بعض المصطلحات الأجنبية. وأذكر هنا مصطلحًا حاول د. إسماعيل تصحيحه وهو مصطلح العولمة، حيث كان في رأيه أن الكلمة الصحيحة هي الكوكبة، لأن الكوكب هو الكرة الأرضية التي نعيش عليها، لكن العولمة تعني العَالَم أي الخلق أو الناس. كما أذكر مصطلح governance الذي أصبح من الشائع تعريبه بالحوكمة، وكنا قد توافقنا مع د. إسماعيل في مشروع مصر 2020 على تعريبه بإدارة شئون المجتمع والدولة. ومن الأمور ذات الدلالة في هذا الشأن اللغوي أن العمود الأسبوعي الذي كان يكتبه د. إسماعيل في جريدة الأهالي كان عنوانه: ألفاظ ومعان. عمومًا أمر اللغة من الأمور التي أتمنى أن يُعنَى بها شباب الباحثين فيما يقولون وفيما يكتبون في تخصصاتهم.

الأمر الرابع: هو حرص د. إسماعيل في معالجاته لمختلف القضايا على الجمع بين الشمول واتساع مجال النظر من جهة، والتخصص بما ينطوي عليه من تفاصيل من جهة أخرى. بعبارة أخرى: الجمع بين النظر في الغابة والنظر في الشجرة. فالاستغراق في تفاصيل جزئية معينة في غياب النظرة الكلية للمجال الأوسع الذي تنتمي إليه هذه الجزئية يقود في غالب الأحوال إلى نتائج مضللة. وكذلك الحال لو اكتفى الباحث بالعموميات المرتبطة بالمجال الأوسع دون العناية بتفاصيل القضية محل البحث. وهذان خطآن يجب على شباب الباحثين الحرص على تجنبهما.

الأمر الخامس: هو بعد النظر، وقد تجلى ذلك في تمسك د. إسماعيل بالديموقراطية حتى إذا جاءت بنتائج سلبية في الأجل القصير. وما أكثر ما شدد في كتاباته على رفض المقايضة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، وعلى رفض المقايضة بين الديموقراطية والتنمية. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى تعليقه على قيام الانقلاب العسكري الذي شهدته الجزائر في يناير 1992 بإلغاء نتائج الانتخابات النيابية حين ظهر من الجولة الأولى التي جرت في ديسمبر 1991 إمكان حصول حزب "جبهة الإنقاذ الإسلامية" على الأغلبية النسبية، ثم قيام

الجيش بحظر هذا الحزب. فقد رفض د. إسماعيل الحجج الكثيرة التي قدمها زملاؤه وأصدقاؤه من الجزائريين والمصريين وغيرهم من العرب تأييدًا لتصرف الجيش الجزائري. وكان من رأي د. إسماعيل أن فوز حزب الجبهة الإسلامية كان أمرًا طبيعيًا بالنظر إلى تطلع الشعب الجزائري إلى الخلاص من حكم جبهة التحرير، وإلى عجز القوى الأخرى عن تقديم بديل لكل من جبهة التحرير وجبهة الإنقاذ الإسلامية. وكان يرى ضرورة استكمال الانتخابات ولو أوصل ذلك جبهة الإنقاذ إلى الحكم. كما رأى أن ممارسة السلطة من جانب الجبهة الإسلامية لن تقف عند حد الشعارات العامة التي كانت تطلقها، وأن الجبهة قد تغير كثيرًا من مواقفها تحت ضرورات لم تتوقعها، وأنها قد تتعرض لانقسامات تعجل بفقدانها زمام السلطة، كما أن الجماهير ستنفض عنها إذا ما عجزت عن مواجهة قضاياها الملحة. وقال فيما كتبه بعد خمس سنوات من إلغاء الانتخابات الجزائرية (في عمود ألفاظ ومعان في 18 من يونيو 1997): "إن استيلاء الحزب الديني على السلطة لم يكن في أسوأ الأحوال ليكلف الجزائر أكثر من ستين ألف قتيل والتخريب الاقتصادي الرهيب وتشريد أهل الفكر والمعرفة... إلخ. ما جرى في تلك السنوات الخمس الدامية والذي لا نرى له نهاية قريبة". وفعلًا لم تكن له نهاية قريبة، حيث طالت المدة إلى ما عرف بالعشرية السوداء التي شهدت الجزائر خلالها حربًا أهلية فظيعة. فيا له من رأي بعيد النظر لم نستفد منه.

القسم الثاني

إسماعيل صبري مديرًا لمعهد التخطيط القومي

تولى د. إسماعيل إدارة المعهد في الفترة من 1969-1977. ولا تخفى دلالة هذين التاريخين. فالأول يذكرنا بمرور عامين على هزيمة 1967، والثاني يذكرنا بالانتفاضة الجماهيرية في 18 و19 من يناير 1977. وقبل أن أذكر بعض أمور المعهد التي أولاها د. إسماعيل عناية شديدة، أود أن أقتبس ما قاله عن التخطيط في تقديمه لكتاب برنامج الدورة التدريبية طويلة الأجل التاسعة لعام 1970 التي كنا نطلق عليها دبلوم، والتي تحولت مؤخرًا إلى ماجستير مهني. قال: التخطيط سلاحُنا الأساسي في معركة كسب الفارق الزمني الذي يفصل بيننا وبين الدول المتقدمة. لقد تخلفنا عن ركب الحضارة البشرية عدة قرون. وعلينا أن نقطعها في بضع عشرة سنة. وليس هذا الهدف - على صعوبته - ضربًا من المحال. فمن الناحية الموضوعية، ارتفعت معدلات التقدم ارتفاعًا مذهلًا حتى غدت سمة العصر الثورة في العلم والتكنولوجيا. ومن الناحية الذاتية، نحن لا نبدأ من الصفر، بل إننا أمة لها تراث حضاري كبير. وإنما علينا أن نتزود بعُدة العصر، ألا وهي العلم. والتخطيط هو الأسلوب العلمي لتحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وهي فقرة ذات مغزى كبير، حيث جمعت بين التخطيط والأسلوب العلمي، وصورت التنمية بأنها معركة، وبثت نظرة تفاؤلية لكسب هذه المعركة انطلاقًا من الثورة في العلم والتكنولوجيا من ناحية، ومن الرصيد الحضاري للأمة من ناحية أخرى.

والآن أُذكر بخمسة من أمور المعهد التي نالت عناية د. إسماعيل:

أولًا: استكمال العمل الذي بدأه د. الإمام في أثناء إدارته للمعهد في الفترة من 1966-1968، وهو إعداد مشروع لائحة عامة للمعهد وعرضه على مجلس الدولة الذي طلب إدخال بعض التعديلات عليه، ثم أعيد المشروع لمجلس الدولة بعد إجراء التعديلات المطلوبة. وقد تابع د. إسماعيل هذا الأمر حتى حصل على موافقة مجلس إدارة المعهد على اللائحة في عام 1971. وقد أعادت اللائحة تنظيم مراكز المعهد العلمية والفنية وأقسامه الإدارية، وحددت بدقة اختصاصات كل مركز وكل قسم، وتناولت شئون الهيئة العلمية...إلخ. ومما يسترعي الانتباه تقسيم المراكز العلمية إلى ستة مراكز، منها مركز للتخطيط الاجتماعي والثقافي الذي عاد إليه هذا الاسم بعد فقدانه لبضع سنين، وهو اسم ينُم عن نظرة أوسع وأعمق لأبعاد التخطيط تتجاوز البعد الاقتصادي. وقد أضيف لهذه المراكز فيما بعد مركزان، وهما مركز التخطيط الإقليمي (حاليًا مركز التنمية الإقليمية) ومركز التخطيط والتنمية البيئية.

ثانيًا: تمشيًا مع النظرة الأوسع والأشمل للتخطيط، ولمعهد التخطيط القومي كمؤسسية بحثية متعددة التخصصات وعابرة لها في الوقت ذاته، حرص د. إسماعيل على تعزيز أو إنشاء عدد من التخصصات مثل تخصص النقل وتخصص الطاقة في مركز التخطيط الصناعي، وعين لهذا الغرض مهندسين صارا فيما بعد من كبار المتخصصين مثل د. أحمد فرحات في النقل و د. راجية عابدين في الطاقة. كما حرص على تعيين باحثين مساعدين من المهندسين مثل عبد العزيز إبراهيم ومعتز خورشيد وغيرهما، وعلى تعيين أطباء مثل أشرف حسونة، ومتخصصين في علم الاجتماع مثل خضر أبو قوره رحمهما الله.

ثالثًا: تضمنت اللائحة إدارة شئون المعهد من خلال لجنة إدارية ضمت مديري المراكز العلمية والمراكز الفنية والأمين العام. وهو ما يشير إلى حرص د. إسماعيل على توسيع نطاق المشاركة في إدارة المعهد. وقد تم تعديل اسم اللجنة فيما بعد إلى اللجنة العلمية فيما يشير إلى شيء من التضييق لنطاق مشاركة مدير المعهد في إدارة المعهد. والمناظر لهذه اللجنة في السنوات الأخيرة هو المجلس العلمي التنسيقي.

رابعًا: تمتع المعهد في عهد د. إسماعيل بشبكة واسعة من العلاقات الدولية، وكان للبحوث التعاقدية مع جهات دولية متعددة وزنًا كبيرًا في أنشطة المعهد. وقد أتاحت هذه الأنشطة رصيدًا لا بأس به من العملات الأجنبية، كان يستخدم في تمويل مهمات علمية وشراء الكتب الأجنبية والاشتراك في الدوريات العلمية المرموقة باللغة الإنجليزية.

خامسًا: في أواخر فترة إدارة د. إسماعيل للمعهد، جرت محاولة أَدّعِي أنني كنت المحفز لها لتوسيع نطاق توزيع مطبوعات المعهد عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب. وقد كلفت أنا والأستاذ محمود عيد مدير مركز التوثيق والنشر آنذاك للتباحث مع د. محمود الشنيطي رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب في هذا الأمر. وقد توصلنا إلى اتفاق مبدئي لم يقدر له التنفيذ بعد إقالة د. إسماعيل من منصب إدارة المعهد وإقالة مدير الهيئة المصرية العامة للكتاب. وقد تجدد الاهتمام بهذا الأمر وتم إعداد بروتوكول مع الهيئة في فترة رئاسة د. عبد الحميد القصاص للمعهد، وتم توقيع البروتوكول وتنفيذه في فترة رئاسة د. علاء زهران للمعهد، وذلك بطباعة عمل واحد ونشره، وهو كتابي: تجديد الفكر الاقتصادي. وقد يكون من المفيد مواصلة تنفيذ هذا البروتوكول أو تجديده والإفادة من إمكانات الهيئة في طباعة مختارات من الإنتاج العلمي للمعهد ونشرها[41]. ففي تقديري أن الكتاب الورقي ستظل له قيمة كبيرة حتى فيما يعرف بعصر التحول الرقمي.

د. أشرف العربي:[42]

أعتبر نفسي محظوظًا جدًا بأني قد أكون آخر جيل من الأجيال التي تعلمت من د. إسماعيل صبري، ومن حظي أيضًا أن أول وظيفة في حياتي العملية كانت باحثًا مساعدًا مع الهرمين الكبيرين د. إسماعيل صبري عبد الله ود. محمد محمود الإمام في منتدى العالم الثالث والجمعية العربية الاقتصادية، بالإضافة للعظيم د. إبراهيم سعد الدين. ولعلّ أحد الأهداف الرئيسية للاحتفاء بأعمال وأفكار إسماعيل صبري عبد الله وغيره من الرواد، هو إعلاء قيم مهمة لشباب الباحثين لا يتحقق النجاح والتميّز بدونها، مثل الاجتهاد والمثابرة في العلم والعطاء والاطلاع الدائم. وأنا شخصيًا لم أعرف د. إسماعيل إلا وهو يقرأ أو يكتب أو يتناقش فيما يخص مصر والوطن العربي والدول النامية والفكر التنموي بشكل عام. كذلك عرفت فيه احترام الرأي الآخر مهما اختلف

---

(41) وهو ما تحقق لاحقًا بطباعة كتاب د. عبد الحميد القصاص: "أساسيات في بناء النماذج الرياضية وتطبيقاتها في مجالات السكان والاقتصاد والتنمية" الذي نشر في عام 2023.

(42) رئيس معهد التخطيط القومي.

معه، مع استمرار علاقة الود والمحبة بالرغم من الاختلاف. وهنا أذكر مشهد دفنه رحمة الله عليه، عندما نزل معي حيث مثواه الأخير الأستاذ محمد عبد القدوس الكاتب الإسلامي المعروف. وعندما عبرت عن دهشتي، أبلغني أستاذي الدكتور إبراهيم العيسوي أن الرئيس السادات كان قد حبسهما مع آخرين في زنزانة واحدة في نهاية فترة حكمه، ومن حينها نشأت علاقة قوية بينهما امتدت حتى وفاته.

من القيم المهمة أيضًا أن د. إسماعيل صبري بالرغم من أنه كان متمكنًا جدًا من اللغتين الإنجليزية والفرنسية، إلا أنه كان معتزًا جدًا بلغته العربية، وكان يقول دائمًا لولا تمكُني من لغتي العربية الأصلية لما تفوقت في اللغات الأجنبية الأخرى، ونفس الأمر بالنسبة للترجمة والتدقيق.

كان لديه الفخر بكونه أستاذًا وعالمًا وأكاديميًا ويا لها من قيمة كبيرة، فقد كان الأول على دفعته وبالرغم مما حققه زملاؤه من نجاحات وأموال ووصولهم لمناصب رفيعة، إلا أنه لم يهتم وكان يرى دائمًا أن اسمه وتلامذته ومن تأثروا بكتاباته مدعاة أكبر للفخر لديه.

كان د. إسماعيل صبري وبحق موسوعي المعرفة والثقافة. ولكن مع الموسوعية هذه كان متواضعًا جدًا، ويشجع تلاميذه على التعبير عن رأيهم. كذلك كان أكثر فخرًا بوضعه العلمي ودوره الأكاديمي عن منصب الوزارة. وأتذكر أنه كان لا يرتاح للقب "وزير التخطيط السابق"، حيث كان يؤكد دائمًا أنه فعل في حياته أشياء أهم بكثير من تقلد منصب الوزير؛ وكان يقصد إنجازاته العلمية والأكاديمية والسياسية والثقافية، وهي كثيرة.

والحقيقة أن الحديث يطول عن شخصية عظيمة مثل الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، ولكنني سأكتفي هنا بقراءة ما جاء في مقال نعي الأستاذ الدكتور محمد محمود الإمام للأستاذ الدكتور إسماعيل صبري المنشور في جريدة العربي الناصري عام 2006 تحت عنوان "وفقدت الإنسانية رائدًا من روادها":

"فقدت مصر بوفاة إسماعيل صبري عبد الله عَلمًا من أعلامها يندر أن يكون له مثيل يجمع كما جمع بين نُبل الأخلاق وصلابة العزيمة وغزارة العلم واتساع الثقافة، وفقد الوطن العربي معها راعيًا لشئونه، وفقد العالم الثالث قائدًا من قُواد نضاله، وفقدت الإنسانية رائدًا لتنمية شئونها، وفقد الكثيرون بذهابه معلمًا وصديقًا وأخًا كبيرًا مهما تباينت أعمارهم سواء من كانوا من جيله مثلي أو من الكهول أو الشباب الذين كانوا دائمًا محل اهتمامه وموضع اعتزازه ومحط رؤيته المتطلعة دومًا إلى مستقبل مشرق دون توقف عند ماض مجيد أو تحسر على فرص ضاعت. فالحياة عنده هي المستقبل الأفضل للجميع، ومن هنا كان توجهه إلى الانشغال بشئون

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحرص على سلامتها من التشوهات التي أصابتها من المعالجات القائمة على محاكاة السابقين والاستسلام المبتذل لقوى السوق.

بدأ تخصصه في علم الاقتصاد والشئون النقدية، فلفتت إسهاماته الثاقبة فيها أنظار أساتذته في الخارج وسعوا إلى اجتذابه من وطنه، فكانت إجابته أنه قد نال ما ناله من فرص من أموال بنى بلدته من الفلاحين، فعليه دين يرده إليهم مضاعفًا. وعلى الرغم من أن إيفاده كان إلى باريس فقد أعقب ذلك بالذهاب إلى لندن حتى لا تنغلق رؤيته عند مدرسة واحدة. فأجاد العلم وجمع بين اللغتين الإنجليزية والفرنسية بينما واصل تمكنه من لغته العربية ليصبح من أئمة الناهضين بها. ولو أن تمسكه بمبادئها حال دون وجوده في مجمعها. ولم يتوقف عند إجادة اللغة، بل عكف على دراسة الشرق والغرب ليستوعب التاريخ وينتهج من الثقافات ليكون نموذجًا للمثقف الموسوعي الذي لا يتوقف عند التخصص المهني على الرغم من كونه فذًا فيه.

وكان من الطبيعي أن يُستفاد بقدراته في دار المعارف مع الأستاذ محمد حسنين هيكل. ويذكر أنه عندما توجه إلى بغداد في عام 1968 لترأس مجموعة من خبراء الأمم المتحدة لتُعاوِن العراق، مدفوعًا بدعم من البلد العربي الذي ظل صامدًا في الجبهة الشرقية بعد نكسة 1967، اتصل بي ليدعوني لأن استغل أوقات فراغي هناك في التأليف دون أن تنحصر مؤلفاتي في مذكرات ودراسات تظل حبيسة للدواوين الحكومية ووعدني بالنشر.

وبخلو منصب مدير معهد التخطيط القومي بسفري، عُين إسماعيل مديرًا بالنيابة ولم يمض وقت طويل حتى إذا به يجد أن الإدارة بالنيابة تشل حركته، وعرض أحد حلول ثلاثة، إما أن أعود إلى منصبي، أو يعين من يقبل الوضع بالنيابة، أو يعهد إليه بالمنصب كاملاً. لم ينتهز الفرصة ليطعنني في غيبتي على نحو ما عانيت منه في تلك الحقبة، بل رأى أن يوكل الأمر لي ويومها قلت له إن مسئولياتي الوطنية في العراق سوف تستغرق بعض الوقت، وأن مصلحة المعهد تقتضي امتلاك مديره كل سلطاته. فقط رجوته أن يُعنَى بشباب المعهد الذين كانوا في دراساتهم بالخارج وهو ما أكد لي أنه مهتم به.

وعندما تولى المسئولية الكاملة عن جهاز التخطيط في 1974 ساهم في إعادة صياغة السياسة الاقتصادية المصرية وأشرف على وضع أول خطة قومية في عهد ما بعد نصر أكتوبر، ولم يلبث أن أصدر كتابه الشهير "نحو نظام اقتصادي عالمي جديد" الذي لم يتوقف فيه عند تصوير العلاقات بين الدول كما فعل قرار الأمم المتحدة عند إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بل اتسع به إلى ما في داخل الدول ومن ثم جعله دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، ومن أجل هذا أهداه إلى جمال عبد الناصر.

وعندما انضم إلى مجموعة العشرين التي شكلتها جامعة الدول العربية لإعداد استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كانت آراؤه تنير أمامنا الطريق. وعندما اقترحت الصيغة الأولى للاستراتيجية التي تركزت حول تحرير حركة عناصر الإنتاج في الوطن العربي وفى مقدمتها الأموال والأخذ بالتطور التكنولوجي كان تعقيبه الثري نقطة تحول في الفكر التنموي العربي. فالتنمية الشاملة في رأيه تعني في حالة العرب حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتيًا وتطلق بين أهله قوى الإبداع. ولا يتأتى هذا إلا بتحرير الإنسان العربي من الفاقة والعوز والجهل وتحرير العقل العربي من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد، وتحريره كذلك من التبعية لكل ما يأتينا من العالم الصناعي المتقدم.

وتولى إسماعيل آنذاك رئاسة منتدى العالم الثالث فامتدت جهوده خطوات خارج النطاق المصري والعربي ليعنى بقضايا التحرر والتنمية على مستوى الدول النامية. وتوثقت علاقاته بقمم عالمية أمثال راؤول بريبش في أمريكا اللاتينية ومحبوب الحق في آسيا وجوليوس نيريري في أفريقيا، وقاد هؤلاء حركة نهضة دول الجنوب.

وعندما طُلِب مني كوزير للتخطيط أن استبعد إسماعيل من معهد التخطيط القومي كان جوابي إن حاجة مصر إلى وضعه الدولي تفوق في حجمها غضبة الحكام من دوره الداخلي كمعارض. ويوم تركت الوزارة عُرِضت عليّ إدارة المعهد، ففضلت أن أعمل كمستشار فيه عن رئاسته، وحذرته مما يُبَيت له، فألغى سفرة كان يزمع القيام بها، وبقي ليطعن في قرار نقله إلى الحكم المحلي. وكسب بقدرته القانونية قضيته، إلا أنه اكتفى بذلك ورفض العودة إلى الجهاز الحكومي، ووجه جانبًا من نشاطه مع الزميل إبراهيم سعد الدين إلى دراسات المستقبليات العربية البديلة انطلاقًا من أن المصير العربي يقتضي إنارة الطريق أمام المسار المستقبلي. وأصدر كتابه عن "وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة"، وحمل لواء الدعوة التي أطلقها الدكتور خير الدين حسيب لإقامة جمعية عربية للبحوث الاقتصادية تولى رئاستها في دورتها الأولى. وصمم على ترك مكانه في مجلس الإدارة عملاً بالديمقراطية التي كانت تجري في عروقه مجرى الدماء. وضرب بذلك مثلاً قل من يقدم عليه، وظلت الجمعية في رعايته إلى أن كرمته في عيد مولده الثمانين.

وكان من الطبيعي أنه عندما اتجه الفكر العالمي في العقد الأخير من القرن الماضي إلى اعتبار أن التنمية ليست مجرد تطوير للبُنيان الاقتصادي في جوانبه الاجتماعية، بل هي في جوهرها تنمية الإنسان ليكون إسماعيل بين كوكبة المفكرين الذين دأبوا على إصدار وتطوير تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية، ولم يلهه ذلك عن وطنه، فعاد إليه يطرح له رؤية مستقبلية طويلة الأجل في العام 2020. وكان بشخصيته الجذابة

وقدرته العلمية كبير الأثر في دفع الكثيرين إلى المشاركة في هذا العمل، الذي لم يضن عليه بجهوده وماله الخاص، بعد أن تخلت مصادر التمويل الخارجي عن مؤازرته ولعل الزميلين إبراهيم سعد الدين وإبراهيم العيسوي يُكملان ما بدأه وفاءً منهما له ولمصر."

د. عثمان محمد عثمان:[43]

الأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله هو أستاذي وهو من أسسني. وكان دائمًا يفخر بأنني من أوائل المعيدين الذين قام بتعيينهم عام 1969. وكان د. إسماعيل عضوًا باللجنة المكلفة باختيار المعيدين الجدد، وقد رشح بعض الأسماء، والتقى بالمرشحين للوظيفة، وكان هذا أول لقاء لي مع الراحل الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، وكنت أطمح للقائه منذ أن كنت طالبًا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

عشقت في هذه الجلسة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، لأنه علمني بعض الدروس والتي ظلت معي حتى هذه اللحظة. لقد علمني أن هناك فرقًا كبيرًا بين أن أكون طالبًا متفوقًا، وبين أن أكون باحثًا متميزًا بمعهد التخطيط القومي. وعلمني أن علوم الاقتصاد والتنمية النظرية لا تكتمل إلا بإضافة الشق الكمي فيها، وسألني صراحةً، عن تقديراتي بمواد الرياضيات التي درستها في مرحلة البكالوريوس مثل الإحصاء والاقتصاد التطبيقي والإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي، وكأنه كان ينوي حال تعييني بالمعهد، إلحاقي بمركز الأساليب التخطيطية الذي كان يضم الرياضيين والإحصائيين. كما علمني أن البحث العلمي في مجال التخطيط متعدد ومتداخل التخصصات Multidisciplinary وكنت أسمع هذا التعبير لأول مرة، ومن هنا جاءت ملاحظة الأخ والصديق الأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوي، بأن المعهد كان يضم التخصصات المختلفة والمتنوعة، ولم أكن أعرف هذا في ذلك الوقت، حيث كنت أعتقد أن المعهد يضم خريجي كليات الاقتصاد والتجارة فقط.

علمني أيضًا، وحتى أُصبِح عضوًا في الهيئة العلمية لهذا المعهد البحثي المرموق، أن أنسق في اختياراتي بين المعهد والموضوعات التي أدرسها في مرحلتي الدراسات العليا - الماجستير والدكتوراه - مع أساتذتي في المعهد وخارج المعهد ومع إدارة المعهد، ومن ثم كان مع إدارة المعهد حين قرروا انتقالي لاستكمال الدراسات العليا من وارسو في بولندا إلى تشيكوسلوفاكيا، وأتذكر أنه كان في زيارة لوارسو - وكنت مستاءً جدًا من فكرة الانتقال - ولكن عندما جلست معه أقنعني بأسباب تصوره لانتقالي لتشيكوسلوفاكيا في ظل الاتفاق المسبق، الذي ربما أكون قد نسيته

(43) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي، ووزير التخطيط الأسبق (رحمة الله عليه).

في حينها، وهو أن تفكيري ليس من دماغي، ولكنني عضو بهيئة علمية يجب أن تكون متكاملة في تخصصاتها، وذكر لي مبررين في غاية الأهمية وهما:

- أنني استكملت أكثر من عام في وارسو ببولندا، وهي بلد زراعي بالأساس، متخلف نسبيًا في ذلك الوقت. وإذا انتقلت إلى براغ بتشيكوسلوفاكيا، وهي بلد صناعي متقدم، فمن الممكن المقارنة بين تأثير التباين في المستوى العلمي بين البلدين.
- الأمر الأهم، أطلعني على ما عُرف وقتها بربيع براغ، وأن كلمة "أوداتشي" كانت رمزًا لوضع مقدمات لـ "الليبرالية الاقتصادية" في بلد اشتراكي[44]. ومن ثم لا بد من دراسة الدوافع القائمة والاعتراضات من حلف وارسو عليها، وكيف تركت هذه الأفكار تأثيرها على النُخبة العلمية في مدرسة براغ للاقتصاد بتشيكوسلوفاكيا التي يرشحني للانضمام لها.

لم أنس هذه التوصيات أو هذه النصائح والتي كان لها عظيم الأثر في بنائي الفكري والأكاديمي. ولا أنسى طبعًا أن د. إسماعيل كان أول من هنأني على انضمامي للوزارة. وقد كنت متخوفًا من هذا الاختيار، لأني لم أكن أتوقعه وشجعني كثيرًا، وقال لي تذكر أنك ستجلس بالمكان الذي سبقتك إليه. فقلت له بكل صراحة، أنني لا أتصور أنني أستطيع أن أؤدي مثل أدائه في الوزارة، فلست إلا تلميذًا مجتهدًا في مدرستك وكنت كثيرًا ما أذهب إليك لأتلقى منك نصائح مختلفة، ومنها اللغة. فكم كنت أسعد بمهاتفته في المساء، لأسأله عن معنى كلمة أو لفظ معين، وكان يفعل نفس الشيء، كما ذكر نفس الشيء أخي وصديقي الدكتور سمير رضوان، أنه ذات مرة اتصل بي مساءً وسألني: ما الفرق بين Depression & Recession؟ فارتبكت، حيث كان مطلوبًا مني أن أفصح عن معنى، لمن يكتب ألفاظ ومعان كعامود في الصحف. أذكر ما سبق لأنه كان بالرغم من أرستقراطيته كثير التواضع والتعاطف مع مرؤوسيه ومعاونيه وتلاميذه.

قدم الراحل إسماعيل صبري عبد الله لي توصية أو نصيحة، عندما تقدمت للعمل بالمعهد العربي للتخطيط في الكويت، وفي نفس الوقت طلبتني كلية التجارة بجامعة صنعاء باليمن. فأخذت رأيه، وقال لي هل تريد الدينارات، أم تريد أن تُعلِم تلاميذك ما تعلمته من معاني التنمية والاقتصاد والتخطيط؟ فقررت أن أذهب إلى صنعاء والتي عشت بها أجمل سنوات عمري. هذا البلد البسيط مقارنة بدولة الكويت الغنية بثرواتها. وعندما

---

(44) "أوداتشي" كلمة يابانية تعنى "الوداع" أو "إلى اللقاء". وهي في هذا السياق تشير إلى الرغبة في الانتقال من نهج سياسي و اقتصادى قائم إلى نهج سياسي و اقتصادي جديد. وقد تم الإجهاز على "ربيع براغ" في 1968 باجتياح عسكري لتشيكوسلوفاكيا من جانب الاتحاد السوفييتي.

كنت أدرس في إحدى الجامعات الاقتصادية الدولية، وكنت أعشق كتاباته. قرأت في كتابه "نحو نظام اقتصادي عالمي جديد"عن العلاقة بين الديموقراطية والتنمية، كنت اختلف معه في أن الديموقراطية الاجتماعية تختلف عن الديموقراطية السياسية، وكان يتقبل اختلافي، كذلك لا أنسى أنني عندما اشتغلت في منتدى العالم الثالث، علمني كيفية تسجيل جلسة، وطريقة عمل محضر الجلسة بسرعة. لقد علمني كثيرًا من الأشياء ليس فقط في مقتبل عملي الأكاديمي والبحثي، وإنما طيلة عمري. فجزاه الله عني خير الجزاء لما قدمه لنا وما صنعه لوطنه طوال رحلته.

د. سمير رضوان:[45]

أهنئ المعهد برئاسة الدكتور أشرف العربي على هذا الإبحار العظيم من الأصدقاء في سيرة د. إسماعيل صبري عبد الله. أنتم تصفون حالة متميزة وسط هذا الاضطراب الحاصل ليس فقط في مصر أو في المنطقة، بل في العالم بأسره. تعرفت على الدكتور إسماعيل صبري عبد الله رحمه الله، ليس في معهد التخطيط القومي وإنما خارج المعهد. وكانت لنا لقاءات متعددة، أذكر منها لقاء في جنيف على العشاء على ضفاف النهر. وكل ما كنت أتمناه في تلك الليلة ألا تنتهي. بدأ اللقاء بسؤال، وأراد أن يعرف مني تصوري لما يحدث في الاقتصاد المصري من منظور أنني كنت أعمل في منظمة دولية، وكان ردي في ذلك الوقت أنني تشغلني مسألة بسيطة، وهي أنه إذا نظرنا إلى تاريخ مصر الحديث من أيام محمد علي إلى الآن، سنجد ظاهرة غريبة جدًا. تحدث تجربة معينة وتنمو فترة، ثم يحدث انحسار وتبدأ مرحلة جديدة. ثم تحدث طفرة تنموية وهندسية ثم تنحسر مرة أخرى، وهكذا. أي فترات نمو تتبعها فترات ركود، وهكذا. وبالتالي كنت أريد معرفة وجهة نظره في هذا النمط غير المنتظم وغير المتراكم في عملية النمو. وكان رد الدكتور إسماعيل أن المسألة في منتهى البساطة، أن أصحاب المصالح لا يريدون الاستمرار في أي تجربة تنموية في مصر.

بالإشارة إلى أحد إنجازات الدكتور إسماعيل صبري عبد الله المهمة، وهو ما يعرف بـ: Studies of the Future. حيث إننا في أشد الحاجة إلى هذه الدراسات المستقبلية، وفي أمس الحاجة لأن نعيد لها الاهتمام. الدكتور عثمان محمد عثمان قام بدوره الأساسي في إجراء عمليات محاكاه Simulation لما يحدث في المستقبل، وأتمنى من د. أشرف العربي، أن يعيد النظر في موضوع الدراسات المستقبلية، كي نستطيع التعامل مع حالة الفوضى، ويتم

(45) مفكر اقتصادى، ووزير المالية الأسبق.

عمل تقييم للسيناريوهات الممكنة، والتي تعد بمثابة أهم مساهمة من وجهة نظري لترشيد وتحسين الأوضاع المستقبلية.

عندما نتحدث عن الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، لا بد أن نذكر أناقته في كل شيء، في الكتابة وفي المظهر وفي اللغة. ففي تلك الليلة التي أشرت إليها، كان يتحدث عن اللغة العربية بشكل غير عادي وجميل، فمن يسمعه يتمنى أن يدرس لغته. هذه الذكريات لا يمكن أن تعوض مرة أخرى، وبالنظر لحلقات الرواد، أتقدم بالشكر على ما قمتم به من إضاءة تنويرية لهؤلاء الرواد.

د. علي نصار:[46]

ملاحظتي الأولى تتعلق بشخص الراحل الأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، فقد كان يُلقب بالعبقري منذ كان طالبًا في الجامعة، وكانت عبقريته تشمل تقريبًا كل شيء، كما كان يتمتع بجاذبية كبيرة تجاه الآخرين. وكان يحترم الكلمة، ويختارها بعناية. كما كان يحترم شخصية الصعيدي، ويعطي المواقف حقها. كان صريحًا وأمينًا، وكان يتحدث بلا أية قيود، ولم يكن ينزعج من أي خلافات أو آراء. وفي الحقيقة كنت أسمع دائمًا عنه كلمات المديح، وكان رفيق الدراسة الدكتور إبراهيم العيسوي، يعشق هذه الشخصية، فقد كان يستمع أكثر مما يتحدث، وكان يتغاضى عن الأمور التي قد تزعجه كي يصل إلى نتائج أفضل.

كان دائمًا يدعونا للتفكير بطريقة مختلفة. فالأماكن تُعرف بمن هم أكثر جاذبية وأكثر علمًا واهتمامًا بالتفاصيل، وأيضًا أكثر مجاملةً واهتمامًا بالشعور الخاص بالأفراد، وخاصة بالمعيدين، مما يساهم في تحقيق نتائج أفضل. وبالتالي، كان يتمتع بملكات من هذا النوع.

أما ملاحظتي الأخرى فهي تتعلق بميدان العلوم الاجتماعية والنظريات المختلفة. تلك المدارس والنظريات تقدم لنا أسبابًا تم استخلاصها من تجارب متنوعة. كان يحب الراحل إسماعيل صبري عبد الله أن يرى ويشاهد تأثير الأب على ابنه، وكذلك تأثير الرأسمالية على المجتمع وغيرها من الظواهر. فالغرب والرأسمالية يستخدمان طرقًا مختلفة، نتنبّه لها أحيانًا دون أن نتحدث عنها، وأحيانًا نشعر بالفخر بها. مثال على ذلك: الحوكمة، وهي مليئة بالأمثلة النفسية، فكيف يمكن التحكم في العالم دون أي مساعدة؟ كذلك، ظاهرة المؤشرات، فكيف اختفى كل شيء في العلوم الاجتماعية والإنسانية ليحل محله المؤشرات؟ فبدلًا من المشاركة في التنظير، ينبغي

---

(46) أستاذ المستقبليات - معهد التخطيط القومي (رحمة الله عليه).

أن نشارك في صياغة الحلول والمشاركة في تطوير العلوم الاجتماعية والإنسانية. إن جهود التنظير ألغت تقريبًا الجهود الخاصة بالإبداع في صياغة الحلول، وحل مكانها كتاب تعليمات يسمى الجودة والتنظير والنظرية. وبالتالي، يمكننا القول إننا نحفر قبورنا بأنفسنا.

إن استكمال طريق التنمية وإنتاج شخصيات مثل إسماعيل صبري عبد الله - رحمه الله - يُمثل مجهودًا إضافيًا ويحتاج لبحوث إضافية. الرأسمالية والشركات الكبرى بنسبة 100% هي السبب الرئيس في 70% من التلوث الحادث في العلوم الاجتماعية. إن استخلاص الدروس من إسماعيل صبري عبد الله يجب أن يتم بنفس الدقة والتدقيق والتميز الذي اتسم به الراحل العظيم.

د. علي سليمان:[47]

بداية أود أن أوجه تحية كبيرة للمعهد على هذا الدور المميز للاحتفاء بالرواد وعلى هذه الجهود التي تمثل خدمة تاريخية. لقد ذكر الدكتور أحمد صقر عاشور أن لدينا مخزونًا فكريًا راقيًا، والقدرة العظيمة التي كان يتمتع بها الراحل إسماعيل صبري عبد الله كانت حالة فريدة من نوعها. فقد كتب "مصر التي نريدها"، وهناك آخرون كتبوا "وصيتي لمصر" وبالتالي، فإن مصر تمتلك تراثًا كبيرًا جدًا. التراث الكبير لإسماعيل صبري عبد الله، نتج عن كونه متخصصًا في اللغة الفرنسية، وحصل على الدكتوراه من فرنسا، وكان اشتراكيًا حتى النخاع، ودخل في الحزب الشيوعي المصري وكان رئيسًا له. في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، كانت مصر جزءًا من البحر المتوسط وتتمتع بثقافة البحر المتوسط، ولكن للأسف أصبحنا الآن بعيدين عن هذه الحضارة، وأصبحت لنا حضارة خاصة بنا.

هناك جزء تاريخي لا بد من الاهتمام به، ومن الممكن التعاون مع الجمعية التاريخية المصرية المهتمة بدراسة التراث الفكري والمعرفي والاجتماعي في مصر. وبالفعل، تحدثت وتواصلت مع زملائي بالجمعية التاريخية المصرية للتواصل مع الدكتور مصطفى أحمد مصطفى لتسجيل هذه الجهود. هناك أمر آخر قد يهتم به المعهد عند الحديث عن التنمية، حيث دائمًا ما يكون هناك غياب لتراكم النمو في مصر، فكلما حدثت فترات نمو تبعها انحسار في هذا النمو. السؤال هنا: أين المواهب العظيمة التي خرجت من مصر؟ ولماذا لم يتم الإفادة منها؟ كنا من أوائل الدول في المنطقة في فترة الأربعينيات من القرن الماضي، بالتأكيد هناك عوامل أدت إلى هذا التراجع .

(47) وكيل أول وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي الأسبق.

هناك سؤال آخر يتعلق باهتمام الراحل إسماعيل صبري عبد الله بمفهوم الحرية، وهو مفهوم مهم جدًا. حيث إن جزءًا من النهضة في السينما والكتابة في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي كان بسبب الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر، وكانت هناك تيارات مختلفة، وهو أمر مختلف عن الوضع الحالي. ومن ثم فهي قضية لا بد من طرحها على الساحة حاليًا.

د. محسن توفيق:[48]

هناك مشكلة كبيرة جدًّا تتمثل في عدم وجود مدرسة فكرية واضحة، هل هو فكر اشتراكي أم فكر رأسمالي أم ليبرالي؟ وبالتالي فإن الفكر غير معروف، ومن هنا يجب أن تكون هناك مدرسة فكرية واضحة. وبناءً على هذا الفكر يتم إنتاج الاستراتيجية والخطة. وبالتالي فإن ما يحدث حاليًا في رأيي هو أزمة فكرية، ومن الضروري الإفادة من مؤسسة كمعهد التخطيط القومي لبناء فكر واضح ومحدد، والتأثير على فكر الجيل الحالي، وتطوير الأفكار. كذلك يجب الاهتمام بالفكر التنموي الوطني، وليس الفكر الاقتصادي فقط. ويجب أخذ جميع الأبعاد في الاعتبار، كالجانب البيئي والاجتماعي، وما إلى ذلك. حيث يعد معهد التخطيط القومي المؤسسة الوحيدة في مصر ذات الطابع المميز بفكر هؤلاء الرواد العظام.

د. حسين صالح:[49]

أود أن أعبر عن سعادتي البالغة بهذا الوفاء، وأتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور أشرف العربي على هذه الفكرة الجميلة، وتكريم الرواد. أستاذنا الدكتور إسماعيل صبري عبد الله كان رجل علم وذا أخلاق رفيعة ويتسم بالأمانة والصدق، كما كان فارسًا نبيلًا. وأنا من الأشخاص الذين لم يكن يعرفهم الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، وعلى الرغم من ذلك، فهو غير مساري تمامًا. كان رجلًا يحترم الشباب ويحترم العلم. في السبعينيات من القرن الماضي، أعلن الرئيس السادات أنه سيتم رفع أسعار أربع سلع وهي الخبز، والأرز، والشاي، والسكر، فقام الدكتور إسماعيل صبري عبد الله بإرسال جواب لكل الوزارات والإدارات المعنية، مثل معهد التخطيط ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وسألهم عن رأيهم حول رفع أسعار هذه السلع.

---

(48) الأستاذ بكلية الهندسة- جامعة عين شمس، ومندوب مصر الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم "اليونسكو" سابقًا.

(49) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي.

ومن حسن حظي أنني أجبت على هذا السؤال وقمت بتقديم الورقة، وتم تسليمها للمسؤولين ليتم رفعها إلى إسماعيل صبري عبد الله. عندما سأل إسماعيل صبري عبد الله عمن كتب هذه الورقة، قالوا له إنه شاب اسمه حسين صالح في وزارة التخطيط، وطلب مقابلتي. وعندما قابلته، أدهشني أنه كان قمة في الأخلاق وقمة في التواضع، وسألني عن كيفية كتابة هذه الورقة، وشرحت له أنني كنت أعمل تحليلًا اقتصاديًا حول هذه السلع الضرورية، واعتمدت على استخدام المرونات السعرية والدخلية، وتوصلت إلى أن هذه السلع ضرورية، وأي مساس بها سيؤدي إلى نتائج لا تُحمد عقباها. وكان رد إسماعيل صبري عبد الله أنني قمت بعمل تحليل اقتصادي جيد، وتحليل إحصائي جيد، وتحليل سياسي جيد، وطلب نقلي إلى معهد التخطيط القومي بالإضافة إلى إرسالي في بعثة. وبالتالي، تحولت حياتي بالكامل من باحث بسيط في وزارة التخطيط إلى عضو هيئة علمية بمعهد التخطيط القومي.

وعند الحديث عن الجانب التخطيطي للراحل إسماعيل صبري عبد الله، وبالاطلاع على الخطة التي قام بها إسماعيل صبري عبد الله، إطار الخطة التي أتمنى أن يتم تنفيذها الآن، وكذلك تقرير المتابعة الذي قدمه إسماعيل صبري عبد الله، أتمنى أيضًا أن يتم إصداره بنفس الشكل. مشروع مصر 2020 الذي قام به إسماعيل صبري عبد الله كان أكثر من رائع. أخيرًا لو وصفت إسماعيل صبري عبد الله بكلمة واحدة، فهي أنه "فارس نبيل صاحب فَضلٍ عليّ".

روادالتخطيطالقومي

د/ كمال الجنزوري

2021 - 1933

أولًا: كمال الجنزوري في سطور

وُلِدَ الدكتور كمال الجنزوري في قرية جروان، مركز الباجور، محافظة المنوفية في 12 من يناير 1933. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ميتشجان الأمريكية. وهو اقتصادي وسياسي مرموق. شغل منصب رئيس وزراء مصر عندما كلفه المجلس العسكري بتشكيل الحكومة في 25 من نوفمبر 2011 والتي عرفت بحكومة الإنقاذ. وكان قد تولى رئاسة الوزارة قبل ذلك في الفترة من 4 من يناير 1996 إلى 5 من أكتوبر 1999. وهو صاحب فكرة الخطة العشرينية الممتدة من 1983 إلى 2003. لُقِب بوزير الفقراء والوزير المعارض نظرًا لبعض ما ظهر منه في وقت رئاسته للحكومة ولتركيزه على رعاية محدودي الدخل.

تولى العديد من المناصب العلمية والإدارية والسياسية، منها: أستاذ بمعهد التخطيط القومي 1973؛ وكيل وزارة التخطيط عام 1974-1975؛ محافظ الوادي الجديد عام 1976؛ محافظ بني سويف عام 1977؛ مدير معهد التخطيط القومي عام 1977؛ عضو هيئة مستشاري السيد رئيس الجمهورية 1978-1980؛ وزير التخطيط عام 1982؛ وزير التخطيط والتعاون الدولي في يونيو 1984؛ عضو مجلس الشعب لدورتين 1984-1988؛ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي سبتمبر 1985؛ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي نوفمبر 1986؛ رئيس مجلس الوزراء يناير 1996 - أكتوبر 1999؛ رئيس مجلس الوزراء ديسمبر2011 - يونيو 2012؛ ومستشار رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية 2012 -2021.

يمكن الاطلاع على السيرة الذاتية والكتب والخطابات السياسية للراحل الكبير بالملحق رقم (4)، أو من خلال الرابط التالي:

ثانيًا: قراءة في فكر كمال الجنزوري

رؤية الجنزوري لمسيرة التنمية وعمل الحكومة

د. عثمان محمد عثمان:[50]

سوف أتناول رؤية الدكتور الجنزوري لاستراتيجية التنمية والتخطيط كما عرضها في كتابه المعنون بـ "مصر والتنمية". وفي الحقيقة أنا فخور وأعتز بأنني لأول مرة أقرأ عن تقييم عمل الحكومة من خلال وثائقها، ووثيقه كتبها رئيسها بنفسه. ولكن أود الإحاطة بأن ما سأسرده في الجزء التالي، بدأته في أثناء حياة الدكتور الجنزوري، وبعد أن انتهيت منه في مسودة ومقالة مطولة، أرسلتها إليه، وأبدى استحسانًا كثيرًا لها، فهو ليس قولًا بعد فوات الأوان، ولكن هذا الكلام كتبته واطلع عليه وقرأه الدكتور الجنزوري بنفسه رحمة الله عليه.

في هذا الجزء سأحاول أن أركز على وجهة نظري لرؤية الراحل كمال الجنزوري، وقبل البدء هناك عدد من الملاحظات السريعة:

الملاحظة الأولى: تعد بمثابة سابقه محمودة، أن يكون المؤلف مسؤول اقتصادي لكتاب يتناول الأوضاع الاقتصادية والسياسات خلال الفترة التي تولى فيها المسؤولية. فهناك عددٌ من المسؤولين العسكريين الذين كتبوا مذكراتهم، وهناك أيضًا عددٌ من المسؤولين الآخرين الذين قاموا أيضًا بالكتابة، ولكن لأول مرة يقوم مسؤول اقتصادي كبير بالكتابة، لا الدكتور عبد العزيز حجازي ولا الدكتور عاطف صدقي ولا الدكتور علي لطفي ولا الدكتور عاطف عبيد ولا الدكتور مصطفى خليل، ولا الوزراء الاقتصاديون كالدكتور مصطفى السعيد أو الدكتور سلطان أبو علي، أو وزراء المالية فجميعهم لم يكتبوا مذكرات، والاستثناء هو الدكتور حازم الببلاوي.

ولهذا في تقديري أن هذا التقليد يجب أن نعتز به وأن ندعمه، وربما نطالب المسؤولين بحيادية وموضوعية أن يكتبوا عن تجاربهم.

الملاحظة الثانية: تتعلق بدور وتأثير رئيس الحكومة، لأن الدكتور الجنزوري بالرغم من أنه مكث لفتره طويلة وزيرًا للتخطيط والتعاون الدولي، فضلًا عن الفترة التي كان فيها محافظًا، وإن كان كتاب "مصر والتنمية" يركز على فترة رئاسته للحكومة، وفي استخدامه وتحليله للمؤشرات الاقتصادية والتنموية، لا يعمد إلى تقسيم الفترة،

---

(50) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي، ووزير التخطيط الأسبق (رحمة الله عليه).

فلأول مرة يكتب رئيس الوزراء كاقتصادي عن فترات رؤساء الوزارة السابقين، بمعنى أن يقارن في المؤشرات بين فترة رئاسة الوزارة للدكتور عاطف صدقي أو الدكتور عاطف عبيد أو الدكتور علي لطفي وهكذا، دون أن يقوم بتقسيم الفترات مثلما نفعل كاقتصاديين إلى فترة مثلًا الأربعينيات أو الخمسينيات أو الستينيات أو فتره ما بين الحربين.. وهكذا.

قسم الجنزوري الفترات بناءً على رئاسة الوزراء في جدول بأسماء رؤساء الوزارة وليس بالسنوات. والحقيقة أنه لا يجب تفسير ذلك باعتباره أمرًا ذاتيًا أو شخصيًا، حيث كان حريصًا أيضًا ودائمًا على ذكر أننا نجحنا في كذا في فترة كذا، مثلا الدكتور عاطف عبيد، ولم ننجح في كذا في فترة كذا، مثلًا الدكتور علي لطفي، وهكذا. وهذه كانت السياسة التي يتبعها الجنزوري كرئيس وزراء، فكانت له رؤيته الخاصة، وكان له دوره المميز في علاقته مع مجموعات الوزراء.

وبالتالي فمن الناحية السياسية، هذه النقطة - في رأيي - لم تتفق مع الادعاء باستمرارية النظام. وأستطيع أن أجزم أنه استنادًا إلى رأي الدكتور كمال الجنزوري، فكل شيء موثق بالوقائع. وأنا أؤيد ذلك لأنني عشت هذه الأحداث، والدكتور حسن يونس وزير الكهرباء الحاضر معنا اليوم - كنا دفعة واحدة في الوزارة - وعشنا لسنوات طويلة مناقشات مجلس الوزراء وآراء الوزراء ومجموعات القوى داخل المجلس وخارجه. فإذا أراد رئيس الوزراء أن يقرر شيء فعليه فعله، وأن يكون صاحب موقف ورأي وسياسة. ويكفي أنني أصف الدكتور الجنزوري بأنه كان معارضًا وما كان يظهر على السطح كان شيئًا آخر.

الملاحظة الثالثة: يشير الدكتور الجنزوري إلى ما كان يسميه بالمبادئ العشر للحكومة وهي تستوعب الجزء الأكبر من الكتاب، وهو يرى أن الحكومة في عهده التزمت بهذه المبادئ. وهنا تساؤل يطرح نفسه، إن ما يذكره أحدُنا من مبادئ ما لتوضيح الرؤية، وتنفيذ القرارات ومتابعتها، وتحقيق المصالحة بين الشعب والحكومة، والحفاظ على المال العام، والالتزام بتطبيق القانون، والتنمية البشرية، والبعد البيئي، ليس محل خلاف؛ فكلها قيم أخلاقية طيبة، ولا يعترض أحد عليها، لذا فالسؤال، إلى أي مدى يستطيع رئيس الحكومة والحكومة أن تتمسك وتلتزم وتفرض هذه الرؤى والمبادئ؟

الملاحظة الرابعة: وهي اعتزاز الدكتور الجنزوري بما حققه من إنجاز، وهو في الحقيقة يتحدث بموضوعية وبالمؤشرات، وكان يستشعر أنه حقق الكثير وأن إنجازاته في مختلف المجالات تعد إنجازات صريحة. ولن أسرد كل هذه الوقائع لأنها بالفعل أصبحت جزءًا من التاريخ. وهو يعرض تفصيلًا مواقفه في الكتاب، ومواقفه المتعلقة بالسياسة المالية والسياسة النقدية. وقد اخترت بعض الأمور لأنه ربما لو كان معنا الدكتور كمال الجنزوري، لكان من الممكن أن تكون هذه السياسات مطلوبة في وقتنا الحالي، ومنها:

- كان دائمًا يتمسك بأن عجز الموازنة يجب أن يظل في الحدود الآمنة، ومن ثم حصار تفاقم الدين العام سواء المحلي أو الخارجي. أيضًا كان دائمًا من أنصار زيادة الاستثمارات العامة. وكل شيء مذكور بالأرقام في الكتاب.
- كان يذكر بفخر شديد دوره ضمن الوفد المفوض لتخفيض الدين الخارجي بإشراف رئيس الجمهورية، وعندما ينتقل إلى تناول علاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجي، نجد حساسيته تجاه قضية سعر الصرف، وإدراكه لقضية تخفيض قيمه الجنيه على الأسعار المحلية والتضخم. وكذلك التأثير على الاحتياطيات الدولية التي ارتفعت نتيجة للإصلاح الاقتصادي من نحو 6 مليارات دولار سنه 1990 /1991 إلى نحو 18 مليار دولار سنه 1994/ 1995، ثم زادت على 20 مليار دولار سنه 1997/1996، ثم انخفضت إلى 18 مليار دولار في سنة حكومته، واستمر هذا الانخفاض مع حكومة الدكتور عاطف عبيد إلى أقل من 15 مليار دولار، ما عدا التزايد الذي تم مع الجيل الثاني للإصلاح خلال الفترة التي تشرفت بالعمل فيها.
- يشير الجنزوري إلى المؤشرات التقليدية، حيث إن سعر الصرف ظل ثابتًا في الفترة من 1992 حتى الفترة 1998/ 1999. ويدفع الزعم بأن الاحتياطيات كانت تستخدم للدفاع عن تقلبات سعر الصرف. في الحقيقة أنه كان كاشفًا عما يجب أن تكون عليه السياسات بعبارات قاطعة وحاسمة وصريحة.
- من أهم إنجازاته ورؤاه عبارته الشهيرة **(المكان طاقة بأهله)**، ولا بد من الفسح والتوسع العمراني - وكان يحب أن يستخدم هذا التعبير (فسح) - وبالطبع مشروعاته العمرانية في سيناء والدلتا ووسط وشمال القاهرة الكبرى والوادي تشهد على ذلك.
- أما عن الجزء الأخير - والذي أرى أن فيه وجهة نظر - يقول الدكتور الجنزوري في عبارة أن التخطيط العلمي التفصيلي هو طريق النجاح، والتخطيط لا غنى عنه للتنمية. فالتخطيط لم يكن في مصر يومًا داعيًا إلى إلغاء اقتصاد السوق أو الاقتصار على الملكية العامة....إلخ.

- توجد قضية في مصر، وهي تمسكنا بالتخطيط، ربما أدركت أن العلاقة بين السوق والخطة علاقة ملتبسة، ولم تكن أبدًا واضحة، وتقسيم الأدوار لم يكن أبدًا دقيقًا وناجحًا.

من التخطيط المركزي للتخطيط التأشيري: دور المشروعات القومية وتوشكى في فكر الجنزوري

د. سعد نصار:[51]

بعدما عُيِن الجنزوري وزيرًا للتخطيط في عام 1982، بدأ في إعداد الخطة الخمسية كجزء من خطة إقليمية، وفعلًا كون مجموعات عمل لهذا الغرض في كافة القطاعات، وشرُفت أنه انتدبني - وكنت عميدًا لكلية الزراعة فرع جامعة القاهرة بالفيوم - للعمل مع سيادته مسؤولاً عن الجزء الخاص بخطة الزراعة ومستشارًا له كوزير للتخطيط ومديرًا لمعهد التخطيط القومي في نفس الوقت. بدأت الخطة الخمسية 1982/ 1983 - 1987/1986 وهي الخطة الأولى في إطار خطه عشرينية طويلة الأجل. حيث قام الجنزوري بإعداد أربع خطط خمسية للخطة العشرينية. فقد كان الدكتور الجنزوري أول من أعاد فكرة التخطيط الاستراتيجي لمدة طويلة ومدة متوسطة ومدة قصيرة.

في الحقيقة أن الدكتور الجنزوري مارس التخطيط في مراحل مختلفة. مارس التخطيط مرة عندما كان التخطيط مركزيًا، ثم مارسه عندما كان تخطيطًا تأشيريًا، وكان أوسكار ريزارد لانجه أستاذ التخطيط السياسي، يُشَبِه التخطيط المركزي والتخطيط التأشيري بقوله: "إن الفرق بين التخطيط المركزي والتخطيط التأشيري" مثل الطيار الذي يقود طائرة. فالتخطيط المركزي إذا كان مركزيًا يكون قائد الطائرة أو الطيار جالسًا على عجلة الطائرة، ممسكًا بدفة القيادة وهو الذي يحرك الطائرة بالطريقة التي يراها وإلى المكان الذي يريده. أما التخطيط التأشيري، فمعناه أن تضع المؤشرات والسياسات وأن تعمل Automation للطائرة لكي تطير وحدها، ويتدخل القائد فقط إذا حدثت مطبات أو صدمات تحتاج إلى تدخل، ففي كتابه Political Economy أوضح أن التخطيط التأشيري أصعب من التخطيط المركزي. فالتخطيط المركزي بمثابة أوامر ونواهٍ، بينما التخطيط التأشيري يوضح الكيفية التي تضمن أن ما يطبق على كل من القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع الحكومي يتم بنفس الآليات ويحقق نفس الأهداف، بسياسات تأشيرية واضحة توضع لهذه القطاعات المختلفة، وتتولى الدولة فقط الرقابة والإشراف والتدخل عندما يحتاج الأمر إلى التدخل فقط.

---

(51) أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة القاهرة، ومحافظ الفيوم الأسبق.

مارس الدكتور الجنزوري التخطيط في فترة كانت فيها الاستثمارات الحكومية ومساهمة الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الحكومي مختلفة، حيث بلغت نسبة الاستثمارات الحكومية 75%، والقطاع الخاص 25% فقط، وذلك في البداية عندما كانت الدولة هي القائمة على الاستثمار. ثم تغير الوضع وأصبح القطاع الخاص 75% والقطاع الحكومي 25%. ثم بعد أحداث يناير وحالة عدم الاستقرار، لم يكن القطاع الخاص قادرًا على القيام بالمشروعات القومية وبالأخص البنية التحتية والبنية الأساسية ولم يقبل عليها، وتدخلت الدولة وأصبحت استثمارات الدولة نحو 70% والقطاع الخاص 30%. وأعتقد أن الدولة قامت بهذا الدور؛ لأنها كانت يجب أن تقوم به والقطاع الخاص لم يكن قادرًا أو راغبًا في القيام بذلك. وأيضًا الدولة وضعت القوانين لجذب الاستثمار وحققت الاستقرار المطلوب. وفي تقديري أنه قد حان الوقت للقطاع الخاص المصري أو العربي أو الأجنبي للمبادرة في المساهمة في الاستثمارات وزيادة نصيبه في القطاعات الاقتصادية والاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي.

كان للدكتور كمال الجنزوري في فتره رئاسة الوزارة مبادرات في المشروعات القومية، حيث بدأ مشروع توشكى واستصلاح 540 ألف فدان، وترعة السلام 620 ألف فدان، وشرق العوينات 290 ألف فدان، ودرب الأربعين 12 ألف فدان. هذا في مجال الزراعة. كما كانت هناك مشروعات شرق التفريعة ببورسعيد وخليج السويس، وبالتالي كانت فكرة المشروعات القومية من المبادرات الرئيسة للدكتور كمال الجنزوري.

سأذكر مثالًا واحدًا فقط على هذه المشروعات القومية في مجال الزراعة، وهو مشروع توشكى الذي عندما وضع خطته الدكتور كمال الجنزوري. كانت الاستثمارات المخصصة له 300 مليار جنيه. وقد يندهش بعضهم من هذا الحجم الكبير، كما كان المخطط من الـ 300 مليار أن يكون 80% من القطاع الخاص و20% فقط من القطاع الحكومي. بمعنى آخر، 60 مليارًا فقط من القطاع الحكومي، و240 مليارًا من القطاع الخاص. ولم يكن مشروع توشكى مشروعًا زراعيًا فقط، وإنما كان أيضًا مشروعًا صناعيًا وخدميًا مع خلق مجتمعات عمرانية جديدة، والبُعد عن الدلتا والتركز والتلوث. لقد كان هدفه نقل جزء من السكان إلى جنوب الوادي.

لم يكن نصيب الزراعة في هذا المشروع كبيرًا، فقط 8%، ونصيب القطاع الحكومي في الزراعة نحو 6 مليارات جنيه، وباقي الـ 24 مليار جنيه من القطاع الخاص. وما نُفذ من هذا المشروع هو الجزء الحكومي في الزراعة فقط، حيث قامت الحكومة بإنشاء محطة الرفع، وهي أكبر محطة عملاقة لرفع المياه من بحيرة ناصر. فقد كان من الضروري أن ترتفع المياه نحو 200 متر فوق سطح البحر، وأعلى مستوى للبحيرة 147 مترًا، بمعنى أنه من

الضروري رفع 53 مترًا، وإذا كان أعلى مستوى للبحيرة 178مترًا، يجب رفع 22 مترًا. وتبلغ طاقة المحطة في اليوم 25 مليون متر مكعب تكفي لزراعة الـ 540 ألف فدان.

بلغت تكلفة هذه المحطة 1.5 مليار جنيه. وبعد ذلك تم تنفيذ قناة توشكى والتي يبلغ طولها نحو 72.5 كيلو متر، ولها أربعة فروع، بمساحات 100 ألف فدان، و120 ألف فدان، و100 ألف فدان، و200 ألف فدان على الترتيب، بطاقة إجمالية 520 ألف فدان. وبلغت تكلفتها 4.5 مليار جنيه، بمعنى أن تكلفة المحطة والقناة بلغت 6 مليارات جنيه، وتعد بمثابة الاستثمارات الإجمالية الحكومية التي تمت في مشروع توشكى.

أما الاستثمارات الخاصة في الزراعة في توشكى، فلم يتم منها سوى جزء صغير جدًا من خلال حصول كل من شركة جنوب الوادي، وشركة الراجحي على 100 ألف فدان، وحصول شركة الوليد بن طلال على 120 ألف فدان. وتم استصلاح 27 ألف فدان، وهذا ما تم تنفيذه فقط.

ترك الجنزوري الوزارة عام 1999، وذُكر في وسائل الإعلام أن السبب في ترك الوزارة هو مشروع توشكى بسبب الخلافات والآراء المختلفة حول هذا المشروع. وبهذه المناسبة أود أن أؤكد أن الدكتور الجنزوري لم يكن مُنشئًا لمشروع توشكى، وإنما كان كاشفًا له، لإيمانه بضرورة الخروج إلى الوادي الجديد والخروج من الدلتا القديمة والوادي الضيق. والدكتور حسن يونس – وهو حاضر معنا اليوم - ويعلم ذلك جيدًا، حيث بدأت الدراسات في هذا المشروع منذ عام 1961/ 1962 من شركات وطنية وأجنبية، واستمرت في عام 1963/ 1964 ثم أعيدت الدراسات في 1971/ 1972 ثم عام 1994 وعام 1996. وكل هذه الدراسات أثبتت جدوى هذا المشروع، وتم التأكيد على أن هذا المشروع ليس ببدعة، وأن مثل هذه المشروعات موجودة في الهند والولايات المتحدة في أريزونا وفي ولايات مختلفة، حيث يتم نقل المياه من مورد المياه إلى مسافات بعيدة للغاية، من أجل استصلاح الأراضي الزراعية وبناء مجتمعات عمرانية جديدة.

وكما ذكر سيادة الرئيس السيسي في تكريم الدكتور الجنزوري، أنه حينما عاد إلى مشروع توشكى، في مجلس الوزراء والوزراء الذين شاركوا الدكتور الجنزوري في ذلك الوقت، مثل الدكتور يوسف والي والدكتور محمود أبو زيد والدكتور سعد نصار والدكتور حسن يونس وكثير من الوزراء الذين شاركوا في هذا المشروع، وجد أن الذي نادى به وطالب بتنفيذه هو الدكتور كمال الجنزوري. لذا أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية اسم رئيس الوزراء الراحل الدكتور كمال الجنزوري على محور توشكى تقديرًا له، وذلك خلال افتتاح المشروع القومي "توشكى الخير" وعدد من مشروعات استصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بتوشكى. ويهدف مشروع

"توشكى الخير" خلق وادي جديد في الصحراء الغربية موازٍ لوادي النيل على مساحة 540 ألف فدان، على أن تصل في المستقبل إلى مليون فدان. وبلغت تكلفة المشروع 6.4 مليار جنيه، منذ أن تم البدء به في أكتوبر 2020، وتمت زراعة 30 ألف فدان قمح خلال أول ثلاثة أشهر من بداية المرحلة الأولى، إضافة إلى إنهاء تجهيز نحو 100 ألف فدان قابلة للزراعة، وجارٍ تجهيز 100 ألف فدان أخرى بنهاية عام 2023.

وقد أثيرت آراء كثيرة حول هذا المشروع. فعلى سبيل المثال، لماذا نركز على التوسع الأفقي وبدلًا من ذلك نقوم بعمل توسع رأسي وهو أسرع وأسهل؟ فالتوسع الرأسي يعني زيادة الإنتاجية بدلاً من التوسع في المساحة، وهناك رأي آخر يعارض التوسع أفقيًا في جنوب الوادي، ويفضل التوسع الأفقي في الدلتا لأنها الأقرب لموارد المياه، حيث إن جنوب الوادي يُعد سفرًا بعيدًا ودرجات الحرارة مرتفعة. وفي حقيقة الأمر فإن مصر لا تملك هذه الرفاهية والسباق بين الوادي والدلتا. فمصر كانت تعيش على 7% فقط، وكان الدكتور الجنزوري يستهدف زيادة هذه المساحة إلى 25%، مع العلم بأن مساحة الأراضي في بداية القرن 19 كان يعيش عليها 3 ملايين نسمة، وكانت الأراضي المزروعة نحو 3 ملايين فدان، بمعنى أن كل فرد كانت حصته فدان. ولكن حاليًا يوجد 10 ملايين فدان أو 9.7 مليون فدان، وعدد السكان يزيد عن المائة مليون، وبالتالي نصيب الفرد في مصر حاليًا نحو قيراطين فقط. وعندما خرج الجنزوري من الوزارة كتبت مقالًا في الأهرام بعنوان "لمصر لا لتوشكى"، وذكرت أن هذا المشروع جدواه الاقتصادية والفنية والمالية واضحة، وأن هذا المشروع ليس هدفه الزراعة فقط وإنما خلق مجتمعات عمرانية جديده والبعد عن التلوث والتكدس السكاني الموجود في الوادي والدلتا.

والحمد لله أن سيادة الرئيس السيسي أعاد إحياء مشروع توشكى. في العام الماضي كان المشروع 60 ألف فدان، وأصبح هذا العام 80 ألف فدان. لقد آمنت الدولة بأهمية التوسع الأفقي في الزراعة، ونسمع الآن عن مشروع التوسع في سيناء "نصف المليون فدان"، تُروى بمياه عذبة مخلوطة بمياه الصرف الزراعي بعد معالجتها ومحطة الرفع في بحر البقر نحو ملياري متر مكعب في السنه بتكلفه 18 مليار جنيه، والدلتا الجديدة بدءًا بمستقبل مصر، نصف مليون فدان في الضبعة، والمحور والساحل الشمالي، قابلة لامتداد بمليون فدان للطرق وبمياه جوفية مخلوطة أيضًا بمياه صرف زراعي بعد معالجتها، في محطة مُخَطَّطٍ إنشاؤها بطاقة 6 مليارات متر مكعب في السنه وبتكلفة 80 مليار جنيه، ومشروع توشكى 540 ألف فدان، ومشروع الريف المصري مليون ونصف المليون فدان في ثماني محافظات في 17 موقعًا، 65 % منها في الصعيد، ويخص الوادي الجديد 30 % بمياه جوفية 88% و12% فقط من مياه النيل.

إذن فكر الدكتور الجنزوري ما زال قائمًا في الخروج من الوادي الواسع وزيادة المساحة المأهولة في مصر إلى 25% بدلًا من 7% وحاليًا نتحدث عن 10 أو 11 أو 14%، حاليًا نحو 3 ملايين فدان جديدة ستضاف إلى العشرة ملايين فدان الحالية، بمعنى أن مساحة الأراضي الزراعية في مصر ستزيد بنحو الثلث من خلال المشروعات الجديدة. وأيضًا كان فكره يتركز على ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي في ظل الأزمات العالمية، وتحقيق درجه أكبر من الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وتوفير فرص العمل، والتصنيع والتصدير، والإحلال محل الواردات. وكل هذه كانت من الأفكار الملهمة للدكتور الجنزوري رحمة الله عليه.

ومن نافلة القول أن مركز التخطيط والتنمية الزراعية في معهد التخطيط القومي يتبنى دراسة حاليًا، وهو في سبيله للانتهاء منها، تتناول الجوانب المؤسسية لمشروعات التوسع الأفقي في الدلتا الجديدة وسيناء وتوشكى والريف المصري وكافة مشروعات التوسع بإجمالي نحو 3 ملايين فدان.

الجنزوري وحكومة الإنقاذ

د. جلال السعيد:[52]

لقد كتبت مقالين في المصري اليوم بعنوان **"الجنزوري عندما عاد". المقال الأول:** كان في 11 من يناير 2021، وركز على ذكرى عيد ميلاد الدكتور الراحل كمال الجنزوري الذي أكمل عامه الثامن والثمانين. في هذا المقال، تم تناول القصة التي رواها الدكتور الجنزوري عن اهتمامه البالغ في الفترة الصعبة التي تولى فيها المسؤوليةبامتلاك سلطات تمكنه من أداء مهمته على خير وجه. حيث كان للدكتور الجنزوري عند تكليفه رئاسة الحكومة في فترة عصيبة، طلب واحد فقط، وهو أن يُمنح التفويض للقيام بمهام رئيس الجمهورية، باستثناء القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن القومي، والهيئات القضائية. وقد وافق المشير طنطاوي على هذا الطلب وأصدر لذلك المرسوم بقانون رقم 136 في 7 من ديسمبر 2011. **المقال الثاني:** كتبت عن هذا الموضوع للمرة الثانية عندما أعاد الرئيس السيسي إحياء مشروع توشكى في 11 من يناير 2022. وقررت استخدام نفس العنوان والصحيفة بعد مرور عام على المقال الأول. ولكن هذه المرة، لم يتمكن الدكتور الجنزوري من قراءة المقال، حيث توفي في 31 من مارس 2021 بعد سنوات من العطاء للوطن، وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي في مقدمة المشيعين بجانب كبار مسؤولي الدولة.

---

(52) وزير النقل الأسبق، محافظ الفيوم الأسبق، ومحافظ القاهرة الأسبق.

لعل السبب وراء الكتابة مجددًا هو ما حدث في توشكى في 26 من ديسمبر 2021. في هذا اليوم أطلق الرئيس السيسي مشروعات ضخمة من هناك، وأرجع الفضل للدكتور الجنزوري من خلال الإشارة إلى دوره الكبير في تبني المشروع في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. وبشكل خاص مشروع توشكى. وعلى الرغم من أهمية المشروع، فإنه تعرض للإهمال وواجه انتقادات بعد مغادرة الجنزوري رئاسة الحكومة في أكتوبر 1999، كما تفاقمت هذه الانتقادات بعد أحداث يناير 2011.

وبعد أكثر من عشرين عامًا من الإهمال، ومع الدراسات الحديثة واهتمام الرئيس السيسي بتنمية الصعيد والزراعة، تم إعادة إحياء مشروع توشكى وتوسيعه. وأُضيفت العديد من المكونات الجديدة، مما جعل المشروع مشروعًا عملاقًا مليئًا بالفرص والموارد المستقبلية. إن إعادة إحياء هذا المشروع الضخم مع الإضافات الكبيرة التي طرأت عليه، إضافة إلى إشادة الرئيس السيسي بالدكتور الجنزوري وتخصيص جزء من المشروع باسمه، يُعد بمثابة عودة قوية لهذا المشروع، وهو ما يبرر اختياري لنفس العنوان الذي استخدمته في المقال السابق.

عندما تولى الدكتور كمال الجنزوري رئاسة مجلس الوزراء لأول مرة في يناير 1996، كنت عميدًا لكلية الهندسة، ولم أكن من الأشخاص الذين يتعاملون مع رئيس الحكومة. ولكنني كنت أتابع عن كثب ما كان يقوم به. في تلك الفترة استطاع الدكتور الجنزوري أن يحقق شعبية كبيرة بفضل دقته وصرامته، وقدرته على المتابعة والإنجاز ومعرفتة بنبض الشارع والمواطن المصري البسيط، وشجاعته في إصدار القرارات التي تصب في مصلحته مباشرة.

عندما تولى رئاسة الحكومة مرة أخرى في نهاية عام 2011، بعد ثورة 25 يناير وما تبعها من احتجاجات واعتصامات، فوجئت باتصال منه يعرض عليّ الانضمام إلى فريق حكومته. كان من المقرر أن نحلف اليمين أمام المشير طنطاوي في وزارة الدفاع يوم 7 من ديسمبر 2011، في وقت كان يعد من أصعب الأوقات في تاريخ مصر الحديث. فقد كانت الظروف التي تولت فيها حكومة الإنقاذ مهامها معقدة جدًا.

من جهة أخرى كانت تداعيات ثورة يناير لا تزال تؤثر على الوضع العام، بالإضافة إلى المشكلات الأمنية والاقتصادية. وكانت هناك تهديدات إقليمية كثيرة، وكان هناك إدراك بأن ما حدث في 2011 كان يتطلب ترتيب تحالفات داخلية وخارجية، وكان الحفاظ على استقرار الدولة أحد الأهداف الأساسية في تلك المرحلة.

بعد فشل حكومتي الفريق أحمد شفيق والدكتور عصام شرف في السيطرة على الوضع المتأزم في البلاد، تم تكليف الدكتور كمال الجنزوري بتشكيل الحكومة. وكان الجنزوري مقتنعًا بأن هناك حاجة لصلاحيات واسعة لمواجهة الأوضاع السائدة في تلك الفترة، وكان الرأي السائد في ذلك الوقت أن قضايا الأمن القومي، وخاصة الحفاظ على استقرار البلاد وتعزيز أركان الدولة، يجب أن تكون تحت إشراف أعلى مستوى في السلطة. والمجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الجهة الأنسب لإدارة هذه القضايا بفضل ما تمتلكه من قدرات كبيرة. أما باقي المسؤوليات فكان من المتوقع أن تكون من اختصاص رئيس مجلس الوزراء، وتمت الاستجابة لطلب الدكتور الجنزوري بتوسيع صلاحياته، وتم تسمية الحكومة بـ "حكومة الإنقاذ الوطني."، وساهم ذلك في إعادة ترتيب الأوضاع العامة، وأوجد بيئة ملائمة لتحقيق تغيير ملحوظ خلال أسابيع قليلة من بداية عمل الحكومة.

وقد تمثلت المهام الرئيسة للحكومة في إعادة تأهيل جهاز الشرطة، وإعادة السيطرة على الشارع المصري الذي كان يعاني من انفلات أمني، وقد نجح في ذلك باقتدار الدكتور الجنزوري ووزير الداخلية الفدائي اللواء محمد إبراهيم يوسف، كما تم إيقاف الانهيار الاقتصادي الكبير، حيث تم استنزاف الاحتياطي النقدي الأجنبي بمقدار 25 مليار دولار في شهور قليلة، وذلك بالإضافة إلى التوقف شبه التام للنشاط الاقتصادي في البلاد. وتمكنت الحكومة من اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذا الانهيار، والحد من تأثيراته السلبية على الاقتصاد المصري.

بالنسبة لاجتماعات مجلس الوزراء الأسبوعية في مقر وزارة الاستثمار، كان الدكتور الجنزوري مثالًا للهدوء والتركيز، وكان قادرًا على تحليل المواقف بشكل موضوعي، والاستماع إلى جميع الآراء، وأدار المناقشات بشكل صارم، دون السماح بالجدل غير المجدي. وكانت المناقشات تنتهي بقرار واضح يتم التصويت عليه وإقراره.

كان الجنزوري حريصًا على النجاح في تلك المرحلة نظرًا للظروف الصعبة السائدة في ذلك الوقت، والتي لم تكن لتتحمل أي انتكاسة. ومن المؤكد أنه استفاد من تجربته السابقة كرئيس لمجلس الوزراء، وأي شخص كان معروضًا عليه أن يكون وزيرًا في ذلك الوقت كانت احتمالات الفشل أكبر بكثير من احتمالات النجاح لأنها كانت فتره عصيبة للغاية.

حرص الجنزوري أن تكون في عودته مرة أخرى لرئاسة مجلس الوزراء، وفي هذه الظروف الصعبة، على ترسيخ للصورة الذهنية الإيجابية التي ترك بها الحكومة والتي استقرت في وجدان المصريين بعد خروجه المفاجئ من رئاسة الحكومة في عام 1999. فاستخدم كل خبراته، ومخزون تجاربه، في التعامل مع المشهد العام، شديد

التعقيد، في ذلك الوقت. وفي ظل الخوف على مستقبل البلاد واستقرارها، شجع الجنزوري كل من يجد في نفسه القدرة على تحمل المسؤولية للانضمام إلى تشكيل الحكومة.

عند تكليف الجنزوري بتشكيل الحكومة، حرص على الإبقاء على بعض الأعضاء من الحكومة السابقة، والذين يساعدونه في إنجاز مهمته الصعبة. ومن بين هؤلاء الأعضاء: فايزة أبو النجا، وحسن يونس، ومنير فخري عبد النور، وجودة عبد الخالق وغيرهم. وكان حريصًا على حسن اختيار أعضاء الحكومة الجدد، واهتم بشكل خاص باختيار المرشح لتولي وزارة الداخلية. وكان حريصًا على الحصول على الصلاحيات التي اعتبرها لازمة لأداء المسؤولية التاريخية التي كُلف بها عند قبول رئاسة الحكومة.

بعد تشكيل الحكومة قرر الدكتور الجنزوري تخفيض مكافأة الوزراء بنسبة 50% كإجراء تقشفي يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد. كان هذا القرار يهدف إلى تقليل النفقات الحكومية في وقت كان فيه الاقتصاد يعاني من تدهور كبير، ولتعزيز الشعور بالمسؤولية بين المسؤولين في تلك المرحلة العصيبة.

وضع الدكتور الجنزوري أسسًا للعمل في المرحلة المقبلة بشكل مدروس ودقيق، حيث ركز على تحديد أولويات الحكومة وتوجيه الجهود نحو استعادة الاستقرار الأمني والاقتصادي. وكانت الأسس التي وضعها تقوم على تحقيق الكفاءة في العمل الحكومي، وتسريع اتخاذ القرارات، وتفعيل التعاون بين الوزارات المختلفة للتعامل مع التحديات الراهنة. كما شدد على أهمية الشفافية والمحاسبة، مع التأكيد على ضرورة تبني سياسة تقشفية لمواجهة الوضع الاقتصادي الصعب وتعزيز الثقة بين الحكومة والشعب.

أعطى الدكتور الجنزوري صلاحيات كاملة لجميع الوزراء في حكومته، ليتمكنوا من اتخاذ القرارات اللازمة بسرعة وفاعلية لمواجهة التحديات الراهنة. وكان الهدف من ذلك، تمكين الوزراء من التصرف بحرية في حدود اختصاصاتهم، مما يسهم في تسريع الإجراءات التنفيذية وتحقيق الأهداف الوطنية في وقت عصيب. هذا التفويض الواسع للسلطات كان جزءًا من استراتيجية الحكومة لإعادة الاستقرار الأمني والاقتصادي وتحقيق التحولات اللازمة في البلاد.

كان الدكتور الجنزوري يتابع موضوعات الأمن والاقتصاد بشكل يومي، حرصًا منه على ضمان استقرار البلاد في تلك المرحلة الصعبة. فقد كان يولي أهمية كبيرة لمتابعة تطورات الوضع الأمني، ويشرف بنفسه على الإجراءات

الأمنية لضمان السيطرة على الشارع المصري. وفيما يخص الاقتصاد، كان يراقب عن كثب الوضع الاقتصادي، مع التركيز على اتخاذ القرارات اللازمة لإيقاف التدهور الاقتصادي، بما في ذلك متابعة الاحتياطي النقدي الأجنبي وأوضاع الاقتصاد الكلي.

قام الدكتور الجنزوري بتدبير التمويل اللازم لإعادة تجهيز وزارة الداخلية، وذلك في إطار جهوده لاستعادة الأمن والاستقرار في البلاد. وكانت هذه الخطوة ضرورية لتأهيل جهاز الشرطة وتمكينه من أداء مهامه بكفاءة عالية واستعادة دوره الحيوي في الحفاظ على الأمن والنظام في ظل الأوضاع الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد. وتم توجيه الموارد المالية لتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة لتعزيز قدرة الوزارة على فرض النظام والحد من الانفلات الأمني الذي كان يهدد استقرار المجتمع.

عَمِل الدكتور الجنزوري على بث الثقة في أجهزة وزارة الداخلية، من خلال دعمها وتوفير الموارد اللازمة لأداء الرسالة المنوطة بها بكفاءة. كما كان يدعم الموظفين داخل الوزارة ويشجعهم على أداء واجباتهم بشجاعة واحترافية، مما أسهم في تعزيز الثقة بين المواطنين وأجهزة الأمن خلال فترة كانت مليئة بالتحديات الأمنية الكبيرة.

أجرى الدكتور الجنزوري اجتماعات مكثفة واتخذ قرارات حاسمة لمواجهة التحديات التي كانت تواجه البلاد. وكان من اللافت أن اجتماعاته الدورية كانت تتم بشكل مصغر وفي وقت قصير، على عكس الاجتماعات التي كانت تُعقد في الفترات السابقة، حيث كان الوزراء يجتمعون منذ التاسعة صباحًا وحتى التاسعة مساءً. وهذا الأسلوب في إدارة الاجتماعات يعكس حرص الجنزوري على تحقيق أقصى درجات الفاعلية والسرعة في اتخاذ القرارات في وقت عصيب.

أشرفت حكومة الجنزوري على إجراء انتخابات مجلس الشعب بحيادية تامة خلال مرحلتي الانتخابات، حيث كانت النتيجة أن حصل الإخوان والسلفيون على أغلبية واضحة. هذه الأغلبية، إلى جانب التحالفات السياسية التي تمت، أسفرت عن تشكيل كتلة معارضة ضخمة في البرلمان. واتخذ مجلس الشعب، في ظل هذه الظروف، موقفًا عدائيًا واضحًا تجاه الحكومة ورئيسها الدكتور الجنزوري.

يعود السبب الرئيس لهذا الموقف العدائي إلى أن الوضع السياسي آنذاك لم يكن واضحًا بشأن ما إذا كان الدكتور الجنزوري سيترشح لرئاسة الحكومة أم لا. وكانت أهداف الإخوان والسلفيين تتمحور حول أن يكون

رئيس الحكومة من داخل صفوفهم. وقد تصاعدت هذه التوترات بشكل أكبر، مما أدى إلى الأحداث المؤسفة في استاد بورسعيد. بالإضافة إلى ذلك، كان للدكتور سعد الكتاتني، رئيس مجلس الشعب في ذلك الوقت، موقف معارض أيضًا. حيث أشار الجنزوري في أحد اللقاءات إلى عدم دستورية مجلس الشعب وقدم دلائل على ذلك، مما زاد من حدة الصراع بين الحكومة والمجلس.

شهدت تلك الفترة تهديدات مستمرة من قبل أعضاء البرلمان بسحب الثقة من الحكومة، حيث كان كلما تحدث أحد أفراد الحكومة، يواجه تهديدات بمحاسبته وسحب الثقة منه؛ وهو ما زاد من توتر الأوضاع السياسية والبرلمانية. وتم إجراء تعديل وزاري محدود في مايو 2012، اعتُبر بمثابة حل وسط، تهدف الحكومة من ورائه إلى تهدئة الأوضاع وإنقاذ الموقف في تلك المرحلة الصعبة. عقب الأحداث المؤسفة في استاد بورسعيد، كانت هناك محاولات مستمرة من أعضاء مجلس الشعب لسحب الثقة من الحكومة. ومع ذلك رفض الجنزوري هذا الطلب إلا بعد إجراء استفتاء شعبي، ليعبر الشعب عن رأيه في بقاء الحكومة من عدمه. وفي هذه الأثناء، قدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة دعمه الكامل للحكومة، مما ساعد في تحقيق نوع من الاستقرار السياسي.

فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، اتخذت حكومة الدكتور الجنزوري موقف الحياد التام، ولم تتدخل في العملية الانتخابية. في 24 من يونيو 2012، نجح الدكتور محمد مرسي في الفوز بالانتخابات الرئاسية، وعلى إثر ذلك استقالت حكومة الدكتور الجنزوري في 25 من يونيو 2012. وعلى الرغم من وجود مطالبات بضرورة استمرار المشير حسين طنطاوي في منصبه، إلا أن المشير طنطاوي رفض الاستمرار في الحكومة. كما كانت هناك دعوات من المشير طنطاوي والدكتور محمد مرسي للدكتور الجنزوري للاستمرار في منصبه بعد عودة مرسي إلى منصب الرئيس، بعدما كان قد تم حل مجلس الشعب. وعلى الرغم من هذه المطالبات، قرر الدكتور الجنزوري تقديم استقالته في 9 من يوليو 2012، بعد قرار الرئيس مرسي بعودة مجلس الشعب الذي تم حله، مما جعل الموقف أكثر تعقيدًا في تلك الفترة. وفي رأيي أن الجنزوري أنهى هو وحكومته المهمة بنجاح، وترك خطة واضحة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وظل الدور الذي قام به محفورًا، بأحرُف من نور في وجدان الشعب المصري.

ثالثًا: المداخلات والتعقيبات

د. عثمان محمد عثمان:[53]

لقد ربطتني بالدكتور الجنزوري بعد عودتي مباشرة من البعثة سنه 1977، علاقات عملية وأسرية وطيدة جدًا. وسأبدأ بالتأكيد على أهمية دور رئيس العمل، وهو في حالتنا رئيس معهد التخطيط القومي. فالواقع أن نجاحنا وتقدمنا في المعهد، يعود في جانب منه إلى دور قيادة المعهد. وما سأذكره هو رسالة لرئيس المعهد الحالي وإدارته - والحمد لله أنه خير خلف لخير سلف - ومن ناحية أخرى رسالة إلى الشباب من أعضاء المعهد، الذين من حقهم أن يتلقوا الدعم والمساندة والاستيعاب من أساتذتهم وفي مقدمتهم رئيس المعهد. وفي هذا الإطار، سأشير بإيجاز إلى موقفين مع الدكتور كمال الجنزوري مثّلا نقطة تحول في مسيرتي المهنية:

الموقف الأول: في عام 1979 عندما تلقيت عرضًا من M.I.T في الولايات المتحدة، للعمل كباحث زائر، وتقدمت بطلبي للسفر إلى الولايات المتحدة، وبعرض طلبي على اللجنة الإدارية للمعهد، رفض المعهد. فوفقًا للوائح، يجب أن أبقى في المعهد مدة مماثلة للمدة التي قضيتها في البعثة، ولم أكن قضيت منذ أن عدت من بعثة الدكتوراه سوى سنتين. قابلت الدكتور كمال الجنزوري شاكيًا وتفهم رغبتي في السفر إلى هذا المعهد المرموق، ووجه إلى اللجنة الإدارية للمعهد باستثنائي من شرط المدة، وعرفت أنه تأييدًا لطلبي قال " أنه لو أرسل الـ M.I.T خطابًا يطلب سفر كل أعضاء الهيئة العلمية مثل الخطاب الذي تلقاه عثمان، لوافقت حتى لو أغلق المعهد أبوابه". فوافقت اللجنة، وسافرت مدة تزيد عن السنة، وكانت هذه السنة نقلة مهمة في حياتي الشخصية والعملية.

الموقف الثاني: تلقيت عرضًا في عام 1996 من الأمم المتحدة للعمل مع معهد التنمية الاجتماعية، والذي كان يقوم بتنفيذ مشروعًا للتنمية البشرية ومكافحه الفقر في دولة بنجلاديش لأكون المدير المقيم للمشروع لمدة سنتين قابلة للتمديد. وتقدمت بطلب الموافقة على إجازة بدون مرتب لمدة سنتين. استدعى الدكتور كمال الجنزوري زوجتي الدكتورة هدى صبحي، وسألها عن أحوالنا وحياتنا وأجابت أن كل شيء على ما يرام، وسألها "هل هناك مشكلات مع عثمان؟" فنفت، فسألها "لماذا يصر عثمان على السفر؟" فأجابت: "أنه سوف يتولى

(53) أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي، ووزير التخطيط الأسبق (رحمة الله عليه).

منصبًا مهمًا، ويريد أن يستفيد من خبرته في هذا المجال"، فكرر السؤال عليها: "يعني إنتِ موافقه؟" ومرحبة بسفره؟ "فأجابت بالتأكيد.

استدعاني الدكتور الجنزوري وقال لي أنه سيوافق على طلبي ولكن لمدة ثلاثة شهور فقط، وفي حال طلبي تمديد الفترة، سيوافق فورًا. وسافرت إلى بنجلاديش، وفي حقيقة الأمر، كانت تجربة مريرة، وأصبت باكتئاب، مما شاهدته من مظاهر الفقر والبيروقراطية. وبعد شهرين طلبت من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دكا، عاصمة بنجلاديش، إنهاء تعاقدي بدعوى أسباب صحية، وعُدت إلى القاهرة، بعد ثلاثة شهور فقط.

كان الدكتور الجنزوري قد أصبح رئيسًا للوزراء، وعندما التقيته مازحني قائلا: "عرفت يعني إيه فقر؟"، والحقيقة أنني لم أدرك حينما نصحني بأن أكتفي بمدة ثلاثة شهور، حيث أدركت حينها أنه كان يدرك أنني لن أتحمل تجربة العمل في ظروف دولة مثل بنجلاديش، وكان بعيد النظر فكان يمازحني كلما ذُكر موضوع الفقر، خاصةً أنني كنت أساهم في إعداد تقرير التنمية البشرية المصري، وكنت أشارك بتقرير عن الفقر.

ما سبق مثالان مهمان عن علاقة الرئيس بالمرؤوس سواء في العمل أو في المجال الأكاديمي. كان الدكتور الجنزوري دائمًا مثلما كان الدكتور اسماعيل صبري عبد الله، ليس مجرد رئيس عمل، وإنما إنسان وصديق وأخ أكبر. جزاهما الله عنا خير الجزاء عما قدماه لنا جميعًا.

د. سعد نصار: [54]

الدكتور كمال الجنزوري هو هرم من أهرامات التخطيط في مصر وفي الوطن العربي والأفريقي وعلى مستوى العالم ككل. فقد عُين الجنزوري في بداية حياته في كليه الزراعة في قسم التسويق والإحصاء والاقتصاد الزراعي. وحينما بدأت الخطة الخمسية الأولى 1960- 1965 صدر قرار جمهوري بإنشاء وكالة للتخطيط والتنمية في كل وزارة، لتساعد في وضع بعض الخطط على المستوى القومي. وعُين الأستاذ الدكتور كمال الجنزوري حينها في مكتب وزير الزراعة لشؤون التخطيط والمتابعة. ثم سافر في بعثة تابعة لوزارة التخطيط إلى الولايات المتحدة عام 1963.

في رأيي أن التخطيط ليس قاصرًا على تخصص معين. وهي رسالة أحب أن أوجهها إلى كل الشباب من الحضور، حيث أن كل رواد التخطيط الذين نعيد إحياء ذكراهم الآن مثل الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن،

---

(54) أستاذ الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة القاهرة، ومحافظ الفيوم الأسبق.

والدكتور محمد محمود الإمام، والدكتور اسماعيل صبري عبد الله، والدكتور كمال الجنزوري، منهم من تخرج في كلية العلوم ودرس الفلك، ومنهم في تخرج من كليات الحقوق والاقتصاد والزراعة، فجميع السادة وزراء التخطيط ومديري معهد التخطيط القومي السابقين أيضًا من تخصصات مختلفة ومتعددة.

وحيث لم يدرس جيلنا التخطيط في الجامعات، ودائمًا ما نقول على التخطيط إنه ليس علمًا فقط، ولكنه علمٌ وفنٌ، أي علم وممارسة. فالتخطيط أسلوب حياة، يُمارس بصفة علمية وحقيقية في كل من هذه القلعة العريقة التي نحن فيها الآن - معهد التخطيط القومي - وفي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

بينما كان مدراء المعهد قبل الجنزوري وبعده، بدرجة وكيل وزارة، فضل الجنزوري أن يعود مديرًا لمعهد التخطيط القومي بدرجة وكيل وزارة على أن يكون محافظًا - على الرغم من صدور قرار بتعيينه مديرًا للمعهد بدرجة نائب وزير بصفة شخصية لأنه ليس فقط محبًا للتخطيط وإنما كان مؤمنًا به، ومنذ أن تم تطوير قانون المعهد في 2015، أصبح رئيس المعهد بدرجة وزير ورئيس جامعة، "وهذا أقل ما يجب" لما يحتله معهد التخطيط القومي من مكانة عريقة على كافة المستويات.

وأيضًا من مظاهر حبه وإيمانه بمعهد التخطيط القومي، كان الدكتور الجنزوري لا يشعر بسعادة حقيقية إلا في مكتبه في المعهد. حتى عندما كان رئيسًا للوزراء، كان أسعد أوقاته عندما يجلس في مكتبه في معهد التخطيط. وكان يجري الكثير من مشاوراته في الوزارة ومقابلاته مع الخبراء والمختصين في هذا المعهد الذي نعده قلعة التخطيط في مصر والوطن العربي وعلى مستوى العالم ككل.

كذلك أتذكر أن من حب الجنزوري للتخطيط، عندما تم تغيير اسم الوزارة إلى وزاره التنمية الاقتصادية، حزن جدًا الدكتور الجنزوري وتحدث معنا وعبر عن ذلك. وكان حريصًا أن يعود التخطيط مرة ثانية كجزء من اسم الوزارة، وأن تعود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، لأنه كان يؤمن بأن التخطيط هو الأسلوب العلمي لتحقيق التنمية المستدامة والتنمية المتوازنة.

على المستوى الشخصي مثلما ذكرت بأنني شرُفت بالعمل مع الدكتور كمال الجنزوري منذ عام 1982 وكنا على تواصل دائم طوال هذه الفترة، وخرجت مع سيادته في مفاوضات نادي باريس، والحقيقة أن الدكتور الجنزوري رجل دولة من الطراز الأول، بمعنى أنه قائد إداري، ويقود فرق العمل بطريقه لا يشق لها غبار ولا يستطيع أن يجاريه فيها أحد. كان الدكتور كمال الجنزوري حازمًا جدًا في إدارته للعمل، ومن عمل معه يعرف

ذلك جيدًا، وتميز بانحيازه للفقراء ولمحدودي الدخل. وكان يتمتع بذاكره قوية جدًا وقدرة استيعابية للأرقام والبيانات والمعلومات دون أن يحتاج إلى القراءة من الأوراق أو التقارير.

كان شجاعًا في الحق، وأسترجع ما ذكره الدكتور جلال السعيد الذي عمل معه في حكومة الإنقاذ بأنه كان شجاعًا جدًا في مواجهة الجماعة الذين نجحوا بطريقة معينة في الوصول للبرلمان، وقال لهم - في عينيهم - "أن هذا البرلمان غير دستوري"، وكان له مواقف صارمة معهم حينما جاءوا إلى الوزارة وجاءوا برئيس وزراء جديد.

كان الدكتور الجنزوري رجلًا عصاميًا، معتزًا بنفسه وبفكره للغاية، كان عاشقًا لمصر ولا يحب العمل خارجها، وكان متواضعًا جدًا - في الوقت نفسه - تواضع العلماء، ولكن كان له أيضًا هيبة وكبرياء العلماء، ولا يقبل أي تدخل في عمله، ناهيكم عن الشرف والأمانة والنزاهة واليد البيضاء وعفة اللسان. كان يحب زملاءه ومرؤوسيه، ويحرص على تشجيعهم ودعمهم. في الحقيقة أنا شخصيًا أكن للدكتور الجنزوري كل الاحترام والتقدير، والحقيقة نحن جميعًا مدينون له، فالدكتور الجنزوري كان وطنيًا حتى النُخاع محبًا لمصر ومحبًا لتراب مصر.

ختامًا شكرًا جزيلًا لوجودي في سمنار رواد التخطيط القومي وفي معهد التخطيط القومي، هذا المعهد العريق والذي يُعد مؤسسة من مؤسسات الفكر العقلاني السليم، وندعو الله أن تظل مصر دائمًا يدها ممدودة بالعلم للجميع وفي تقدم ورقي وازدهار.

اللواء/ أبو بكر الجندي:[55]

كثيرًا ما كان الدكتور كمال الجنزوري يتواصل معي من أجل الحصول على البيانات. وعندما كنت أرسل الملفات المطلوبة، كان الجنزوري يتواصل معي أو يستدعيني لمناقشة تلك الملفات. وكان دائمًا يُظهر تقديره الكبير للجهود التي يبذلها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في توفير البيانات وتجميعها وإتاحتها بسرعة. وكان دائمًا يشيد بالمجهودات المبذولة ويُظهر الكثير من الامتنان، ولم ألحظ منه في كل هذه المرات سوى أنه كان مُعلِمًا حقيقيًا يُعلمنا كيفية تطوير أساليب العمل.

وعلى الجانب الإنساني، أتيحت لي الفرصة للسفر مرتين مع الدكتور الجنزوري للإسكندرية وكانت مدة الرحلة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أيام. ولاحظت في أثناء الرحلة الطريقة المتواضعة والتلقائية التي كان يتعامل بها الدكتور

(55) وزير التنمية المحلية الأسبق ورئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء السابق.

كمال الجنزوري مع الجميع، حيث كانت الرحلة اجتماعية بحتة خارج نطاق العمل. وكان لافتًا لي سعادة الناس بلقائه، وحرصهم على التقاط الصور التذكارية معه. لقد كان يحب الناس، وكان الناس يحبونه.

أ. أسامة هيكل:[56]

كثيرًا ما أفتقد الدكتور كمال الجنزوري، فالحقيقة أن علاقتي به بدأت منذ عام 1996، عندما تولى مسئولية الحكومة للمرة الأولى، ومنذ تلك الفترة لم تتغير العلاقة بيننا، فقد كانت كعلاقة الأب بابنه، وهي علاقة استمرت وتعلمت منه خلالها الكثير على مدار سنوات طويلة. لقد كلفني وزيرًا للإعلام في حكومته، ولكننا واجهنا تحديات كبيرة من جماعة الإخوان، مما أدى إلى إلغاء التكليف. ومع ذلك، استمرت العلاقة بيني وبين الدكتور كمال الجنزوري بشكل أقوى من قبل، وتحولت من علاقة رسمية إلى علاقة اجتماعية وأسرية.

لقد وجدت في الجنزوري شخصية الأب والمعلم، واستمر التواصل بيننا على الرغم من أنه ترك الحكومة، وكان دائمًا حريصًا على لقاء أسبوعي مع جميع الأشخاص الذين عملوا معه، وكنت حريصًا على لقائه كل يوم أربعاء. ما لا يدركه الكثيرون هو أن الدكتور كمال الجنزوري، حتى بعد أن ترك الحكومة، كان له دور قوي جدًا في المجتمع، ليس فقط من خلال تعيينه كمستشار لرئيس الجمهورية، بل أيضًا في فترة ما بعد عام 2013، حينما كان له دور في استعادة الأصول وتوقيع قانون الخدمة المدنية. كان اسمه ضمن قائمة تضم 120 شخصًا في مختلف المجالات، وكان من بين الأشخاص الذين قدموا اعتراضات قوية، وكانت هذه القائمة تضم أفرادًا من مختلف الطوائف، لكنه كان الوحيد الذي اعترض، وهو موقف يستحق الإشادة. وخلال فترة 5 أو 6 أشهر، عمل في صمت شديد، سواء في هيئة الاستثمار أو في أماكن أخرى، وأثبت لنا جميعًا أنه كان شخصية عظيمة يصعب تكرارها.

أ. مصطفى حيزة[57]:

نيابةً عن أسرة الراحل الكبير الدكتور كمال الجنزوري، أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للسيد رئيس الجمهورية لما قدمه للدكتور الجنزوري من تكريم. كما نتوجه بكل الشكر والتقدير لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والدكتورة هالة السعيد ولمعهد التخطيط القومي وأساتذته برئاسة الدكتور أشرف العربي على ما

(56) وزير الدولة للإعلام السابق ورئيس مجلس إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي السابق.

(57) محامٍ بالنقض، وزوج السيدة ماجدة كمال الجنزوري، ابنة الدكتور الراحل كمال الجنزوري.

قدموه من نماذج حقيقية للوفاء والتقدير للراحل الكبير. ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر أيضًا لكل من تحدثوا بمنتهى الصدق عن الراحل الكبير من أساتذة المعهد ومن كبار الضيوف، وأخص منهم بالذكر الدكتور عثمان محمد عثمان، والدكتور مصطفى أحمد مصطفى، والدكتور سعد نصار، والدكتور جلال السعيد.

الملاحق

معهد التخطيط القومي

2025

رواد التخطيط القومي

ملحق رقم (1)

د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن

1998 - 1919

السيرة الذاتية والإنتاج العلمي

أولًا: السيرة الذاتية

وُلد الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن في محافظة القليوبية، في الخامس من يناير عام 1919م، في قرية كفر الولجا التابعة لمركز كفر شكر في محافظة القليوبية في جمهورية مصر العربية، وهو ابن الشيخ/ علي عبد الرحمن الهلباوي، عمدة قرية كفر الولجا، وكان ترتيبه الأول على الجمهورية في جميع مراحل التعليم.

تعليمه ووظائفه الأكاديمية:

1938	حصل على بكالوريوس العلوم، جامعة القاهرة، وهو دون العشرين.
1941	حصل على الدكتوراه من جامعة أدنبره.
1942	حصل على دراسات ما بعد الدكتوراه في الفلك، جامعة كامبريدج.
1942	مدرس بكلية العلوم جامعة القاهرة عقب عودته من الخارج.
1952-1942	أستاذ مساعد بمرصد حلوان.
1951	سافر لغرض البحث العلمي لجامعة ليدن بهولندا.
1982-1981	محاضر زائر في جامعة مينوسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية.
1982-1981	أستاذ زائر بجامعة ويسكونسن بأمريكا.
1985	نال جائزة الدولة التقديرية في العلوم.

مناصب ومهام علمية وإدارية وسياسية:

1952-1948	عضو الوفد المصري في مؤتمر اليونسكو الدولي.
1949	مدير منتدب لمكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم بالقاهرة.
1951	عضو البعثة المصرية لرصد كسوف الشمس بالخرطوم.
1953-1952	عضو اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق.
1953-1952	سكرتير عام المؤتمر المشترك لمجلس الوزراء ومجلس الثورة.
1958-1953	سكرتير عام لمجلس الوزراء.
1959-1954	أول مدير لمؤسسة الطاقة الذرية.
1960-1954	سكرتير عام لجنة التخطيط القومي.
1958-1955	سكرتير عام وعضو لجنة الطاقة الذرية المصرية.
1956	رئيس وفد مصر إلى المؤتمر التأسيسي لوكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا.

1958-1956	سكرتير عام وعضو المجلس الأعلى للعلوم، وكان له دور مهم في تأسيسه.
1957	أسس المركز القومي للبحوث.
1960-1957	سكرتير عام لجنة التخطيط القومي (إعداد الخطة الخمسية 1960-1965).
يناير 1959	وكيلًا لوزارة التخطيط القومي، وهو في الأربعين من عمره.
فبراير 1959	عضو المجلس الأعلى للعلوم.
1960	رئيس وفد مصر إلى المؤتمر الدولي لمصادر الطاقة غير التقليدية في روما.
1963-1960	أسس معهد التخطيط القومي، وكان أول مدير للمعهد.
1961	انتدب لمساعدة نائب رئس الجمهورية في تنظيم الإدارة الحكومية.
1966-1963	مستشار الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لشؤون الصناعة.
1974-1966	أحد مؤسسي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
1974-1967	المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).
1975-1974	مستشار رئيس مجلس الوزراء.
1976-1975	وزير التخطيط والتنمية الإدارية في حكومة ممدوح سالم الأولى.
1978-1976	مستشار اقتصادي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
1979-1976	مستشار لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول بالكويت.
1980	رئيس وفد مصر في مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الاقتصادي الدولي في نيويورك.
1982	أمين "المؤتمر الاقتصادي" الذى طالب بعقده الرئيس محمد حسني مبارك.
1983	مستشار وزير التعمير والإسكان.
1984	مقرر اللجنة التحضيرية لمؤتمر رئيس الجمهورية للإسكان.

عضوية المؤسسات المحلية:

- جماعة الرواد.
- المجمع العلمي المصري.
- الاتحاد العلمي المصري والعربي.
- الأكاديمية العربية للعلوم.

عضوية المؤسسات الإقليمية والدولية والمشاركة في أعمالها:

- الجمعية المصرية للعلوم الرياضية والطبيعية.

- عضو صندوق التكامل بين مصر والسودان.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للدراسات المستقبلية.
- عضو نادي روما الدولي.
- عضو المجلس الاستشاري لمدير اليونسكو للعلوم والتكنولوجيا.
- محكم دولي في جائزة كالينجا لتبسيط العلوم باليونسكو.
- مستشار اقتصادي للصندوق العربي للإنماء ولمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول بالكويت.
- مدير منتدب لمكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم.
- عضو جماعة الباجواش الدولية والمصرية.
- عضو المجلس الأعلى للطاقة.
- عضو مجلس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.
- عضو مؤسس للاتحاد العلمي المصري والاتحاد العلمي العربي.
- رئيس لجنة دراسة كيفية تثبيت أسعار المواد الأولية، والمشكلة بواسطة الأمم المتحدة.
- شارك في إنشاء معهد عالمي للتخطيط في شيلي.

ثانيًا: الإنتاج العلمي

للدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن أكثر من 170 بحثًا ومقالًا في فروع شتى، وله 174 دراسة ومحاضرة باللغتين الإنجليزية والعربية، ومنها على سبيل المثال:

أولًا: الكتب المنشورة

1. التنمية الاقتصادية والحركة التعاونية في البلاد العربية: دراسات وأبحاث، القاهرة، مركز تنميه المجتمع في العالم العربي، 1962.
2. الرادار، 1974.
3. قضايا التكنولوجيا المعاصرة في مصر "المؤتمر السابع أكاديمية البحث العلمي"، القاهرة، أكاديمية البحث العلمي، 1980.
4. نزع السلاح والتنمية: إعلان مشترك صادر عن فريق الشخصيات البارزة في ميدان نزع السلاح والتنمية، 1986.

5. الإدارة وتحديات التنمية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، المعهد القومي للإدارة العليا، مصر، 1987.
6. التطورات الدولية الجارية - فرص ومحاذير، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1991.
7. عالم الغد عالم واحد أم عوالم متعددة، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1991.

ثانيًا: الكتب المترجمة

1. سنبرجونز، سيد هربرت، الفلك العام، القاهرة، وزارة المعارف العمومية، 1951.
2. هادوا، إسكندر، السلام العالمي في العصر الذري، القاهرة، دار النشر المتحدة، 1956.
3. برنال، جون، رسالة العلم الاجتماعية، مراجعة محمود علي فضلي، تقديم حشمت قاسم (2016) القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2370، 688، 1964.

ثالثًا: المذكرات العلمية

أ- المذكرات العلمية باللغة العربية

1. بحوث العمليات الرياضية، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 33. معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1961.
2. التخطيط الإقليمي، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 46. معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1961.
3. دور المجتمعات المحلية في التنمية القومية، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 48. معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1961.
4. طرق التنبؤ والإسقاط، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 90. معهد التخطيط القومي، القاهرة، ط1 1961، ط 2 1966.
5. النظام الاقتصادي الجديد، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 108. معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1961.
6. التوجيهات العامة للتخطيط، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 173. معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1962.

7. إقامة النظام الدولي الجديد، تلخيص دراسة للأستاذ جان تنبرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 1170. معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1976.
8. شركاء الغد، مجموعة مقالات عن النظام الدولي الجديد أعدت تكريمًا للأستاذ يان تنبرجن، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 1223. معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1978.

ب- المذكرات العلمية باللغة الإنجليزية

1. Development Programming and Public Budgeting in U.A.R. (Egypt), External Memos No. 167. Institute of National Planning, Cairo, 1961.

رابعاً: الأبحاث والدراسات

1. التخطيط والإصلاح الاقتصادي. الإصلاح الاقتصادي وقطاع الأعمال -لماذا وإلى أين؟، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1977، ص ص 21 -27.
2. خطر يهدد العالم: مشروع لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. مجلة الطليعة، س 13، ع 1، 1977، ص ص 56 -69.
3. مشروع لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. مجلة الطليعة، س 13، ع 2، 1977، ص ص 96 -107.
4. العلم في الحضارة الإسلامية. مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع 17، 1980، ص ص127 -148.
5. مقاييس الأداء في القطاعين العام والخاص. المؤتمر السنوي السادس عشر: القطاع العام والخاص والمشترك. إلى أين؟، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1980، ص ص 150 - 162.
6. استراتيجية التنمية والإدارة في مصر، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، مجلة المدير العربي، ع 75، 1981، ص ص 23-31.
7. استراتيجية التنمية والإدارة في مصر في إطار الموقف الدولي. المؤتمر السنوي السابع عشر: استراتيجية الإدارة والسياسات الاقتصادية الحاكمة، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1981، ص ص 37 -53.
8. القوى العاملة كمدخل للإنتاج والإنتاجية، المؤتمر السنوي 18، قضايا الإنتاج والإنتاجية ومشكلات الإدارة المصرية، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1982، ص ص 257-272.

9. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، مناقشات، المؤتمر السنوي 18، قضايا الإنتاج والإنتاجية ومشكلات الإدارة المصرية، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1982. ص ص 366-413.
10. استراتيجية التنمية في مصر كما هي قائمة الآن وكما ينبغي أن تكون. إدارة الأعمال، مج 7، ع 24، 1982، ص ص58 -65.
11. العوائق التي تحد من عملية التنمية، المؤتمر السنوي الـ 20، الإنتاج الوطني ومستقبل مصر الاقتصادي، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 4، 1984، ص ص 23-41.
12. ملاحظات على ما جاء في المؤتمر السنوي العشرين، الإنتاج الوطني ومستقبل مصر، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا،1984، ص ص 449-463.
13. دور الدولة توجيهًا وتخطيطًا في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، الندوة الفكرية، تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، عمان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
14. ملاحظات على ما جاء في المؤتمر السنوي 21، الإدارة واستراتيجيات التنمية حتى عام 2000، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1985، ص ص 547-564.
15. أثر الاستراتيجيات التي اتبعت على عملية الإنتاج، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، مجلة المدير العربي، ع 96، 1986، ص ص 19-26.
16. الأوضاع الاقتصادية الراهنة في ظل الظروف الدولية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، مجلة المدير العربي، ع 93، 1986، ص ص 13-17.
17. ملاحظات على ما جاء في المؤتمرالسنوي 21، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، مجلة المدير العربي، ع 99، 1987، ص ص 42-50.
18. معالم السياسة الاقتصادية في مصر، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، مجلة المدير العربي، ع 101، 1988، ص ص 51-54.
19. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، احتمالات المستقبل ومحاوره. المؤتمر السنوي الرابع والعشرون: الإدارة في القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا،1988، ص ص 19 -57.
20. الطريق نحو تحقيق التنمية. مجلة المدير العربي، ع 103، 1988، ص ص 8 – 20.
21. مؤامرة الصمت، الخروج من دائرة اليأس إلى دائرة الأمل والعمل، المؤتمر السنوي 25، إدارة التنمية ومواجهة الأزمات، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا،1989، ص ص 19-38.

22. التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، مج 81، ع 421-422، 1990، ص ص 115-132.
23. مؤامرة الصمت، الخروج من دائرة اليأس إلى دائرة الأمل والعمل، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، مجلة المدير العربي، ع 109، 1990، ص ص 11-20.
24. التطورات الدولية الجارية، انطباعات وتساؤلات، المؤتمر السنوي السادس والعشرون، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1990، ص ص 310-316.
25. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، التجارب العالمية في إحداث التغيير. مجلة المدير العربي، ع 115، 1991، ص ص 10 -40.
26. التطورات الدولية الجارية، انطباعات وتساؤلات، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، مجلة المدير العربي، ع 11، 1991، ص ص 19-22.
27. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، أولويات التغيير المؤسسي، المؤتمر 28، مسار التغيير في المجتمع المصري، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي الإدارة العليا، 1992، ص ص 173-232.
28. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، رؤى النهضة في النشاط الصناعي -الاقتصادي -الثقافي -الإداري -تنمية المجتمع. المؤتمر السنوي التاسع والعشرون: من أجل نهضة مصرية مصداقية الإصلاح، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا،1993، ص ص 97 -160.
29. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، مستقبل الشرق الأوسط في ظل السلام الشامل. المؤتمر السنوي التاسع والعشرون: من أجل نهضة مصرية مصداقية الإصلاح، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا،1993، ص ص 381 – 442.
30. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، التغيرات العالمية وأثرها على مسار التقدم، المؤتمر السنوي 31، مصر على طريق التقدم، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1995، ص ص 29-53.
31. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، المؤتمر السنوي 31، مصر على طريق التقدم، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1995، ص ص 479-521.
32. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي وآخرون، المؤتمر السنوي 32، تنافسية المجتمع المصري، نظرة شاملة للمؤتمر، البيان الختامي، الإسكندرية، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1996، ص ص 381-419.

33. التنافسية في ظل العولمة، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، مجلة المدير العربي، ع 138،1997، ص ص 55-61.

خامسًا: المقالات الصحفية

1. نيزك سيبيريا الجديد، الثقافة، يوليو، 1947.
2. باب الكتاب: من أسرار القطرة (نقد) الثقافة، سبتمبر، 1947.
3. قانون بلاكيت، الثقافة، سبتمبر، 1947.
4. عبور الأطلس في طيارة، الثقافة، سبتمبر، 1947.
5. الماجنيتوفون: إحدى بدائع العلم الألماني، الثقافة، أكتوبر، 1947.
6. النفق المهجور، الثقافة، أكتوبر، 1947.
7. التعويضات العلمية، الثقافة، أكتوبر، 1947.
8. إشعاع الذرة للبيع، الثقافة، نوفمبر، 1947.
9. على هامش خطاب العرش، العلم غريب في بلادنا، الثقافة، نوفمبر، 1947.
10. روسيا تحفر الأنفاق، الثقافة، ديسمبر، 1947.
11. ليس لدينا سياسة جامعية، الثقافة، ديسمبر، 1947.
12. إذا سابقنا الصوت وسبقناه، الثقافة، ديسمبر، 1947.
13. كيف: أنباء علمية متفرقة، الثقافة، يناير، 1950.
14. البركليوم عنصر جديد، الثقافة، أبريل، 1950.
15. الثورة العلمية الكبرى وموقفنا منها، االمجلة، يناير، 1957.
16. حديث الذرة في الحرب والسلم، المجلة، أبريل، 1957.
17. القمر الصناعي وما صنع، المجلة، نوفمبر، 1957.
18. الوحدة العلمية بين مصر وسوريا، المجلة، مارس، 1958.
19. الإبحار في ليالي سندباد، فصول، أبريل، 1994.
20. بهاء كان بهاء ينير ويستنير، الهلال، أكتوبر، 1996.

يمكن الاطلاع على الإنتاج العلمي للدكتور/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن من خلال زيارة الرابط التالي:

رواد التخطيط القومي

ملحق رقم 2

د/ محمد محمود الإمام

2016 - 1924

السيرة الذاتية والإنتاج العلمي

أولًا: السيرة الذاتية

ولد الدكتور محمد محمود الإمام عام 1924 وتوفي بتاريخ 11 من فبراير 2016 عن عمر ناهز ال 92 عامًا وهو عالم الاقتصاد الجليل ورجل التخطيط البارز، ووزير التخطيط الأسبق، وأحد مؤسسي معهد التخطيط القومي ومديره.

- حصل على الدكتوراه في الاقتصاد القياسي من جامعة ليدز في إنجلترا في عام 1957.
- كان عضوًا بلجنة التخطيط القومي ووكيلًا للجهاز المركزي للمحاسبات وأستاذًا بمعهد التخطيط القومي ومديرًا للمعهد 1966-1968.
- عمل مستشارًا للأمم المتحدة لشئون التخطيط في العراق.
- شارك في وضع الخطة الخمسية الأولى "1960-1965" في وزارة علي صبري، وهي من أنجح خطط التنمية في مصر وحققت نسبة نمو غير مسبوقة بشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية في الستينيات.
- وعُين وزيرًا التخطيط عام 1976 في وزارة ممدوح سالم الثانية.

ثانيًا: الإنتاج العلمي

أولاً: الكتب

1. التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. معهد الدراسات العربية العالية. دار الجيل للطباعة. القاهرة، 1963.
2. الإمام، محمد محمود ودليلة، عارف ومسعود، مجيد. وقائع وأفكار في التخطيط والتنمية في الوطن العربي. المعهد العربي للتخطيط، الكويت. دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، 1987.
3. مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 1993.
4. التكامل الاقتصادي الإقليمي، بين النظرية والتطبيق. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000 .

5. العمل الاقتصادي العربي المشترك، أبعاده وتطوره. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001.
6. التجارب التكاملية في العالم والدروس المستفادة عربيًّا: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ثانيًا: المذكرات العلمية

أ- المذكرات العلمية باللغة العربية

1. الحسابات القومية كأداة لتصوير النشاط الاقتصادي (الدورة التدريبية الرابعة). سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 84. معهد التخطيط القومي، 1961.
2. طرق التنبؤ والإسقاط. سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 90. معهد التخطيط القومي، 1961.
3. محاضرات في الاقتصاد القياسي. سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 166. معهد التخطيط القومي، 1962.
4. محاضرات في الاقتصاد القياسي (الجزء الثاني). سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 166. معهد التخطيط القومي، 1962.
5. محاضرات في تحليل المدخلات والمخرجات (الجزء الأول). سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 174. معهد التخطيط القومي، 1962.
6. محاضرات في تحليل المدخلات والمخرجات (الجزء الثاني). سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 174. معهد التخطيط القومي، 1962.
7. مبادئ الاقتصاد القياسي (الجزء الأول). سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 186. معهد التخطيط القومي، 1962.
8. محاضرات في الاقتصاد الرياضي. سلسلة المذكرات الخارجية (الجزء الأول). مذكرة رقم 188. معهد التخطيط القومي، 1962.
9. إعداد الإطار العام للخطة. سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 201. معهد التخطيط القومي، 1962.
10. دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 784. معهد التخطيط القومي، 1967.
11. جداول التدفقات القومية واستخدامها في دراسة المشروعات الاستثمارية. سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 800. معهد التخطيط القومي، 1967.

12. اقتصاديات الحرب والتعبئة. سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 809. معهد التخطيط القومي، 1967.
13. مذكرات في الاقتصاد الرياضي (الجزء الأول). سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 815. معهد التخطيط القومي، 1968.
14. التخطيط الجزئي ودوره في التنمية (القسم الأول). سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 935. معهد التخطيط القومي، 1966.
15. العلاقة بين سعر الصرف والأسعار المحلية. سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 1157. معهد التخطيط القومي، 1976.

ب- المذكرات العلمية باللغة الإنجليزية

1. Economic Models: Definitions & Classification. External Notes. No 96. The Institute of National Planning, 1961.
2. Models used in Drafting The 20-Years Plan (1959-1978). External Notes. No 255. The Institute of National Planning, 1962.
3. Production Function for Egyptian Agriculture. External Notes. No 259. The Institute of National Planning, 1962.
4. Economic Models: analytical models and the decision-making problem. External Notes. No 584. The Institute of National Planning, 1965.
5. Current State and Development Possibilities of the Money Market in African Countries (The Case of the UAR). External Notes. No 677. The Institute of National Planning, 1966.
6. On Economic Balances and Alternative Methods of Valuation. External Notes. No 723. The Institute of National Planning, 1967.
7. Foreign loans and economic Development - Part I: Restatement of Qayum`s model. External Notes. No 779. The Institute of National Planning, 1967.
8. Foreign loans and economic Development - Part II: The Fixed Annuity Principles. External Notes. No 779. The Institute of National Planning, 1967.
9. Foreign loans and economic Development - Part III: The I.B.R.D approach. External Notes. No 779. The Institute of National Planning, 1967.

10. The Demand - Income Function - A Study in Aggregation. External Notes. No 840. The Institute of National Planning,1968.
11. The Role of Foreign Capital in Long-Term Development. External Notes. No 1156. The Institute of National Planning, 1976.
12. On The Import-Saving Myth - A Study in Economic Policy with Special Reference to The External Sector. External Notes. No 1206. The Institute of National Planning, 1977.

ثانيًا: الأبحاث والمقالات العلمية

أ- الأبحاث والمقالات العلمية باللغة العربية

1. دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل. المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1976، ص ص 97-108.
2. سعد الدين، إبراهيم، والإمام، محمد محمود، عبد الرحمن، الوطن العربي سنة 2000. المستقبل العربي، مج 3، ع 19، 1980، ص ص 6-40.
3. الإطار العام للتخطيط لتنمية عربية. الحلقة النقاشية السنوية الرابعة -التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده، ج 1، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1981، ص ص 252-369.
4. النماذج العالمية .المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1981، ص ص 101-112.
5. النابلسي، محمد سعيد، الطرابلسي، عزة، والإمام، محمد محمود اختتام ندوة آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات: خلاصة واستنتاجات. ندوة آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانيات، عمان: البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي ومنتدى الفكر العربي، 1984، ص ص 455-470.
6. المقدسي، سمير، سابا، إلياس، السعيد، مصطفي، سقباني، محمود، والإمام، محمد محمود، تطوير التنسيق النقدي بين الدول العربية . اختتام ندوة آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانيات، عمان: البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي ومنتدى الفكر العربي، 1984، ص ص401-453.

7. على هامش التنمية العربية المستقلة: صورة مأسوية من الحقبة النفطية. المستقبل العربي، مج 8، ع 82، 1985، ص ص130-132.
8. دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة .المستقبل العربي، مج 9، ع 93، 1986، ص ص 41-85.
9. دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي-بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التنمية المستقلة في الوطن العربي، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص ص 825-904.
10. التخطيط التكاملي على المستوى الشامل. مجلة التعاون، س 2، ع 7، 1987، ص ص 15-74.
11. دراسة نقدية لتجارب التنمية في الأقطار العربية. المؤتمر العاشر: المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، ج 1، الكويت: اتحاد الاقتصاديين العرب والجمعية الاقتصادية الكويتية، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1988، ص ص 437-517.
12. الإمام، محمد محمود وآخرون. بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي. المعهد العربي للتخطيط -الكويت، 1988.
13. التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي. أعمال المؤتمر العلمي الأول: الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي -مقاربات نظرية، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1989، ص ص 223-261.
14. محددات الأداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي. المستقبل العربي، مج 13، ع 137، 1990، ص ص 107-139.
15. التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين .المستقبل العربي، مج 13، ع 1990،138، ص ص36-59.
16. الهلالي، نبيل، منصور، فوزي، الإمام، محمد محمود، شكر الله، هاني، ومروة، كريم، المائدة المستديرة: الجلسة الثالثة. قضايا فكرية، ك 10،9، 1990، ص ص 417-488.
17. الإمام، محمد محمود، ودرنيقة، معادلة الغرب والعالم الثالث من الاستغلال إلى الاستغناء .المنابر، مج 5، ع 57،1990، ص ص 33-40.
18. التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل: المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع2، 1993، ص ص 137-152.
19. ثورة يوليو والتنمية .أمانة التثقيف بالحزب العربي الديمقراطي الناصري. القاهرة، 1994.
20. " بازار الشرق الأوسط (من السوق العربية إلى السوق العبرية)"، 1994.

21. بازار عبري للشرق الأوسط: تهافت الأسس". أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. القاهرةالعدد 12، 1995، ص ص 38-58.
22. "مفهوم التنمية الاجتماعية ودور المنظمات غير الحكومية فيها". بحث مقدم إلى ندوة منظمة التضامن، 1995.
23. "العدالة الاجتماعية جوهر فكر عبد الناصر". ورقة مقدمة إلى مؤتمر منظمة التضامن حول مضي 25 عامًا على وفاة عبد الناصر، القاهرة، 1995.
24. المذكرة الفنية لإعداد الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، جامعة الدول العربية وآخرين: اجتماع الخبراء المتخصصين حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، عمان 19-1994/9/22. منظمة العمل العربية، 1995.ص ص 11-68.
25. "التنمية البشرية من المنظور القومي". التنمية البشرية في الوطن العربي. بحوث الندوة الفكرية لجامعة الدول العربية وآخرين، 6-1993/12/9. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص ص 389-454.
26. "البنك الشرق أوسطي بين التأييد والتنديد". مجلة الأموال، العدد الأول، 1996.
27. "التطور في النظام الاقتصادي العالمي ومغزاه بالنسبة لقضية التنمية". بحث مقدم إلى ندوة "الاقتصاد العالمي والتنمية العربية؛ الواقع والرؤية المستقبلية". بنغازي، ليبيا، 1996.
28. المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الإدارية -الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة"، بحوث اقتصادية عربية. العدد الخامس، 1996، ص ص 213-227.
29. "الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية". الإسكوا والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: التنمية البشرية في الوطن العربي -الأبعاد الثقافية والمجتمعية. سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم (2) -الأمم المتحدة، 1996، ص ص 93-159.
30. العمل الاقتصادي العربي المشترك: المفهوم وتطوره. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد 4، العدد 2. معهد التخطيط القومي، 1996.
31. العمل الاقتصادي العربي المشترك: تقييمه ومستقبله. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد 5، العدد 1. معهد التخطيط القومي، 1997.
32. الجابري، محمد عابد، الإمام، محمد محمود، والزيدي، مفيد كاصد. التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية (سلسلة دراسات التنمية البشرية - 2) شؤون عربية، ع 92، 1997، ص ص 214-218.

33. الإمام، محمد محمود، بيومي، جمال الدين، شقوير، فاروق، هيكل، حسين، وتادرس، فكري. أين مصر من التكتلات الاقتصادية. المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون: تنافسية المجتمع المصري، الإسكندرية: جماعة الإدارة العليا، 1996، ص ص 217-246.
34. السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. ورقة العمل الرئيسية المقدمة لندوة "السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية". مجلس الوحدة الاقتصادية وآخرون، القاهرة، 1996.
35. السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر، سلسلة أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، 1996.
36. اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي .مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 7، 1997، ص ص 7-76.
37. تقديم المحور الثقافي والاجتماعي والإنساني للشراكة الأوروبية المتوسطية. شؤون عربية، ع 89، 1997، ص ص 165-175.
38. مطر، جميل، وسعد، رؤوف الإمام. مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المستقبل العربي، مج 19، ع 215، 1997، ص ص 110-135.
39. الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة(محرر) -تقديم. أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.
40. التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مخاطر المشاريع الإقليمية، كتاب الطريق: نحو تجديد المشروع الاشتراكي؛ بحوث ومناقشات مهداة إلى مهدي عامل. دار الفارابي، بيروت، 1997، ص ص223-298.
41. الديمقراطية والتنمية. حليفان أم خصمان. المنتدى الديمقراطي، العدد الثاني، أبريل -يوليو 1997، ص ص 66-74.
42. الحقوق الثقافية ضرورة أساسية للتنمية المستقلة. دراسة مقدمة إلى ندوة "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين العالمية والخصوصية". التي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1997.
43. الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية: الأسس والمستقبل. دراسة مقدمة إلى الندوة العربية حول التجارة والاستثمار، جامعة الدول العربية وآخرون، القاهرة، 1997.
44. التخطيط في ظل اقتصاد السوق .مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 11، 1998، ص ص 152.140.

45. رؤية للعالم في القرن الحادي والعشرين ودور العرب فيه: المغزى بالنسبة للتعليم في الوطن العربي. المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب -رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، طرابلس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998، ص ص 1-34.
46. زكي، رمزي محمد، والإمام، محمد محمود، وداعًا للطبقة الوسطى: تأملات في الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة. المستقبل العربي، مج 21، ع 231، 1998، ص ص 143-145.
47. الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل(محرر). المنظمة العربية للتنمية الإدارية .القاهرة، 1998.
48. تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي -الدروس المستفادة للتكامل العربي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.
49. التنمية العربية في عالم متغير (مؤلف ومحرر) -مؤتمر الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين؛ أعمال المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1998، ص ص 314-371.
50. هيئة التحرير، والإمام، محمد محمود. الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. المجلة الاقتصادية السعودية، مج 1، ع 1، 1998، ص ص 171-173.
51. الإمام، محمد محمود. موقع المكون الاجتماعي من التنمية الشاملة. ورقة مقدمة إلى المؤتمر القادم حول التنمية الاجتماعية، جمهورية مصر العربية، 1998.
52. "التطورات في النظام الاقتصادي العالمي"، مركز البحوث العربية: اليسار العربي وقضايا المستقبل. مكتبة مدبولي، 1998، ص ص 73-82.
53. تعقيب على بحث الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في ظل القرن الحادي والعشرين. أسامة أمين الخولي (محرر): العرب والعولمة؛ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، حزيران/يونيو 1998، ص ص 253-261.
54. الإمام، محمد محمود، مسعود، سميح، العماش، حسين مرهج، المقدسي، سمير، وجابر، عدنان. التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق. شؤون عربية، ع 1999،99، ص ص 193-199.
55. " التنمية العربية المشتركة". محاضرة ألقيت في مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1999.
56. الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي. عبد الباسط عبد المعطي (محرر): العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي. مكتبة مدبولي، 1999، ص‌ص 71-110.

57. الإمام، محمد محمود، أمين، جلال أحمد، حافظ، سعد الدين، فرجاني، نادر، الغزالي، عيسى، وعيسى، محمد عبد الشفيع. كلمات في وداع رمزي زكي: راهب الفكر الاقتصادي. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مج 9، ع 22، 2000 ص ص 146-157.
58. مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التنمية العربية المتكاملة والشاملة والمستقلة. شؤون عربية، ع 102، 2000، ص ص 128-155.
59. الشراكة الاقتصادية العربية-الأوروبية، مع إشارة خاصة إلى مصر وتونس، مهدي الحافظ (محرر): الشراكة الاقتصادية العربية-الأوروبية، تجارب وتوقعات. وقائع الندوة المنعقدة في باريس، مارس/ آذار 1999. دار الكنوز العربية، 2000، ص ص 93-123.
60. الطريق الرابع، تكاملية مستقلة، فى: طاهر حمدي كنعان (محرر): هموم اقتصادية عربية: التنمية - التكامل -النفط -العولمة. مركز دراسات الوحدة العربية. 2001، ص‌ص 69-102.
61. "تعقيب حول محور التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري"، مركز دراسات الوحدة العربية: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي؛ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت كانون الأول/ديسمبر 2001، ص ص 625-630.
62. تداعيات الصراع مع الإرهاب. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مج 10، ع 26، 2001، ص ص113 -130.
63. مقومات التنمية في المشروع الناصري. محمد السعيد إدريس (محرر): ثورة 23 يوليو 1952، دراسات في الحقبة الناصرية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص‌ص 263-338.
64. التنمية بالاعتماد على النفس: الآفاق والحدود، في: نادر فرجاني (محرر): النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص‌ص 13-20.
65. الإمام، محمد محمود، وحمادي، سعدون. تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. المستقبل العربي، مج 28، ع 317، 2005، ص ص 181-194.
66. الإمام، محمد محمود، وحافظ، زياد. تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي (2). المستقبل العربي، مج 28، ع 317، 2005، ص ص 195-209.
67. الإمام، محمد محمود، وعيسى، وجيدة سمير. تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. مجلة النهضة، مج 6، ع 3، 2005، ص ص 124-128.
68. مركز دراسات الوحدة العربية. تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مج 13، ع 34،35، 2005، ص ص 416-419.

69. الإمام، محمد محمود، وزغلول، خالد محمد. تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. شؤون عربية، ع 125، 2006، ص ص 248-253.
70. أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية. المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 13، 2007، ص ص 161-182.
71. كلمة ضمن أعمال المؤتمر العلمي التاسع: دور القطاع المالي في التنمية العربية، القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2008، ص ص 42-43.
72. التنمية العربية: نحو تنمية تكاملية مستقلة. ندوة بدائل التنمية العربية، القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز البحوث العربية والأفريقية، 2008، ص ص 215-295.
73. تجربة العمل العربي المشترك من منظور وحدوي (محرر). بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: من أجل الوحدة العربية - رؤية للمستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 511-590.
74. يوسف صايغ: شيخ الاقتصاديين العرب. أعمال المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009، ص ص 36-38.

ب- الأبحاث والمقالات العلمية باللغة الإنجليزية:

1. Shifts and Seasonalities in Econometric Relationships. Reprinted from the Egyptian Statistical Journal, VOL. IV, 1960.
2. Co-operation among developing countries, Discussion paper no 6 for Pre-UNCTAD seminar on the New International Economic order and UNCTAD, 1975.
3. Co -ordination of Arab National Development Plans, Paper prepared for the Volume no 11, Arab and African Regional Co-operation for Development II by UNITAR, under the program on Regional and Interregional Co-operation in the 19801s., 1983.
4. A planning model for Jordan. Economc and social Commission for Western Asia. Development Planning Division. E/ESCWA/DPD/86/II/Rev.1, 1987.
5. Social Development: Concept and Role of the NGOs, symposium on preparation for WSSD, 1995.
6. "Social Equity; The Core of Nasser's Thinking". Paper presented to the Conference organized by Egyptian Solidarity Organization, in the 25th memorial of Abdel Nasser. Cairo, 1995.

7. “New Strategies for Development Co-operation, Council of Europe: Mediterranean Conference on Population, Migration and Development, Proceedings. Palma de Mallorca, Spain, 1996, pp. 373-425.
8. "Social Dimensions in Human Development", in M.A. Al-Gabri and M.M. El-Imam, Human Development in the Arab World: Cultural and Social Dimensions. Beirut, Lebanon: ESCWA, UNDP (E/ESCW A/SD/1995/7), 1996.
9. “Arab European Economic Partnership with particular Reference to Egypt and Tunisia”. Arab Economic Journal. No. 16, 1999, pp. 23-63.
10. “Regional Challenges to Arab Development in the New Millennium”. Paper presented to the Arab Planning Institute Conference on “Arab Development Challenges of the New Millennium”, Rabat, June 2000.
11. "Consequences of Global Change to Human Development”. in Theme on Human Development, in Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS). Eolss Publishers, Oxford, UK. 2002. [http://www.eolss.net], 2002.

رابعًا: المقالات الصحفية

1. من الخصخصة إلى الأصأصة، جريدة الشروق، الجمعة 3 من أبريل 2009.
2. قصة مجلسين، جريدة الشروق، السبت 11 من أبريل 2009.
3. سوء السوق، جريدة الشروق، السبت 18 من أبريل 2009.
4. هل زل بازل.. أم هي جريمة متعمدة؟، جريدة الشروق، السبت 25 من أبريل 2009.
5. أما للشركات دولية النشاط من حدود؟ جريدة الشروق، الثلاثاء 5 من مايو 2009.
6. إذا مال المال.. ساء الحال، جريدة الشروق، الثلاثاء 12 من مايو 2009.
7. مرحبا بالشقيقة... إسرائيل، جريدة الشروق، الثلاثاء 19 من مايو 2009.
8. العولمة عرض.. والأصل هو التكنولية، جريدة الشروق، الثلاثاء 26 من مايو 2009.
9. الخطأ الأمريكي ودواعي التغيير، جريدة الشروق، الثلاثاء 2 من يونيو 2009.
10. تحية.. إلى زكريا، جريدة الشروق، الثلاثاء 9 من يونيو 2009.
11. إيران.. والجيران، جريدة الشروق، الثلاثاء 16 من يونيو 2009.

12. الخطاب.. الإخراج وإعادة الإخراج (1، 2)، جريدة الشروق، الثلاثاء 23 من يونيو 2009.

13. ما أغفله الخطاب، جريدة الشروق، الثلاثاء 30 من يونيو 2009.

14. إقامة إسرائيل سبّة في جبين الغرب، جريدة الشروق، الثلاثاء 7 من يوليه 2009.

15. هل هناك عالم آخر ؟! جريدة الشروق، الثلاثاء 21 من يوليه 2009.

16. الحكومة بين الضعف والقوة، جريدة الشروق، الثلاثاء 4 من أغسطس 2009.

17. كله عند العرب اتحاد.. شريطة ألا يكون عربيًّا، جريدة الشروق، الأربعاء 19 من أغسطس 2009.

18. إسطبل داوود، جريدة الشروق، الأربعاء 2 من سبتمبر 2009.

19. مشاهدات من عصر الديمقراطية الذهبي، جريدة الشروق، الأربعاء 16 من سبتمبر 2009.

20. ثقافة الثقافة، جريدة الشروق، الأربعاء 30 من سبتمبر 2009.

21. الجيل الذي أسقط عمدًا، جريدة الشروق، الأربعاء 7 من أكتوبر 2009.

22. الوجيز في فن التعجيز، جريدة الشروق، الأربعاء 14 من أكتوبر 2009.

23. من التوريث إلى تجميد الاستيطان، جريدة الشروق، الأربعاء 21 من أكتوبر 2009.

24. الحضارة المفرقَة، جريدة الشروق، الأربعاء 28 من أكتوبر 2009.

25. حاكم. ومحكوم. وبينهما حكيم، جريدة الشروق، الأربعاء 4 من نوفمبر 2009.

26. إحياء الشرق الأوسط القديم. السيناريو التركي، جريدة الشروق، الأربعاء 11 من نوفمبر 2009.

27. ثم ماذا. إذا مرشح الشعب فاز؟ جريدة الشروق، الخميس 19 من نوفمبر 2009.

28. العرب والتاءات الثلاث، جريدة الشروق، الأربعاء 25 من نوفمبر 2009.

29. الحمقى يتسيدون، جريدة الشروق، الأربعاء 2 من ديسمبر 2009.

30. الواجبات هي الطريق إلى الحقوق، جريدة الشروق، الأربعاء 9 من ديسمبر 2009.

31. إذا العقل غاب انشغل القوم بالجلباب والنقاب والشراب، جريدة الشروق، الأربعاء 16 من ديسمبر 2009.

32. في المسألة العقارية، جريدة الشروق، الأربعاء 23 من ديسمبر 2009.

33. حصاد 2009: نهاية نهاية التاريخ، جريدة الشروق، الأربعاء 30 من ديسمبر 2009.

34. هل تستطيع الولايات المتحدة مواجهة تحديات الكوكبة؟ جريدة الشروق، الأربعاء 6 من يناير 2010.

35. في فقه المعارضة والمقاومة. وجدران المبكى، جريدة الشروق، الأربعاء 13 من يناير 2010.

36. أكذوبة التنمية برأسمال أجنبي، جريدة الشروق، الأربعاء 20 من يناير 2010.

37. في المسألة التربوية وأولوية الإصلاح الاجتماعي، جريدة الشروق، الأربعاء 27 من يناير 2010.

38. دروس من الكرة، جريدة الشروق، الأربعاء 3 من فبراير 2010.

39. سنة ثانية انفتاح، جريدة الشروق، الأربعاء 10 من فبراير 2010.

40. آثار السياحة، جريدة الشروق، الثلاثاء 16 من فبراير 2010.

41. الوحدة العربية ضرورة، جريدة الشروق، الأربعاء 24 من فبراير 2010.

42. حدود وأسوار، جريدة الشروق، الثلاثاء 2 من مارس 2010.

43. أوباما والبرادعي والتغيير، جريدة الشروق، الأربعاء 10 من مارس 2010.

44. المحللون، جريدة الشروق، الأربعاء 17 من مارس 2010.

45. نماذج التجديد والتوريث، جريدة الشروق، الأربعاء 24 من مارس 2010.

46. ليته يتمرد، جريدة الشروق، الأربعاء 31 من مارس 2010.

47. الخصخصة والمشاركة عائقان للقطاع الخاص، جريدة الشروق، الأربعاء 7 من أبريل 2010.

48. تجميد الزمن، جريدة الشروق، الأربعاء 14 من أبريل 2010.

49. يوسف أفندي.. إدي له حاجة، جريدة الشروق، الأربعاء 21 من أبريل 2010.

50. مأزق الاتحاد الأوروبي. إقليمي أم عالمي؟ جريدة الشروق، الأربعاء 28 من أبريل 2010.

51. ماذا يحدث للحمير..؟! جريدة الشروق، الأربعاء 5 من مايو 2010.

52. خطاب الرئيس. في تساؤلاته الإجابة، جريدة الشروق، الأربعاء 12 من مايو 2010.

53. التنمية البشرية في فكر محمد عابد الجابري، جريدة الشروق، الأربعاء 19 من مايو 2010.

54. بحثًا عن دور إقليمي، جريدة الشروق، الأربعاء 26 من مايو 2010.

55. توابع سؤال صحفي ألماني، جريدة الشروق، الأربعاء 2 من يونيو 2010.

56. عولمة العدوان، جريدة الشروق، الأربعاء 9 من يونيو 2010.

57. الإسلام أسمى من أن يكون مجرد حل، جريدة الشروق، الأربعاء 16 من يونيو 2010.

58. سيدي الرئيس. أعد لنا مجتمعنا وأبناءنا، جريدة الشروق، الأربعاء 23 من يونيو 2010.

59. جاي لك خير صِرصْ داي.. قول إن شاء الله، جريدة الشروق، الأربعاء 30 من يونيو 2010.

60. كله عند العرب مؤسسات، جريدة الشروق، الأربعاء 7 من يوليه 2010.

61. النظام العربي وحماس ولاءاتها الأربع، جريدة الشروق، الأربعاء 14 من يوليه 2010.

62. النظام العربي وقضايا العضوية، جريدة الشروق، الخميس 22 من يوليه 2010.

63. النظام العربي ودروس التجارب الأوروبية، جريدة الشروق، الأربعاء 28 من يوليه 2010.

64. ما هي أولويات إيران؟ جريدة الشروق، الأربعاء 4 من أغسطس 2010.

65. التكامل الإقليمي بين السياسة والاقتصاد، جريدة الشروق، الأربعاء 11 من أغسطس 2010.

66. التعليم أولوية الدولة والتربية أولوية المجتمع، جريدة الشروق، الأربعاء 18 من أغسطس 2010.

67. اقتصاد المجاذيب. يؤثر ولا يتأثر، جريدة الشروق، الأربعاء 25 من أغسطس 2010.

68. ورسب جمال مبارك في الجولة الأولى، جريدة الشروق، الأربعاء 1 من سبتمبر 2010.

69. شخصيتان جديرتان بالإجلال، جريدة الشروق، الأربعاء 8 من سبتمبر 2010.

70. أفريقيا بين الاتحاد والملوك والسلاطين والأمراء والشيوخ والعمد، جريدة الشروق، الأربعاء 15 من سبتمبر 2010.

71. لنصلح ما بأنفسنا لكي يحبونا ويحترمونا، جريدة الشروق، الأربعاء 22 من سبتمبر 2010.

72. معهد التخطيط القومي في يوبيله الذهبي، جريدة الشروق، الأربعاء 29 من سبتمبر 2010.

73. السادس من أكتوبر. يوم توفي الرئيسان، جريدة الشروق، الأربعاء 6 من أكتوبر 2010.

74. العرب وأفريقيا، جريدة الشروق، الأربعاء 13 من أكتوبر 2010.

75. عشرة على عشرة. يا سرت، جريدة الشروق، الأربعاء 20 من أكتوبر 2010.

76. من أقاصيص الإحصاء والإحصاءات، جريدة الشروق، الأربعاء 27 من أكتوبر 2010.

77. قضايا التنمية. بين الكعكة والفتة، جريدة الشروق، الأربعاء 3 من نوفمبر 2010.

78. إصلاح المنظومة لا بد له من إصلاح النظم، جريدة الشروق، الأربعاء 10 من نوفمبر 2010.

79. نحو تطوير منظومة العمل العربي المشترك، جريدة الشروق، الأربعاء 17 من نوفمبر 2010.

80. هل تقوم سوق مشتركة في مصر؟ جريدة الشروق، الأربعاء 24 من نوفمبر 2010.

81. الطريق الثالث. إلى أين؟ جريدة الشروق، الأربعاء 1 من ديسمبر 2010.

82. دعه ينهب دعه يفر... دعه ينهب دعه يستمر، جريدة الشروق، الأربعاء 8 من ديسمبر 2010.

83. بحثًا عن بديل. الطريق الرابع، جريدة الشروق، الأربعاء 15 من ديسمبر 2010.

84. رد اعتبار البعدين الاجتماعي والثقافي، جريدة الشروق، الأربعاء 22 من ديسمبر 2010.

85. هل هناك حاجة إلى مجلس أعلى للتخطيط؟ جريدة الشروق، الأربعاء 29 من ديسمبر 2010.

86. بداية عقد جديد. أم عهد جديد، جريدة الشروق، الأربعاء 5 من يناير 2011.

87. حتى يكون إصلاحًا. يجب أن يكون اجتماعيًا، جريدة الشروق، الأربعاء 12 من يناير 2011.

88. على هامش المسألة التونسية، جريدة الشروق، الأربعاء 19 من يناير 2011.

89. حول أحداث يناير (77). تفسير لا تبرير، جريدة الشروق، الأربعاء 26 من يناير 2011.

90. العبد تقرعه العصا. والحر يكفيه المقال، جريدة الشروق، السبت 5 من فبراير 2011.

91. إلى الجيل النبيل. كلمات شكر واعتذار وتقدير، جريدة الشروق، الأربعاء 9 من فبراير 2011.

92. وأطاحت الثورة بالنظام. فماذا بعد؟ جريدة الشروق، الأربعاء 16 من فبراير 2011.

93. الديمقراطية بين الأوتوقراطية والتكنوقراطية، جريدة الشروق، الأربعاء 23 من فبراير 2011.

94. مصير العدالة الاجتماعية، جريدة الشروق، الأربعاء 2 من مارس 2011.

95. عناصر الطريق الرابع، جريدة الشروق، الأربعاء 9 من مارس 2011.

96. ثورة مضادة. للنظام السابق والآتي، جريدة الشروق، الأربعاء 16 من مارس 2011.

97. عندما عادت مصر إلى أبنائها. فلبوا النداء، جريدة الشروق، الأربعاء 23 من مارس 2011.

98. خطاب النخبة. بين الإرشاد والترشيد، جريدة الشروق، الأربعاء 30 من مارس 2011.

99. الحوار الحائر. والمحير، جريدة الشروق، الأربعاء 6 من أبريل 2011.

100. الأجور بين الإنتاجية والأسعار، جريدة الشروق، الأربعاء 13 من أبريل 2011.

101. من تحديات ما بعد الثورة، جريدة الشروق، الأربعاء 8 من يونيو 2011.

102. في ترتيب الأولويات. العدالة الاجتماعية أولًا، جريدة الشروق، الأربعاء 15 من يونيو 2011.

103. في ضرورة التخطيط القومي، جريدة الشروق، الأربعاء 22 من يونيو 2011.

104. في منتصف الطريق، جريدة الشروق، الأربعاء 29 من يونيو 2011.

105. كفى تدليلًا. كفى تضليلاً، جريدة الشروق، الأربعاء 6 من يوليه 2011.

106. موطن الضعف في الاقتصاد المصري، جريدة الشروق، الأربعاء 13 من يوليه 2011.

107. الشارع مصدر السلطات، جريدة الشروق، الأربعاء 20 من يوليه 2011.

108. المتربصون، جريدة الشروق، السبت 24 من ديسمبر 2011.

109. الشهامة العربية، جريدة الشروق، الأربعاء 18 من يناير 2012.

110. عبقرية الثورة، جريدة الشروق، الأربعاء 25 من يناير 2012.

111. الإسلام. استخدام أم استلهام؟، جريدة الشروق، الأربعاء 1من فبراير 2012.

112. الشعب يريد إسقاط الشعب، جريدة الشروق، الأربعاء 8 من فبراير 2012.

113. ذريعة حقوق الإنسان، جريدة الشروق، الأربعاء 15 من فبراير 2012.

114. الاسم لطوبة. والفعل لأمشير، جريدة الشروق، الأربعاء 22 من فبراير 2012.

115. النقود. أرقام وأوهام وآثام، جريدة الشروق، الثلاثاء 28 من فبراير 2012.

116. النقود والأجور، جريدة الشروق، الثلاثاء 6 من مارس 2012.

117. قطاعات الوساطة وقضايا الحرية، جريدة الشروق، الثلاثاء 13 من مارس 2012.

118. وداعًا للعالم الثائر، جريدة الشروق، الثلاثاء 20 من مارس 2012.

119. فرص مُضَيَّعة، جريدة الشروق، الثلاثاء 27 من مارس 2012.

120. دستور. لأي دولة؟، جريدة الشروق، الثلاثاء 3 من أبريل 2012.

121. نهاية البداية أم إعادة البداية؟، جريدة الشروق، الأربعاء 11 من أبريل 2012.

122. عمل في صمت. وأنجز في صمت. ومضى في صمت، جريدة الشروق، الثلاثاء 22 من مايو 2012.

123. اجتياز سنة أولى ديمقراطية بامتياز، جريدة الشروق، الأربعاء 30 من مايو 2012.

124. لا تخذلوا الصناديق بعد أن اكتسبتم بها احترام العالم، جريدة الشروق، الأربعاء 6 من يونيو 2012.

125. أن تكون الدولة حديثة، جريدة الشروق، الثلاثاء 1 من يناير 2013.

126. لكي تكون مصر دولة حديثة، جريدة الشروق، الاثنين 7 من يناير 2013.

127. إلى متى تدفع مصر ثمن الريادة؟، جريدة الشروق، الأربعاء 6 من فبراير 2013.

128. غباء. أم استغباء؟ جريدة الشروق، الاثنين 11 من مارس 2013.

129. السبنسة، جريدة الشروق، الخميس 16 من مايو 2013.

130. في الظاهرة الشبابية، جريدة الشروق، الجمعة 2 من مايو 2014.

131. ثورة استرداد الثورة، جريدة الشروق، الأربعاء 7 مايو 2014.

132. الخواطر العشرة، جريدة الشروق، الاثنين 2 من يونيو 2014.

133. من دروس 5 يونيو 1967، جريدة الشروق، الخميس 5 من يونيو 2014.

134. التنمية المتوازية، جريدة الشروق، الخميس 12 من يونيو 2014.

135. الدور المحوري لاستراتيجية التنمية، جريدة الشروق، الاثنين 30 من يونيو 2014.

136. هل هي نهاية تاريخ المادية؟ جريدة الشروق، الاثنين 7 من يوليه 2014.

137. هل هي عدالة اجتماعية أم اقتصادية؟ جريدة الشروق، الاثنين 14 من يوليه 2014.

138. عبقرية ثورة يوليو، جريدة الشروق، الأربعاء 23 من يوليه 2014.

139. رؤية بديلة للعدالة الاجتماعية، جريدة الشروق، الاثنين 28 من يوليه 2014.

140. الخروج عن النص، جريدة الشروق، الاثنين 4 من أغسطس 2014.

141. من العالمية إلى العولمة، جريدة الشروق، الاثنين 11 من أغسطس 2014.

142. القومية العربية. هوية أم مواطنة؟، جريدة الشروق، الاثنين 18 من أغسطس 2014.

143. متطلبات إقامة سوق عربية مشتركة، جريدة الشروق، الاثنين 25 من أغسطس 2014.

144. حقوق للإنسان. أم ترويضٌ للحكام؟ جريدة الشروق، الاثنين 1 من سبتمبر 2014.

145. الألف واللام. أداة تعريف أم تحريف؟ جريدة الشروق، الاثنين 22 من سبتمبر 2014.

146. في ذكرى عبد الناصر. تأملات في مقولات رائجة، جريدة الشروق، الاثنين 29 من سبتمبر 2014.

147. أحداث ومواقف، جريدة الشروق، الاثنين 6 من أكتوبر 2014.

148. دروس من الخطة القومية الأولى، جريدة الشروق، الاثنين 13 من أكتوبر 2014.

149. التخطيط وقضية البيانات والمعلومات، جريدة الشروق، الاثنين 20 من أكتوبر 2014.

150. التخطيط بين القطاعين العام والخاص، جريدة الشروق، الاثنين 27 من أكتوبر 2014.

151. نحو إعادة بناء الدولة المصرية، جريدة الشروق، الاثنين 3 من نوفمبر 2014.

152. الحرية بين الأسواق والإنسان، جريدة الشروق، الاثنين 10 من نوفمبر 2014.

153. التخطيط بين التغيير والتسيير، جريدة الشروق، الاثنين 17 من نوفمبر 2014.

154. الثورات بين الثوار والأشرار والأنصار، جريدة الشروق، الاثنين 24 من نوفمبر 2014.

155. عودة إلى تجربة التخطيط في الستينيات، جريدة الشروق، الاثنين 1 من ديسمبر 2014.

156. آفة الثقافة. المثقفون، جريدة الشروق، الاثنين 8 من ديسمبر 2014.

157. وتكاد الشجرة تهوي على عروشها، جريدة الشروق، الخميس 11 من ديسمبر 2014.

158. البحث عن الاستثمار أم الادخار، جريدة الشروق، الاثنين 15 من ديسمبر 2014.

159. التنمية بين التخطيط والتنفيذ، جريدة الشروق، الاثنين 22 من ديسمبر 2014.

160. وطوت مصر مع حجازي صفحة فريدة من حياتها، جريدة الشروق، الأربعاء 24 من ديسمبر 2014.

161. التخطيط لا يصح إلا بدوام التطوير. منهجًا وتنفيذًا، جريدة الشروق، الاثنين 29 من ديسمبر 2014.

162. الانفتاح الاقتصادي. ورقة أكتوبر المقدمات والنتائج، جريدة الشروق، الاثنين 5 من يناير 2015.

163. السياسات الناجحة تعالج الأسباب لا الأعراض، جريدة الشروق، الاثنين 12 من يناير 2015.

164. مصر بين ثلاث ثورات، جريدة الشروق، الاثنين 19 من يناير 2015.

165. ثورة يناير تدخل عامها الخامس. إطلالة على ثورة 25 يناير في عيدها الرابع، جريدة الشروق، الاثنين 26 من يناير 2015.

166. المحددات الخارجية لإستراتيجية قومية، جريدة الشروق، الاثنين 2 من فبراير 2015.

167. عن أهمية المرحلة الحالية في تطور النظام العالمي، جريدة الشروق، الاثنين 9 من فبراير 2015.

168. نحو سياسة خارجية توائم بين التطور العالمي والتغيرات المحلية، جريدة الشروق، الاثنين 16 من فبراير 2015.

169. التنمية وتباين المناهج الاقتصادية، جريدة الشروق، الاثنين 16 من مارس 2015.

170. التبعية من الإجبار إلى الاختيار، جريدة الشروق، الاثنين 23 من مارس 2015.

171. مقاومة الإرهاب بالإرهاب، جريدة الشروق، الاثنين 13 من أبريل 2015.

172. العلاقة بين الدعم والانفتاح والإصلاح الاقتصادي، جريدة الشروق، الاثنين 27 من أبريل 2015.

173. عناصر استراتيجية التنمية، جريدة الشروق، الاثنين 4 من مايو 2015.

174. نحو إعداد استراتيجية للتنمية للمرحلة المقبلة، جريدة الشروق، الاثنين 18 من مايو 2015.

175. هل تراجع دور الأسواق المشتركة؟ جريدة الشروق، الاثنين 25 من مايو 2015.

176. مقدمات 5 من يونيو 1967، جريدة الشروق، الاثنين 8 من يونيو 2015.

177. مواصلة المسيرة، جريدة الشروق، الاثنين 17 من أغسطس 2015.

178. التنمية بقوة الدفع الذاتي، جريدة الشروق، الاثنين 24 من أغسطس 2015.

179. التنمية: جولة في المفاهيم والمصطلحات، جريدة الشروق، الاثنين 31 من أغسطس 2015.

180. الإعداد للنهوض بعمليات التنمية، جريدة الشروق، الاثنين 14 من سبتمبر 2015.

181. الحلقات الوسطى، جريدة الشروق، الاثنين 21 من سبتمبر 2015.

182. التعامل مع استراتيجية التنمية حتى منتصف السبعينيات، جريدة الشروق، الاثنين 28 من سبتمبر 2015.

183. الثلاثية الشريرة. الاستبداد والفساد والظلم، جريدة الشروق، الاثنين 5 من أكتوبر 2015.

184. أبدًا لن نلقي السلاح. من هنا تكون البداية، جريدة الشروق، الاثنين 12 من أكتوبر 2015.

185. الاستنساخ، جريدة الشروق، الاثنين 19من أكتوبر 2015.

186. عن العدل وأبعاده، جريدة الشروق، الاثنين 26 من أكتوبر 2015.

187. العدالة الاجتماعية. بين التسكين والتمكين، جريدة الشروق، الاثنين 2 من نوفمبر 2015.

188. موقع البعد الاجتماعي من التنمية الشاملة المتكاملة، جريدة الشروق، الاثنين 9 من نوفمبر 2015.

189. هل تجدد الاشتراكية نفسها؟، جريدة الشروق، الاثنين 16 من نوفمبر 2015.

190. تطور نظام الدولة الوطنية، جريدة الشروق، الأحد 22 من نوفمبر 2015.

191. تعزيز العلاقات بين أنساق البنية المجتمعية، جريدة الشروق، الأحد 29 من نوفمبر 2015.

192. الطريق الثالث...إلى أين؟، جريدة الشروق، الأحد 13 من ديسمبر 2015.

193. نحو طريق رابع، جريدة الشروق، الأحد 27 من ديسمبر 2015.

194. عناصر الطريق الرابع، جريدة الشروق، الأحد 3 من يناير 2016.

195. العنصر الأخير نحو الطريق الرابع، جريدة الشروق، الأحد 10 من يناير 2016.

196. مقومات جودة الحياة في الطريق الرابع، جريدة الشروق، الأحد 17 من يناير 2016.

197. الطريق الرابع بين الترابط الداخلي والتشابك الخارجي، جريدة الشروق، الاثنين 25 من يناير 2016.

يمكن الاطلاع على الإنتاج العلمي للدكتور/ محمد محمود الإمام من خلال زيارة الرابط الآتي:[58]

---

(58) بعض من الإنتاج العلمى للدكتور/ محمد محمود الإمام تم الحصول عليه من جهاز الكمبيوتر الخاص به في صورة " Protected Word Document".

رواد التخطيط القومي

ملحق رقم (3)

د/ إسماعيل صبري عبدالله

2006 - 1924

السيرة الذاتية والإنتاج العلمي

أولًا: السيرة الذاتية

وُلد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله لأسرة ذات أصول صعيدية بمركز ملوي في المنيا. وهو وشقيقه الراحل الدكتور عز الدين عبد الله، عميد كلية حقوق جامعة عين شمس الأسبق، ابنان لواحد من أعيان الصعيد، وسليل عائلة من عائلات صعيد مصر المعروفة بالصلابة والثبات على المبدأ والدفاع عن الحق.

وهو واحد من أهم الرواد الاقتصاديين في مصر، ويعد رائد مدرسة في التفكير الاقتصادي ترى المواءمة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والعُمران البشري، اعتمادًا على الذات، أي على القدرات والموارد الوطنية، تجنبًا لكل أنواع التبعية. وقد اهتمت دراساته بالفقراء والنهوض بهم مصريًا وأفريقيًا، وفي هذا السياق فقد ترأس منتدى العالم الثالث، ومنه خرجت أهم الدراسات عن المجتمع المصري في شتى مجالاته، وكذلك ترأس مجموعة من خيرة الباحثين والمفكرين المصريين لوضع تصور علمي لمصر سنة 2020، وهو المشروع الذي يبحث في التصورات المستقبلية لمصر وكيفية مواجهة التحديات مصريًا وعربيًا.

في 1946 بدأ رحلته نحو اختياراته السياسية الماركسية، حيث سافر إلى فرنسا لدراسة الدكتوراه بعد أن حصل على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول، القاهرة حاليًا. وفي باريس عرف الأفكار الشيوعية في بيئة مغايرة، ولم يكتف باعتناقها وإنما انخرط في تنظيماتها الباريسية

وفي 1951 عاد من رحلته الباريسية حاملًا رسالة الدكتوراه، والتحق بجامعة الإسكندرية مدرسًا للاقتصاد، وانضم لصفوف الحزب الشيوعي المصري، واتخذ هو ورفيق عمره الراحل د. فؤاد مرسي من الجامعة مسرحًا لنشاطه الشيوعي السري.

وفي 1955 تم اعتقاله في حملة ضد الشيوعيين، وقدم للمحاكمة، وتم فصله من الجامعة.

وخلال 1959-1964 اعتقل مرة ثانية في عهد عبد الناصر في سياق حملة ضد الشيوعيين المصريين.

وفي 1981 اعتقل مرة ثالثة في عهد السادات ضمن طائفة كبيرة من السياسيين والمفكرين المصريين من مختلف التوجهات السياسية والأديولوجية.

كانت ثنائية النبوغ في الفكر والحركة عنده محط الإعجاب من معارضيه ومؤيديه على السواء، حيث اشتهر بموسوعيته المعرفية في مجالات الاقتصاد والسياسة والأدب والعلوم، فمزج بين فصاحة العالم المفكر ونبوغه، وتمرد الإنسان الذي رأى في الماركسية الخلاص من القهر والعبودية للشعوب، فقرر الانتماء إليها حركة وفكرًا منذ شبابه المبكر.

تعليمه ووظائفه الأكاديمية:

1946	حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة بدرجة ممتاز وكان أول الدفعة.
1946	حصل على بعثة من كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية إلى فرنسا.
1951	حصل على درجة الدكتوراه بأعلى تقدير، ونشرت الرسالة في دار نشر فرنسية.
1954-1951	اشتغل بتدريس الاقتصاد بجامعة الإسكندرية.
1954	اشتغل بتدريس الاقتصاد بجامعة القاهرة.
1974	عين أستاذًا غير متفرغ في جامعة الإسكندرية.
1986	حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية.

وظائف ومهام علمية وإدارية وسياسية:

1955-1954	مستشار الشئون الاقتصادية والمالية برئاسة الجمهورية، بمكتب رئيس الوزراء.
1957	مدير الإدارة الاقتصادية بالمؤسسة الاقتصادية عند إنشائها في يناير. ثم أضيفت إليه مسئولية الإشراف على قطاع البنوك والتأمين التابع للمؤسسة.
1969-1965	رئيسًا للتحرير بدار المعارف (مسئولية النشر الثقافي).
1969	عضو مجلس الأمة (البرلمان المصري).
1977-1969	مدير معهد التخطيط القومي.
فبراير 1971	رئيس البنك الصناعي.
سبتمبر1971	عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري.
مايو 1971	دخل مجلس الوزراء كنائب وزير التخطيط.
1972	وزير الدولة للتخطيط.
1944-1972	نائب رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء.
1975-1974	وزير التخطيط، حيث ترأس اللجنة الوزارية للإنتاج والشئون الاقتصادية.
1976	نائب رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي ساهم في تأسيسه.
1976	اختير عضوًا بلجنة العشرين التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لجامعة الدول العربية اختيارًا فرديًا، دون أية صفة تمثيلية.
1978	انتخب رئيسًا لمنتدى العالم الثالث.
1980-1978	اختير منسقًا لإدارة دراسة حول أنساق التنمية وأساليب الحياة البديلة في غربي آسيا، التي قرر إجراءها كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ECWA وبرنامج

	الأمم المتحدة لشئون البيئة UNEP. وقد تولى إعداد ورقة الدراسة الأساسية (61 صفحة) واستعان بخبراء من المنطقة في معالجة القضايا التفصيلية في المجالات الأساسية.
1979	دعاه مكتب اليونيسيف الإقليمي بالاشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أثناء الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة حول الطفولة للإسهام بورقة بحثية في هذا الصدد بالإنجليزية بعنوان "الخدمات الأساسية للطفل العربي" وزعتها اليونيسيف على نطاق واسع، وصدرت الترجمة العربية في العدد الخامس من أوراق "منتدى العالم الثالث."
1988	أول رئيس لمجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
1997	أدار بالاشتراك مع د. إبراهيم سعد الدين و د. إبراهيم العيسوي المشروع البحثي "مصر 2020"، الذي نفذه منتدى العالم الثالث بالتعاون مع عدد من الجهات الممولة، مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبنك الاستثمار القومي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

عضوية مؤسسات محلية و إقليمية ودولية

- المجمع العلمي المصري (مدى الحياة)
- معهد التنمية والتخطيط في أفريقيا (ومقره داكار)
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت
- معهد دراسات التنمية بجامعة جنيف
- معهد الدراسات القانونية للتنمية بجامعة باريس
- اللجنة التنفيذية للمؤسسة الدولية من أجل تنمية بديلة، سويسرا
- جمعية الدراسات المستقبلية الدولية (الفرنسية)، واللجنة التوجيهية لمجلتها العلمية

عضويات أخرى:

1985-1979	اختاره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عضوًا بلجنة تخطيط التنمية المشكلة من أربعة وعشرين فردًا يختارون بصفتهم الشخصية ولمدة ثلاثة سنوات.
1985 -1980	تولى مسئولية تنسيق وإعداد دراسة كاملة عن قضية البيئة والتنمية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، أطلق عليها اسم "الخطة الزرقاء". وكان القرار من اللجنة الحكومية التي تضم ممثلي الحكومات المعنية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة.

1986-1981	أدار بالاشتراك مع د. إبراهيم سعد الدين المشروع البحثي "المستقبلات العربية البديلة" الذي تعاقد على إجرائه منتدى العالم الثالث -مكتب الشرق الأوسط مع جامعة الأمم المتحدة. وقد نشر من أعمال هذا المشروع 15 كتابًا بالعربية، وكتاب ترجم إلى الإنجليزية ونشر في لندن بعنوان "صور المستقبل العربى".
1985-1982	انتخب رئيسًا "لجمعية التنمية الدولية". وهي منظمة غير حكومية ينتشر أعضاؤها في عشرات الدول، وبقي بعد ذلك عضوًا في مجلس إدارة الجمعية حتى 1994.
1990-1984	انتخب لعضوية مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لدراسات التنمية الاجتماعية UNRISD ومقره جنيف.
1990 -1987	اختاره الرئيس جوليوس نيريري عضوًا في "لجنة الجنوب" التي شكلها بناءً على توصية من مؤتمر قمة عدم الانحياز (في هراري) وضمت 23 عضوًا.
1990 -1988	اختارته الأمم المتحدة عضوًا في لجنة من 15 خبيرًا دوليًا رأسها مالكولم فريزر، رئيس وزراء أستراليا السابق لدراسة أزمة المواد الأولية الأفريقية، وصدر عنها تقرير نشر بالإنجليزية وكان من أعضائها الرئيس الحالي لنيجيريا.

ثانيًا: الإنتاج العلمي

أولًا: الكتب

1. دروس في الاقتصاد السياسي، دار الطالب، الإسكندرية، 1954.
2. في مواجهة إسرائيل، دار المعارف، القاهرة، 1969.
3. تنظيم القطاع العام، الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية، دار المعارف، القاهرة، 1969.
4. كتابات سياسية 1965 -1970، دار الشعب، القاهرة، 1972.
5. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد -دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
6. عبد الله، إسماعيل صبري، العيسوي، إبراهيم، عبد الخالق، جودة (محررون). التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة 25-27 من مارس 1976، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.

7. عبد الله، إسماعيل صبري، العيسوي، إبراهيم، عبد الخالق، جودة (محررون). استراتيجية التنمية في مصر: أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة 24 – 26 من مارس 1977، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
8. عبد الله، إسماعيل صبري، العيسوي، إبراهيم، عبد الخالق، جودة (محررون). الاقتصاد المصري في ربع قرن، 1952-1977، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة 23 -25 من مارس 1978، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
9. في التنمية العربية، دار الوحدة، بيروت، 1982.
10. عبد الله، إسماعيل صبري، عبد الملك، أنور وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
11. الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 4، بيروت، 1983.
12. في التنمية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.
13. دراسات في الحركة التقدمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
14. صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة. مشروع المستقبلات العربية البديلة، 1989.
15. مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة، 1992.
16. عبد الله، إسماعيل صبري في: نافعة، حسن (محرر) الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي، جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مركز البحوث، 1994.
17. التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 1994.
18. قضايا أساسية في السياسة الاقتصادية، القاهرة، منتدى العالم الثالث، 1994.
19. وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، 1995.
20. "مصر 2020" وثيقة المشروع البحثي، منتدى العالم الثالث، القاهرة، 1997.
21. في: العيسوي، إبراهيم وآخرون، الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر 2020، منتدى العالم الثالث، القاهرة، 1999.
22. توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة "أوراق مصر 2020"، رقم 3، منتدى العالم الثالث، القاهرة، 1999.
23. التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2000.

24. ألفاظ ومعان- الديموقراطية، العربي للنشر والتوزيع، 2002.
25. في، أبو غزالة، طلال، النظام العربي والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
26. ألفاظ ومعان، ج1، الأهالي، القاهرة، 2007.
27. الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007.
28. ألفاظ ومعان- التنمية الشاملة، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2010.

ثانيًا: الكتب المترجمة

1. شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، دار المعارف، 1966.
2. جالبريت، جون (1998) تاريخ الفكر الاقتصادي(مراجع)، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت، عالم المعرفة، 2000.

ثالثًا: الأبحاث والدراسات

1. أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية، مجلة مصر المعاصرة، مج 58، عدد 327، ص ص 53-115، 1967.
2. الإطار النظري للمشكلة التنظيمية في القطاع العام، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر، 1967.
3. الوحدة الإنتاجية في الاقتصاد الاشتراكي. مجلة مصر المعاصرة، مج 59، عدد 331، 1968.
4. الحرب والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة: حلول مقترحة. مجلة مصر المعاصرة، مج 59، عدد 332، 1968.
5. نظام الجامعات الاقتصادية في بعض الدول الاشتراكية. مجلة مصر المعاصرة، مج 60، عدد 335، 1969.
6. عبد الله، إسماعيل صبري؛ يس، محمد حسن؛ وإدريس، علي. التغيير في أي اتجاه ولماذا. مجلة المدير العربي، عدد 23، 1969.
7. منتدى العالم الثالث. مجلة مصر المعاصرة، مج 66، عدد 359، 1975.
8. حول إعداد الخطة الخمسية. مجلة المدير العربي، عدد 51، 1975.
9. استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل. مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثاني، العدد الثالث، 1976.
10. عبد الله، إسماعيل صبري؛ والببلاوي، حازم. نحو نظام اقتصادي عالمي: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية. مجلة النفط والتعاون العربي، مج 4، عدد 1، ص ص171- 174، 1978.

11. العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية. مجلة المستقبل العربي، عدد 3، 1978.
12. تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، مجلة المستقبل العربي، عدد 6، 1979.
13. المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، مج 2، عدد 9، ص ص77 –89، 1979.
14. الديموقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها، دراسة منشورة في كتاب: الديموقرطية والعالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1979.
15. البعد الحضاري للناصرية في النظام العالمي الجديد. مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 8، 9، ص ص176-182، 1981.
16. عبد الله، إسماعيل صبري؛ جلاب، فيليب؛ والحبابي، محمد عزيز. مقابلتا شؤون عربية مع الدكتور إسماعيل صبري عبد الله والدكتور محمد عزيز الحبابي. مجلة شؤون عربية، عدد 18، ص ص 238-247، 1982.
17. يوسف، أبو سيف؛ عبد الله، إسماعيل صبري، وآخرون. حول الأقباط والقومية العربية. مجلة المستقبل العربي، مج 4، عدد 37، 1982.
18. نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث. مجلة المستقبل العربي، مج 6, عدد 55، ص ص 4-23، 1983.
19. عبد الله، إسماعيل صبري؛ والفيشاوي، خالد. في التنمية العربية. مجلة شؤون عربية، عدد 39، ص ص181 – 184، 1984.
20. ثورة يوليو والتنمية المستقلة. مجلة المستقبل العربي، مج 9، عدد 89، 1986.
21. سعد الدين، إبراهيم؛ عبد الله، إسماعيل صبري، وآخرون. صور المستقبل العربي. مجلة العلوم الاجتماعية، مج 14، عدد 1، ص ص 371 - 372، 1986.
22. عبد الله، إسماعيل صبري؛ والصباغ، رمضان. في التنمية العربية. مجلة العلوم الاجتماعية، مج 14، عدد 4، ص ص267 –272، 1986.
23. التعليم والتنمية، دراسات تربوية، مج 2، ج 7، 1987.
24. الندوة: إطارها وهدفها ومهامها والإطار الذي تنعقد فيه. مجلة المستقبل العربي، مج 9, عدد 95، ص ص 45 – 48، 1987.
25. عبد الله، إسماعيل صبري؛ والبزري، دلال. الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، مج 10، عدد 106، ص ص 138- 152، 1987.

26. عبد الله، إسماعيل صبري؛ وضاهر، مسعود عبد الله. دراسات في الحركة التقدمية العربية. مجلة المستقبل العربي، مج 10، عدد 105، ص ص 167 – 172، 1987.
27. عبد الله، إسماعيل صبري؛ والحداد، يحيي فايز. في التنمية العربية. مجلة العلوم الاجتماعية، مج 15، عدد 3، ص ص 335 - 341، 1987.
28. الثورة وإمكانية المحال. مجلة أدب ونقد، عدد 40، ص ص19-20، 1988.
29. الدعوة المعاصرة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. مجلة المستقبل العربي، مج 13، عدد 142، 1990.
30. مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، مج 13، عدد 137، ص ص 4 – 14، 1990.
31. دعوة إلى نهضة عربية جديدة. مجلة المستقبل العربي، مج 14، عدد 148، 1991.
32. نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات. مجلة المستقبل العربي، مج 15، عدد 161، 1992.
33. أما للجوع من آخر؟ مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 1، 1992.
34. التنمية المطردة. مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت، 1/14، 1993.
35. خطوط عامة في تطوير التعليم الإعدادي. مجلة العلوم التربوية، مج 1، العددان 3، 4، ص ص 36 - 38، 1994.
36. حق المواطن في المعرفة. مجلة الدراسات الإعلامية، عدد 80، 1995.
37. عبد الله، إسماعيل صبري؛ ومصطفى، محمد سمير. وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج 4، عدد 2، ص ص 320-332، 1996.
38. الكوكبة. مجلة المدير العربي، عدد 133، 1996.
39. تمويل التعليم العالي، التربية المعاصرة، س 13، ع 42، ص ص 13-43، 1996.
40. نقاط للطرح على مؤتمر الإدارة العليا. مجلة المدير العربي، عدد 138، ص ص 64-65، 1997.
41. الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الكرمل، عدد 53، 10/1، 1997.
42. الكوكبة = Globalization، مجلة مصر المعاصرة، مج 88، عدد 447، 1997.
43. الكوكبة: أساس الظاهرة الاقتصادي الاجتماعي. مجلة المدير العربي، عدد 146، 1999 .
44. التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري. مجلة المستقبل العربي، مج 24، عدد 269، ص ص 149-184، 2001.
45. عبد الله، إسماعيل صبري؛ وشرف الدين، فهمية.: مفهوم النهضة هو استرداد المجتمع لقدرته على التجدد الذاتي. مجلة المستقبل العربي، مج 25، عدد 282، ص ص 9 – 24، 2002.

رابعًا: الندوات والمؤتمرات

1. المرأة العربية والتنمية، دراسة أعدت لندوة مشتركة بين الجامعة العربية ومنظمة اليونيسيف، 1973.
2. كلمة الختام الأولى. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 381، 1993.
3. سليم، محمد السيد؛ وعبد الله، إسماعيل صبري. العالمية والإقليمية والقومية -آسيا والوطن العربي. المؤتمر العلمي السنوي الرابع: مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، القاهرة: جامعة الدول العربية وجامعة حلوان، 1996.
4. عبد الله، إسماعيل صبري؛ وسليم، محمد السيد. التكامل العربي والتعاون الدولي. المؤتمر العلمي السنوي الرابع: مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، القاهرة: جامعة الدول العربية وجامعة حلوان، 1996.
5. النظام الاقتصادي الدولي الجديد. المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1976.
6. كلمة دكتور إسماعيل صبري عبد الله المشرف على الإعداد للمؤتمر. المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص ص23 –28، 1976.
7. كلمة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله نائب رئيس الجمعية وأمين عام المؤتمر. المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين: الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952 – 1977، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص ص 468 -471، 1978.
8. نحو جماعة اقتصادية عربية. مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الأول، الأمانة العامة للجامعة العربية، 1978.
9. عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي. مؤتمر الطفل العربي، تونس: جامعة الدول العربية، ص ص 1 - 42، 1980.
10. كرم، سمير؛ عبد الله، إسماعيل صبري، وآخرون. ندوة المستقبل العربي: الوطن العربي في الثمانينات. مجلة المستقبل العربي، مج 2، عدد13، ص ص139-157، 1980.
11. مشكلة سعر الصرف. المؤتمر السنوي السابع عشر، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، ص ص 287-292، 1981.

12. تقرير عن مشكلة الإسكان في مصر في ضوء مناقشات وتوصيات ندوة الإسكان (أزمة الإسكان في مصر، الأبعاد، الجذور، اتجاهات التطور)، يوليو، 1983.
13. التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل. بحوث ومناقشات الندوات الفكرية: دراسات في الحركة التقدمية العربية، نيون- سويسرا: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، ص ص 199 –267، 1983.
14. الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ليماسول - قبرص: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 465- 517، 1983.
15. بعض الملاحظات حول مفهوم الثورة. بحوث ومناقشات الندوات الفكرية: دراسات في الحركة التقدمية العربية، نيون- سويسرا: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، ص ص 313 - 320، 1983.
16. تصدير. بحوث ومناقشات الندوات الفكرية: دراسات في الحركة التقدمية العربية، نيون- سويسرا: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، ص ص 9 – 11، 1983.
17. انهيار نظام بريتون وودز والإمبريالية النقدية الأمريكية. المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين: الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البلاد النامية مع إشارة خاصة لمصر، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء [1]والتشريع، ص ص1 - 48، 1984.
18. التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي، عمان- الأردن: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 25 -92، 1986.
19. فاتحة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، ص ص 7 - 9، 1987.
20. موقع مصر من المتغيرات العالمية السياسية والاقتصادية. المؤتمر السنوي السادس والعشرون، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، ص ص16- 28، 1990.
21. عبد الله، إسماعيل صبري، وآخرون. القواعد الاقتصادية السياسية الجديدة للنمو الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين. المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون، الإسكندرية: جماعة الإدارة العليا، ص ص 21 – 55، 1996.
22. العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة). بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
23. مشروع مصر 2020، ندوة الدراسات المستقبلية العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص ص 65 – 69، 1998.

24. موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية، منتدى الفكر العربي، عمان 4/8، 1999.

خامسًا: المقالات الصحفية

1. مسئوليات المدير في القطاع العام. نشرة الخريجين، عدد 5، 1964.
2. تطور مساحة وإنتاجية الأرض والملكية الزراعية. مجلة الطليعة، س 1، عدد 9، 1965.
3. ثورة يوليو والجنود. مجلة الطليعة، س 1، عدد 7، 1965.
4. خواطر حول قضية تنظيم القطاع العام. نشرة الخريجين، عدد7، 1965.
5. شخصيتان وممثل واحد: البيروقراطي والقائد، نشرة الخريجين، عدد6، 1965.
6. التخطيط لمستقبل البترول العربي، مجلة الطليعة، عدد 5، 1965.
7. الرغيف ومستقبل التنمية، مجلة الطليعة، عدد 11، 1965.
8. الطماوي، سليمان محمد سليمان؛ وعبد الله، إسماعيل صبري. ما هو الطريق إلى الوحدة الفكرية لقوى الشعب العاملة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. مجلة الطليعة، عدد 2، 1965.
9. حوافز الإنتاج بين الفهم الرأسمالي والفهم الاشتراكي، مجلة الطليعة، عدد 7، 1966.
10. القطاع العام بين الرأسمالية والاشتراكية والتجربة المصرية. مجلة الطليعة، س 2، عدد 11، 1966.
11. الحركة الثورية في العالم الثالث بين المد والجزر. مجلة الطليعة، س 2، عدد 5، ص ص 10 - 17، 1966.
12. تعليقات على الشهادات الواقعية، مجلة الطليعة، عدد 4، 1967.
13. الاقتصاد في ظروف الحرب، مجلة الطليعة، عدد 9، 1967.
14. ديمقراطية الشعب العامل في التطبيق. مجلة الطليعة، س 3، عدد 10، 1967.
15. ماذا تريد أمريكا؟ مجلة الطليعة، س 3، عدد7، 1967.
16. نحن والأمم المتحدة. مجلة الطليعة، س 3، عدد 8، 1967.
17. لكي نصون الدعامة الرئيسية لديمقراطية الشعب العامل. مجلة الطليعة، س 4، عدد 5، 1968.
18. كيف نواجه مشاكل اقتصاد الحرب؟ مجلة الطليعة، س 4، عدد 3، ص ص 51 - 59، 1968.
19. فيات وستروين - ملامح جديدة في التركز الاحتكاري، مجلة الطليعة، عدد 12، 1968.
20. العلاقة بين القطاع العام والقطاع التعاوني، مجلة الطليعة، س 5، عدد 1، 1969.
21. الاقتصاد الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة، مجلة الطليعة، 6، 1969.
22. حرب الاستنزاف، مجلة الطليعة، عدد 9، 1969.
23. الثورة التكنولوجية والنظام الاشتراكي. مجلة الطليعة، س 6، عدد 2، 1970.

24. اللينينية وأزمة الماركسية الراهنة. مجلة الطليعة، س6، عدد 4، 1970.
25. جمال عبد الناصر والقومية العربية. مجلة الطليعة، س 6، عدد 11، 1970.
26. جولدمان والصهيونية الجديدة. مجلة الطليعة، س6، عدد 8، 1970.
27. حقائق في الموقف العربي. مجلة الطليعة، س 6، عدد 9، 1970.
28. عبد الناصر والقومية العربية، مجلة الطليعة، عدد 11، 1970.
29. حرب جمركية جديدة، مجلة الطليعة، عدد 12، 1970.
30. القطاع العام وديمقراطية الإنتاج، مجلة الطليعة، عدد 10، 1971.
31. الصهيونية: التاريخ، الحركة، الأفكار، المصالح، مجلة الطليعة، عدد 11، 1971.
32. عبد الله، إسماعيل صبري؛ يوسف أبو سيف. إسرائيل: الكيان، الأيديولوجية، الاستراتيجية، مجلة الطليعة، عدد 12، 1971.
33. الحرب والاستهلاك. مجلة الطليعة، س 7، عدد 5، 1971.
34. مبادئ أساسية في تخطيط التعليم. مجلة الطليعة، س7، عدد 2، 1971.
35. مصر هي الهدف الاستراتيجي لإسرائيل. مجلة الطليعة، س 7، عدد 4، 1971.
36. هي قضية سياسة في المقام الأول. مجلة الطليعة، س 9، عدد 4، 1973.
37. النظام الاقتصادي العالمي الجديد والنضال من أجل التحرر الاقتصادي. مجلة الطليعة، س 11، عدد 11، 1975.
38. نظرة مصرية على تاريخنا الحضاري. مجلة الطليعة، 1971.
39. النظام الاقتصادي العالمي الجديد: قضايا النزاع العاجلة. مجلة الطليعة، س 12، عدد 2، 1976.
40. تعليق: تجمع سياسي وليس حزبا عقائديًا. مجلة الطليعة، س 12، عدد 7. ص ص 130 - 132، 1976.
41. أبو وافية، محمود خطابات مفتوحة إلى د. إسماعيل صبري عبد الله، كمال رفعت، خالد محيي الدين. مجلة الطليعة، س 12، عدد 8، 1976.
42. عبد الله، إسماعيل صبري؛ ومندور صلاح الدين. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. مجلة المال والتجارة، مج 9، عدد 96، 1977.
43. بتلهايم، شارل؛ وعبد الله، إسماعيل صبري. رأي للمناقشة: التخطيط والتنمية. مجلة الطليعة، س 13، عدد 4، ص ص58 - 61، 1977.
44. مستقبل مصر: امتداد متطور لمشروع يوليو القومي. مجلة عيون المقالات، عدد 4، ص ص 41 - 48، 1986.
45. لجنة الجنوب من تصفية الاستعمار إلى التحرر الكامل، الأهرام، 1/14، 1987.
46. الوقائع والأوهام في شئون القطاع العام، 1986.

47. ثورة يوليو والتنمية المستقلة - الأهرام، 1986.
48. ملاحظات عشر على قانون الوظائف العليا - الأهرام الاقتصادي، 1148، 1/14، 1991.
49. ضربة سيف في ماء - الأهرام، 1991.
50. العرب بعد الكارثة - ورقة نقاش وتقرير عن الندوة - الأهرام، فبراير، 1991.
51. مستقبل القطن المصري، الأهرام، 9/22، 1993.
52. حساب السياحة، الأهرام، 11/27، 1993.
53. لا حرب ولا حب، تعليق على اتفاقية أوسلو، الأهرام، 11/24، 1993.
54. الادخار والتراكم الرأسمالي، الأهرام، 3/19، 1994.
55. رفقًا بأرض الفيروز، الأهالي، 9/13، 1995.
56. مصارع الأسرى ومصائر المفقودين، الأهرام، 10/7، 1995.
57. الأقباط والانتخابات، محاضرة، أسقفية الشباب 1/30، 1996.
58. أما لحياة المواطن من ثمن؟ الأهرام، 11/4، 1996.
59. القانون والاقتصادي في شأن الفساد، الأهرام، 12/16، 1996.
60. رسالة إلى الشباب -مصر عشية ثورة يوليو، الأهرام، 7/26، 1997.
61. في القرن المطل -التعلم فرض عين، الأهرام، 6/26، 1998.
62. قضية المديونية الخارجية، حقائق أساسية سبع، الأهرام، 10/13، 1998.
63. عبد الله، إسماعيل صبري، وهيئة التحرير. حوار مع د. إسماعيل صبري عبد الله 6 سنين سجنًا و4 وزارة. الاقتصاد والمحاسبة، عدد 606، ص ص 18 – 22، 2003.
64. الحكومة الخفية: العاصمة المظلومة.. فشل دولة. الاقتصاد والمحاسبة، عدد 609، ص 50، 2004.
65. الديمقراطية والاستثمار. الاقتصاد والمحاسبة، عدد 607، ص50، 2004.
66. سنوات الرصاص: الحرية الفردية.. الديمقراطية. الاقتصاد والمحاسبة، ص50، 2004.
67. سيادة القانون. الاقتصاد والمحاسبة، عدد 610، ص 50، 2004.
68. نظام الحكم. الاقتصاد والمحاسبة، عدد 612، ص 50، 2005.
69. وثائق 2: افتتاحية العدد 3 (يونيو 1964) من المجلة المغربية: مجلة للقصة والمسرح. مجلة الملتقى، عدد 13، ص ص 165–167، 2005.

سادسًا: النشر باللغات الأجنبية

1. La Theorie classique de la valeur de la monnaie. Journal of the Faculty of Law for Legal and Economic Research. Faculty of Law, Alexandria University, 4(3), 1950.
2. Regards sur Economie Israelienne. Egyptian Society for Political Economy, Statistics, and Legislation. Contemporary Egypt Magazine. 59(333), 1968.
3. The Reverse oil shocks: Harsh effects and mild responses. Egyptian Society for Political Economy, Statistics, and Legislation. Contemporary Egypt Magazine. 78(410), 1987.
4. Development of Egypt Two Experiences and Three Scenarios. Egyptian Society for Political Economy, Statistics, and Legislation. Contemporary Egypt Magazine. 85(436), 1967.
5. La Place Du Dialogue Euro Arabe dans Des Nouvelles Relations Nord – SUD. Journal of Middle East Research. Ain Shams University-Middle East Research Center. (5), 1978.
6. Basic needs - Can their analysis lead to a consumption theory? Egyptian Society for Political Economy, Statistics, and Legislation. Contemporary Egypt Magazine. 70(375), 1979.
7. Egypt's Future Energy Needs. Arab Economic Research Journal. Arab Society for Economic Research. (4), 1995.
8. La inversión del Sur en el Norte : Una propuesta de estudio. Comercio Exterior (México), without date.
9. Les conditions d'un redressement. Revue d'Études Palestiniennes, (19), 69, 1986.
10. Co- author, South Commission. The challenge to the south, 1990.

يمكن الاطلاع على الإنتاج العلمي للدكتور/ إسماعيل صبري عبد الله من خلال زيارة الرابط التالي:

رواد التخطيط القومي

ملحق رقم 4

د/ كمال الجنزوري

2021 - 1933

السيرة الذاتية والإنتاج العلمي

أولًا: السيرة الذاتية

وُلد الدكتور كمال الجنزوري في قرية جروان، مركز الباجور، محافظة المنوفية في 12 من يناير 1933. حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة ميتشجان الأمريكية عام 1967. رُزق بثلاث بنات: ابنتان خريجتا كلية الهندسة، والثالثة خريجة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. توفي يوم الأربعاء 31 من مارس 2021 ، الموافق 18 من شعبان 1442، عن عمر ناهز 88 عامًا.

وظائفه العلمية والإدارية والسياسية

1973	عضو الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي
1975-1974	وكيل وزارة التخطيط
1976	محافظ الوادي الجديد
1977	محافظ بني سويف
1977	مدير معهد التخطيط القومي
1980-1978	عضو هيئة مستشاري السيد رئيس الجمهورية
1982	وزير التخطيط
يونيو 1984	وزير التخطيط والتعاون الدولي
1988-1984	عضو مجلس الشعب لدورتين
سبتمبر 1985	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي
نوفمبر1986	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي
يناير1996-أكتوبر 1999	رئيس مجلس الوزراء
ديسمبر2011-يونيو 2012	رئيس مجلس الوزراء
2021-2012	مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية

ثانيًا: الإنتاج العلمي والبيانات السياسية

أولًا: الكتب

1. مصر والقرن الحادي والعشرين، القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادي، 1997.
2. طريقي: سنوات الحلم، والصدام، والعزلة: من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، دار الشروق، 2013
3. مصر والتنمية: وحكومة الجنزوري الأولى، القاهرة، دار الشروق، 2013.
4. صمت الجنزوري ولم يصمت الإعلام. القاهرة: دار الشروق، 2013.

ثانيًا: المقالات والمذكرات العلمية

1. بعض المفاهيم الأساسية في اقتصاد الإنتاج الزراعي، سلسلة المذكرات الخارجية. مذكرة رقم 949. معهد التخطيط القومي، 1970.
2. بعض الملامح العامة لاستراتيجية التنمية الصناعية في مصر حتى سنة 2000. مجلة المال والتجارة، مج 13، ع 156، 1982، ص ص 35 -38.
3. استراتيجيات التنمية والمُناخ المستهدف لمشروعات الخطة. المؤتمر السنوي الحادي والعشرون: الإدارة واستراتيجيات التنمية حتى عام 2000، الإسكندرية: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، 1985، ص ص 23 -32.

ثالثًا: البيانات السياسية

1. بيان الدكتور كمال الجنزوري وزير التخطيط أمام مجلس الشورى، عن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 1982.
2. بيان الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط أمام مجلس الشعب، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 88 / 1989: وزارة التخطيط .
3. بيان الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط أمام مجلس الشعب، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 89 / 1990: وزارة التخطيط.

4. بيان الدكتور كمال أحمد الجنزوري نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط أمام مجلسي الشعب والشورى عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 94 / 1995، وزارة التخطيط.
5. بيان الدكتور كمال أحمد الجنزوري نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط أمام مجلسي الشعب والشورى عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 95 / 1996، وزارة التخطيط.
6. برنامج الحكومة: ألقاه السيد الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب 2012 .

يمكن الاطلاع على الإنتاج العلمي والبيانات السياسية للدكتور/ كمال الجنزوري من خلال زيارة الرابط التالي:

روادالتخطيط القومي

ملحق رقم 5

سمنار الثلاثاء للعام الأكاديمى 2023/2022

أولًا: فريق عمل السمنار

<table>
<tr><td colspan="2">أ.د. مصطفى أحمد مصطفى
الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
المنسق والمشرف العلمي</td></tr>
<tr><td>أ.د. عزت صالح زيان
الأستاذ بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي
مساعد المنسق والمشرف العلمي</td><td>أ.د. بسمة محرم الحداد
مدير مركز الأساليب التخطيطية
مساعد المنسق والمشرف العلمي</td></tr>
<tr><td>د. زينب محمد الصادي
المدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية</td><td>د. هبة الله أحمد عز
المدرس بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي</td></tr>
<tr><td>د. أحمد ممدوح إسماعيل
المدرس بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي
(محرر الخلفية المعلوماتية)</td><td>أ. أحمد ممدوح سعد
المدرس المساعد بمركز التنمية الإقليمية
(محرر الخلفية المعلوماتية)</td></tr>
<tr><td colspan="2">أ. طارق على سليم
المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
(محرر الخلفية المعلوماتية)</td></tr>
<tr><td colspan="2">أ. أمل سرور
مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية
(مسؤول السمنار للاتصالات الخارجية)</td></tr>
<tr><td>د. طارق طاهر عبده
أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية
(مسؤول السمنار للاتصالات الخارجية)</td><td>د. فريدة عبد النبي نصار
الإدارة العامة للاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية</td></tr>
<tr><td>د. هالة الألفي
الإدارة العامة للاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية</td><td>أ. هدى حسب الله دياب
الإدارة العامة للاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية</td></tr>
<tr><td colspan="2">أ. صفاء محفوظ
مدير عام الإحصاء والتقارير والنشر الالكتروني
أ. محمد هنداوى أ. عمرو نصار أ. محمد السيد
(الدعم الفني)</td></tr>
</table>

ثانيًا: حلقات السمنار

الحلقة الأولى

د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن

- يمكن مشاهدة الفيديو التعريفي للحلقة عبر الرابط التالي:

- يمكن مشاهدة الفيديو الخاص بالحلقة عبر الرابط التالي:

ألبوم الصور

د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن

د. مصطفى الفقي

المفكر السياسي

د. محمد علي نصار

أستاذ المستقبليات - معهد التخطيط القومي

د. محمود محي الدين

أستاذ الاقتصاد و مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، ووزير الاستثمار الأسبق

صورة تذكارية للمنصة في أثناء حلقة الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن

د. منار عبد المعز

القائم بأعمال عميد كلية الألسن بجامعة الفيوم، وحفيدة الراحل الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن

أ. حاتم علي

نائب وكيل الجهاز المركزي للمحاسبات سابقًا، وحفيد الراحل الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن

المنصة مع أسرة الأستاذ الدكتورإبراهيم حلمي عبد الرحمن في الحلقة الأولى من السمنار

الحلقة الثانية

د. محمد محمود الإمام

- يمكن مشاهدة الفيديو التعريفي للحلقة عبر الرابط التالي:

- يمكن مشاهدة الفيديو الخاص بالحلقة عبر الرابط التالي:

ألبوم الصور

د. محمد محمود الإمام

د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

د. محيا زيتون

أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة جامعة الأزهر

د. جودة عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ووزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق

صورة تذكارية للمنصة في أثناء حلقة الدكتورمحمد محمود الإمام

صورة المنصة في أثناء كلمة المهندسة شروق شهاب حفيدة الراحل الدكتورمحمد محمود الإمام

أسرة الدكتورمحمد محمود الإمام مع أسرة المعهد أمام القاعة التي تحمل اسمه

الحلقة الثالثة

د. إسماعيل صبري عبد الله

- يمكن مشاهدة الفيديو التعريفي للحلقة عبر الرابط التالي:

- يمكن مشاهدة الفيديو الخاص بالحلقة عبر الرابط التالي:

- يمكن مشاهدة مقتطفات من فكر د. إسماعيل صبري عبد الله عبر الرابط التالي:

ألبوم الصور

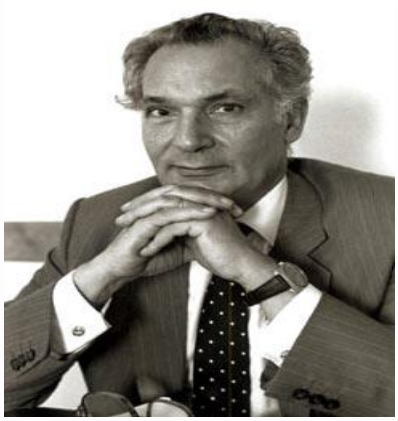

د. إسماعيل صبري عبد الله

د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

د. أحمد صقر عاشور

أستاذ الإدارة الاستراتيجية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

د. إبراهيم العيسوي

أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي

صورة تذكارية للمنصة في أثناء حلقة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله

جانب من الحضور في الحلقة الثالثة من السمنار

الحلقة الرابعة

د. كمال الجنزوري

- يمكن مشاهدة الفيديو التعريفي للحلقة عبر الرابط التالي:

- يمكن مشاهدة الفيديو الخاص بالحلقة عبر الرابط التالي:

ألبوم الصور

د. كمال الجنزوري

د. عثمان محمد عثمان

أستاذ الاقتصاد - معهد التخطيط القومي ووزير التخطيط الأسبق

د.سعد نصار

أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة جامعة القاهرة ومحافظ الفيوم الأسبق

د. جلال مصطفى السعيد

وزير النقل الأسبق، محافظ الفيوم الأسبق ومحافظ القاهرة الأسبق

صورة تذكارية للمنصة في أثناء حلقة الدكتوركمال الجنزوري

د. حسن يونس و د. أسامة هيكل ود. أشرف العربي ود. إبراهيم العيسوي
في أثناء التعقيبات في حلقة الدكتوركمال الجنزوري

أ. مصطفى حيزة

زوج ابنة الدكتور الجنزوري

صورة تذكارية لجانب من الحضور في الحلقة الأخيرة من سمنار الرواد

روادا التخطيط القومي

معهد التخطيط القومي
2025

www.inp.edu.eg

INPEgypt